الضرورة الشعرية في خصائص ابن جنى في ضوء الملجئات والمفسرات والضوابط

إعداد الدكتورة / أميرة أحمد يوسف

مقدمة :

وبعـــد ،،

فهذه الدراسة تبحث في موضوع الضرورة الشعرية ، وهو موضوع قديم حديث ، تناوله نحاتنا منذ سيبويه ، وحتى الآن بين معلـل ومفـسر ومـؤول ، ورافض إلا في النادر ، ومجيز إلا في النادر.

ومن بين هؤلاء كتاب ابن جنى سنة ٣٩٢هـ وهو النحوي الراوية الذي اشتهر بروايته عن كثير من الأعراب الذين لم تفسد لغتهم ، كما اشتهرت مباحثه بطابع الاستقصاء والغوص في التفاصيل، والتعمق فـي التحليـل ، واسـتنباط المبادئ والأصول من الجزئيات .

ثم إن ابن جنى كان له شعر ، وإن كان غير مشهور به ، كثير الرواية عـن غيره.

ومن بين مؤلفاته اخترت الخصائص ، فهو من أشهر مؤلفاته وأكثرهـا استشهادًا بالشعر ، وعرضًا لآراء غيره من النحاة سيبويه وأستاذه أبـي علـى وغيرهما ونقلا عن الرواة الذين اشتهروا بفصاحتهم.

وبعد فابن جنى – كذلك – اشتهر بأن له رأيا خاصـا فـي الـضرورة الشعرية، فسيبويه ومن تبعه من النحاة يرون أن الضرورة ما وقع فـي الـشعر واضطر إليه الشاعر أولاً فهو ما ليس للشاعر عنه مندوحة بحيث لا يستطيع عنه معدلا ولا به بدلاً .

فى حين يرى ابن جنى كما يثبت هذا البحث ان الضرورة لها أكثر من ملجئ غير الوزن والقافية ، فقد يلجأ إليها الشاعر – مثلا – ليعدّها لوقت الحاجة إليها ، وغير ذلك مما سيعرض له البحث.

وقد استخدم ابن جنى مصطلح الضرورة – بكثرة – فى مؤلفه الخصائص، وقد اشتهر هذا المصطلح بارتباطه بالشعر ذى المستوى الخاص من الكلام ، وكان الخلاف ولا يزال معقودا حول هذه الضرورة والحكم عليها ، وهل هى خاصة بالشعر على اعتبار أنه مستوى خاص لا يتمتع بما يتمتع به النثر من اختيار لأنه محكوم بالوزن والقافية وما يقتضيه التركيب الشعرى من وضع خاص، فقد " تؤدى ضرورة الوزن فى بعض الأحيان إلى ابتداع نوع من الأسلوب الذى لم يألفه النثر ، بل ربما قادت تلك الضرورة إلى توليد الصيغ والألفاظ فى أحيان أخرى "[1].أو أنه أنسحب لمستوى النثر ؟

هل اقتصر استشهاد ابن جنى على الضرورة بالشعر فقط أم استشهد عليها بالنثر – كذلك ؟ ثم ما منطلق ابن جنى للأخذ وللاستشهاد والحكم على الضرورة وهل قبلها كلها ، أو قبل بعضها ورفض بعضها الأخر ، ثم ما هى المفسرات التى فسّر بها الضرورة فى الشعر وكيف علل وأول ووجه ما ورد منها ؟

هذا هو هدف هذا البحث الذى سأنهج المنهج الاستقرائى الوصفى لتحقيقه بكل دقة – إن شاء الله .

ومن ثم ظهر هذا البحث فى ثلاثة مباحث وخاتمة :

الأول : بعنوان (ملجئات الضرورة الشعرية)

الثاني : بعنوان (مفسرات الضرورة الشعرية)

الثالث : بعنوان (ضوابط الضرورة الشعرية)

وخاتمة : ألخص فيها أبرز نتائج البحث.

والله من وراء القصد

وهو هادى السبيل

---

(١) فصول في فقه العربية : ١٥٧

المبحث الأول

ملجئات الضرورة الشعرية

الكلام عند ابن جنى – نثره وشعره – على أربعة أضرب :-

الضرب الأول : مطرد فى القياس والاستعمال جميعا وهذا فى رأيه هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة [1]

الضرب الثانى : مطرد فى القياس ، شاذ فى الاستعمال وشذوذه فى الاستعمال أو اطراده محكوم عليه بقلة وروده أو عدم اطراده نثرًا وشعرًا .

من ذلك " قولهم : مكان مُبقِل هذا هو القياس، والأكثر فى السماع (باقل)، والأول مسموع أيضًا،قال أبو دُاود لابنه داود يا بنى ما أعاشك بعدى ؟ فقال داود .

أعاشنى بعدك وادٍ مُبقِلُ آكُلُ من حوذانه وأنسِلُ

وقد حكى أيضاً أبو زيد فى كتاب حيلة ومحالة : مكانٌ مُبقِل . ومما يقوى فى القياس ، ويضعف فى الاستعمال مفعول عسى اسمًا صريحاً ، نحو قولك: عسى زيد قائما أو قيامًا ، هذا هو القياس ؛ غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ؛ وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم. . . وقد جاء عنهم شىء من الأول أنشدنا أبو على :

أكثرت فى العذل مُلِحًا دائما لا تَعْذُلا إنّى عَسِيتُ صائما

منه المثل السائر : (عسى الغُوَيْر أبؤسا) [2] .

ويرى ابن جنى أن هذا الضرب من الكلام يجوز فيه القياس على ما استعملته العرب[3]، فالشذوذ فى الاستعمال لم يمنعه من إجازة القياس عليه.

---

(١) الخصائص : ٩٨/١

(٢) نفسه

(٣) نفسه : ١٠٠/١٠

الضرب الثالث : مطرد فى الاستعمال، شاذ فى القياس ، واستشهد على ذلك بالنثر والشعر .

يقول إن من ذلك قولهم " استصوبت الشيء ، ولا يقال : استصبت الشيء. ومنه استحوذ ، وأغْيَلت المرأةُ ، واستنوق الجمل ، واستتيست الشاة ، وقول زُهير:

" هنالك إن يُسْتَخْوَلوا المال يُخْوِلُوا " (١)

ويرى ابن جنى أن الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ في القياس، فلابدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يَتّخذ أصلا يقاس عليه غيره (٢) .

الضرب الرابع : شاذ فى القياس والاستعمال جميعاً وهو يرى أنه لا يسوغ القياس عليه ، ولا ردّ غيره إليه ، ولا يحسن أيضًا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية وذلك نحو تتميم مفعول ، فيما عينه واو ، نحو : ثوب مَصْوُون، ومسك مَدْووف (٣).

هذه الأضرب كانت القاعدة النحوية هى الفيصل فى الحكم على قياسيتها من عدمه، اطرادها من شذوذها وكان كلام العرب نثره وشعره الفيصل – كذلك – فى الحكم على اطرادها أو شذوذها فى السماع، دون تقيد بمستوى لغوى وفصل نوع من الكلام عن آخر يتسم بطبيعة لغوية مخالفة.

ومن ثم يمكن أن نقول إن الضرورة عند ابن جنى تقع فى مستويى الكلام فى الشعر والنثر عندما يخالف ما اطرد فى السماع والقياس.

وسيقتصر البحث – كما أوضحت من البدايَة – على مستوى الشعر فقط

---

(١) نفسه : ٩٩/١

(٢) نفسه ١٠٠/١

(٣) الخصائص : ٩٩/١

وقد عقد ابن جنى بابا فى الضرورة الشعرية بعنوان (هل يجوز لنا فى الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً)[٤] ، ذهب فيه إلى جواز القياس على ضروراتهم " فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان ما أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك " [٥].حيث جوّز ابن جنى الضرورة مطلقاً [٦]. أى وإن لم يضطر إليها ، مخالفاً لسيبويه وابن مالك [١]، حيث ذهبا إلى أن الضرورة ما لا تجوز فى الاختيار ، وهو ما لا يجد عنه مندوحة ، بأن لم يمكنه الإتيان بعبارة أخرى [٢]

وقد ناقش ابن جنى فى هذا الباب وفى أبواب مؤلفه المختلفة الملجئات التى دعت الشاعر إلى الضرورة و الشاذ فى الاستعمال أو فى القياس وهذه الملجئات هى :

أولاً : تصحيح الوزن أو تسوية القافية

الوزن والقافية من أظهر العناصر الشكلية للشعر ، وهما يمثلان الجانب الموسيقى البارز فيه ، وقد التزم فى الشعر العربى الوزن الواحد والقافية الموحدة فى القصيدة الواحدة من أول بيت فيها إلى آخر بيت ، إذ إن البيت هو الوحدة الموسيقية للقصيدة العربية ، ولم يحدث أن خلط شاعر قديم بين وزن وآخر أو بين قافية وأخرى فى القصيدة الواحدة لما يترتب على ذلك من نشاز[٣].

وقد كان للعرب اهتمام خاص بالقافية والوزن يقول ابن جنى " ألا ترى أن العناية فى الشعر إنما هي بالقوافى لأنها المقاطع . . . وكذلك كلما تطرف الحرف فى القافية ازدادوا عناية به ومحافظة فى حكمه " [٤].

---

(٤) الخصائص : ٣٢٤/١

(٥) نفسه : ٣٢٥/١

(٦) انظر : الأشباه والنظائر ٣٣٢/٥ ، وانظر لغة الشعر ١٧٩

(١) انظر الكتاب : ٢٦/١ ، والهمع : ٣٣٢/٥

(٢) انظر : الهمع : ٣٣٢/٥ ، ولغة الشاعر : ١٦٢ – ١٦٩.

(٣) أنظر : اللغة وبناء الشعر .: ٢١١-٢١٩

(٤) الخصائص ٨٥/١

وإذا تعارض الوزن مع قوة القياس وصحة الإعراب ، فالغلبة لإقامة الوزن وتصحيحه يقول ابن جنى : " فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسراً ، ولايزاحفه زحافا فإنه لابدّ من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته ، وذلك كقوله [الطويل] :-

سماء الإله فوق سبع سمائيا [٥].

فهذا لابد من التزام ضرورته ، لأنه لو قال : سمايا لصار من الضرب الثانى إلى الثالث ، وإنما مَبْنى هذا الشعر على الضرب الثانى لا الثالث " [٦].

ويقول : و " مما لابد من التزام ضرورته مخافة كسر وزنه قول الآخر [المتقارب] :

خريع دَوَادِىَ فى مَلْعَبٍ تأزَّرُ طَورا وتُرخِى الإزارا[١]

فهذا لابدّ من تصحيح معتلّه ؛ ألا ترى أنه لو أعل اللام وحذفها فقال دلودٍ ، لكسر البيت ألبتّه.

فاعرف إذا حال ضعف الإعراب الذي لابدّ من التزامه مخافة كسر البيت من الزحاف الذى يرتكبه الجَفَاة الفصحاء إذا أمنوا كَسْر البيت ويَدَعُه من حافظ على صحة الوزن من غير زحاف ، وهو كثير" [٢].

ومن مراعاة الوزن فى مقابل كسر الإعراب " ما رواه [٣] من قول الراجز :

متى أنامُ لا يؤرّقْنى الكَرِى ليلا ولا أسمع أجراس المِطى

---

(٥) السابق : ٣٣٤/١ ، ٣٣٥

(٦) اللسان : سمو والبيت تمامه : له ما رأت عين البصير وفوقه سماء الإله فوق سبع سمائيا ، وهو لأمية ابن أبي الصلت ٣١٥/٣ وانظر الكتاب

(١) البيت منسوب للكميت ، وفيه رواية أخرى وهي (وتلقى الإزارا) ، انظر الكتاب : ٣١٦/٣

(٢) الخصائص ٣٣٥/١. وانظر ٧٣/١ - ٧٦ /٣٧٢، ١٩٦/٣ - ١٧١ ، ٢٠٨/٢٠٣

(٣) الكتاب : ٩٥/٣

بإشمام القاف من يؤرقنى ، ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن ، وليست هناك حركة ألبتة ، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن ؛ ألا ترى أن الوزن من الرجز ، ولو اعتدّت القاف متحركة لصار من الكامل "(٤).

هذا البيت فيه ضروتان أخريان هما تخفيف الياء من [الْكَرِيُّ] ليصير الضرب [رِقْنِى الْكَرِيُّ] مستفعلن ، وتخفيف الياء من [الْمَطِيّ] ليصير العروض [رَأْسُ الْمَطِيّ] مستفعلن.

أما تسكين [القاف] فذهب سيبويه إلى أنه ليس عن ضرورة ولكنه شاهد على جزم الفعل فى جواب الاستفهام ، " كأنه قال : إن يكن منّى نومٌ فى غير هذا الحال لا يؤرّقْنى الكرىُّ ، كأنه لم يعُدَّ نومَه فى هذه الحال نومًا "(٥) كما ذهب إلى أن الإشمام بالرفع مسموع من العرب ، وفى رأيه أن التسكين على تعليق الثانى بالأول والرفع جائز على الفصل بينهما والابتداء(٦).

ومن خروج الشاعر على القاعدة الصرفية فى مقابل ضبط قافيته قول ابن جنى فى: " قول الشاعر (٧) [الطويل]

موالِي حِلْفٍ لا موالى قرابةٍ ولكن فطينا يُحلَبُون الأتاويا

. . . الذى قال [الأتاويا] إنما أراد جمع إتاوة ، وكان قياسه أن يقول : أتاوى ؛ كقوله فى علاوة وهراوة : علاوى وهراوى ، غير أن هذا الشاعر سلك طريقا أخرى غير هذه.

وذلك أنه لمّا كسر (إتاوة) حدث فى مثال التكسير همزةٌ بعد ألفه بدلاً من ألف فعالة ، كهمزة رسائل وكنائن، فصار التقدير به إلى (أتاءٍ) ، ثم تبدل من كسرة الهمزةِ فتحة ؛ لأنها عارضة فى الجمع ، واللام معتلة كباب مطايا

(٤) الخصائص : ٧٤/١
(٥) الكتاب : ٩٥/٣
(٦) نفسه ٩٥/٣ ، ٩٦
(٧) هو : النابغة الجعدي ، انظر : اللسان في (أتو)

وعطايا ، فتصير حينئذ إلى (أتاءى) ، ثم تبدل من اليـاء ألفـا فتـصير إلـى (أتاءا) ، ثم تبدل من الهمزة واوا ؛ لظهورها لامـا فـى الواحـد ، فتقـول : (أتاوى) كعلاوى . وكذا تقول العرب فى تكسير إتاوةٍ : أتاوى.

غير أن هذا الشاعر – والكلام لابن جنى – لو فعل ذلك لأفسد قافيتـه، فاحتاج إلى إقرار الكسرة بحالها لتصحّ بعدها الياء التى هى روى القافية ؛ كمـا معها من القوافى التى هى (الروابيا) و (الأدانيا)؛ ونحو ذلك ، فلم يـستجز أن يُقرّ الهمزة العارضة فى الجمع بحالها ؛ إذ كانت العادة فى هذه الهمزة أن تُعَـلّ وتُغَيّر إذا كانت اللام معتلّة ، فرأى إبدال همزة أتاءٍ واوا ، ليزول لفـظ الهمـزة التى من عادتها فى هذا الموضـع أن تعـلّ ولا تـصحّ لمـا ذكرنـا فـصار (الأتاويا)"[1]

ويضع ابن جنى قاعدة لذلك بقوله : " فإن أمنت كسر البيـت اجتنبْـتَ ضعف الإعراب ، وإن أشفقْتَ من كسره ألبتّة دخلت تحت كسر الإعراب "[2]

ولا خلاف بين النحاة فى ذلك ، يقول سيبويه : " ألا تـراهم قـالوا أوّل وأوائل فهمزوا ما جاء من نفس الحرف . وأما قول الشاعر : [الرجز]

وكَحّلَ العينين بالعواوِر

فإنّما اضطر فحذف الياء من عواوير " [3] ولولا أن الياء مـرادة لهمـز الواو الثانية فللضرورة حذف الياء من جمع عوار ولو أثبتها لا نكسر البيت.

ومن ذلك عند سيبويه حذف ياء المنقوص مضافاً أو محلى بأل للضرورة ، والأصل أن تبقى ياؤه لكنها حذفت للمحافظة على الوزن ومن أمثلته[4] علـى ذلك.

---

(١) الخصائص : ١/٢١٠ ، ٢١١
(٢) نفسه : ١/٣٣٥ ، ٣٣٦
(٣) الكتاب : ٤/٣٦٩ ، ٣٧٠
(٤) انظر : السابق : ١/٢٧ ، ٢٨

قول خُفاف بن نُدبة السُّلَميّ : [الكامل]

كَنَواحِ ريشِ حَمَامةٍ نجديّةٍ

وقول الأعشى : [الكامل]

وأخو الغَوانِ متى يشأ يَصْرِمْنَه

فالبيتان من بحر الكامل ، ولو أشبع الكسرة لتولدت ياء ، وبوجودها ينكسر البيتان.

ويقول ابن السراج مؤكداً على ذلك : " ضرورة الشاعر أن يُضطَرّ الوزنُ إلى حذفٍ ، أو زيادة ، أو تقديم أو تأخير فى غير موضعه ، وإبدال حرفٍ أو تغيير إعراب عَنْ وجهِه على التأويل ، أو تأنيث مذكر على التأويل "[1]

ثانياً : إعْدَادًا لها لوقت الحاجة إليها

يرى ابن جنى أن العرب قد يرتكبون الضرورة ، مع قدرتهم على تركها ، ويستدل من موقفهم هذا على إجازة الوجه الأضعف فيما يحتمل وجهين أو أكثر " فإن العرب تفعل ذلك تأنيسًا لك بإجازة الوجه الأضعف ؛ لتصح به طريقك ، ويرحب به خناقك ، إذا لم تجد وجها غيره ، فتقول : إذا أجازوا نحو هذا ومنه بدّ وعنه مندوحة يقول ابن جنى فى أول الباب الذى عقده (فى احتمال القلب لظاهر الحكم): " هذا موضع يُحتاج إليه مع السعة ليكون معدًّا عند الضرورة "، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلا ، ولا عنه معدِلا " [2]

ويستشهد على ذلك فى قوله : " ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها ، ليعدّوها وقت الحاجة إليها ، فمن ذلك قوله : [الرجز][3]

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدَّعى علىّ ذَنبًا كلُّه لم أصْنَع

---

(١) الخصائص :٣/٦١

(٢) الخصائص : ٣/٦٣ ، ٦٤

(٣) ورد منسوبا لـ (أبي النجم العِجْلي) انظر الكتاب : ١/٨٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧، ١٤٦

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع ، ولو نصب لحفظ الوزن ، وحَمَى جانب الإعراب من الضعف.

وكذلك قوله: [منسرح][٤]

لَم تتلَفّعْ بفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ فى العُلَب

كذا الراوية بصَرف (دعد) الأولى ، ولو لم يصرفها لما كسر وزنا ، وأمِن الضرورة أو ضعف إحدى اللغتين.

وكذلك قوله : [وافر][١]

أبيت على معارِىَ فاخرات بهنّ ملوّب كدم العباط

هكذا أنشده على معارىَ بإجراء المعتل مجرى الصحيح ضرورة ، ولو أنشد : على معارٍ فاخرات لما كسر وزناً ولا احتمل ضرورة "[٢].

ويروى ابن جنى سؤال أبى عثمان المازني للفراء ، وكان الفراء فى حلقة لأصحابه؛ يقول لهم : لا يجوز حذف لام الأمر إلا فى شعر، وأنشد : [الرجز][٣]

مَن كان لا يزعم أنى شاعر فيدنُ منى تنهه المزاجرُ

فسأله أبو عثمان لم جاز ذلك فى الشعر ولم يجز فى الكلام ؟ قال له الفراء : لأنّ الشعر يُضطرّ فيه الشاعر ، فيحذف . فقال أبو عثمان : وما الذى يضطره هنا ، وهو يمكنه أن يقول : فليدن منى ؟[٤]

---

(٤) منسوب لـ (جرير) انظر : الكتاب : ٢٤١/٣

(١) ورد منسوبا لـ (المتنخل الهزلي) انظر : الكتاب : ٣١٢/٣

(٢) الخصائص : ٦٢/٣ ، ٦٣

(٣) ورد غير منسوب ، وأورده الفراء في معاني القرآن شاهداً على حذف لام الأمر، معاني القرآن ١٦٠/١ ، ولم ينسبه كذلك

(٤) انظر الخصائص : ٣٠٦/٣

ولم يذكر ابن جني رد الفراء على سؤال المازني ، ولكنه قال : " إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أنسًا بها واعتيادًا لها ، وإعدادًا لها وقت الحاجة إليها ، ألا ترى إلى قوله :

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدَّعي على ذنبا كُلُّه لم أصنع

فرفع للضرورة ، ولو نصب لَمَا كسر الوزن . وله نظائر . فكذلك قال : (فيدن مني) وهو قادر على أن يقول : (فليدن مني)؛ لما ذكرت "[٥]

ثالثًا : تدليلا على قوة طبع الشاعر وتمكنّه :

يذهب ابن جني إلى أن مرتكب الضرورة إنما يرتكبها لا لضعفه وعجزه بل لقوة طبعه وتمكنه في اللغة.

يقول ابن جني : " فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها ، وانخراق الأصول بها ، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دلَّ من وجه على جوره وتعسّفه ، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه ، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته ، بل مثله في ذلك عندي مثل مجْرِي الجَموح بلا لجام ، وارد الحرب الضَرُوس حاسرا من غير احتشام ، فهو وإن كان ملوما في عنفه وتهالكه ، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض مُنّته ، ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه أو أعصم بلجام جواده ، لكان أقرب إلى النجاة ، وأبعد عن الملْحاة ، لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقِب اقتحامُ مثله ، إدلالا بقوة طبعه ، ودلالة على شهامة نفسه ."[١]

هذا يعني أن الشاعر لم يرتكب الضرورة مكرها عليها أو مضطرًا إليها ولكنه جشم ما جشمه على علمه بما يفعل ونتيجته إدلالا بقوة طبعه.

ويرى ابن جني أن هذه هي الحكمة " في الجمع بين اللغتين القوية والضعيفة في كلام واحد هو أن يُروك أن جميع كلامهم- وإن تفاوتت أحواله

---

(٥) الخصائص : ٣٠٦/٣ ، ٣٠٧

(١) الخصائص : ٣٩٤/٢

فيما ذكرنا وغيره – على ذكر منهم ، وثابت فى نفوسهم. نعم ، وليؤنسوك بذاك ، حتى إنك إذا رأيتهم وقد جمعوا بين ما يقوى وما يضعف فى عَقْد واحد ، ولم يتحامَوه ولم يتجنّبوه ، ولم يقدح أقواهما فى أضعفهما ، كنت إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه ولم تضمه إلى القوى فتبين به ضعفه وتقصيره عنه ، آنس به ، وأقلّ احتشاما لاستعماله "(٢).

كما ذهب إلى أن استعمال الشاذ أو ما كان غيره أقيس " يدلك على أنهم قد يستعملون من الكلام ما غيره آثر فى نفوسهم منه ، سعة فى التفسّح ، وإرخاء للتنفس ، وشُحّا على ما جَشِموه فتواضعوه - أن يتكاءدهم فيُلغوه ويطّرحوه ، فاعرف ذلك مذهبا لهم ، ولا تجاسر عليهم متى ورد عنهم شيء منه "(٣)

ومن شواهده على ذلك وضع المفرد موضع الجمع فى قول ذى الرمة [الطويل] :

وميَّةَ أحسن الثقلين وجهاوسالفة وأحسنهُ قَذالا

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه ، وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع ، وكيف ما يقع فيها ؛ ألا ترى أن الموضع موضع جمع ، وقد تقدم فى الأول لفظ الجمع فتُرك اللفظ ولموجَب الموضع إلى الإفراد ، لأنه مما يؤلف فى هذا المكان "(١).

واستشهد على هذا المألوف بقول العرب فى نثرهم : " هو أحسن الفتيان وأجملهُ ، أفرد الضمير ، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد ، كقولك : هو أحسن فتى فى الناس "(٢).

---

(٢) نفسه : ٣٢٠/٣

(٣) نفسه : ٣٢٢/٣

(١) الخصائص : ٤٢١/٢

(٢) نفسه : ٤٢١/٢

رابعًا : استغراق التجربة عند الشاعر . ووضوح المعنى :

الشاعر – في رأى ابن جنى – حين يرتكب الضرورة قد يكون في بعض الأحيان غير مدرك لها؛ أو غير واع بها.

يقول ابن جنى : " فكأنه لأنسه بعلم غرضه وسُفُور مراده لم يرتكب صعبا، ولاجشم إلا أمما وافق بذلك قابلاً له ، أو صادف غير آنس به ، إلا أنه هو قد استرسل واثقًا ، وبنى الأمر على أن ليس ملتبسًا "(٣).

فالشاعر مرتكب الضرورة كما قد يكون واعيا بوقوعه في الضرورة مدلاً بها على قوة طبعه وفيض مُنَّته ، إلا أنه قد يرتكبها دون وعى حين تستغرقه التجربة الشعرية وتتضح فى ذهنه ، فيصوغها في شكل يثق بوضوحه مقتنعا بأن ليس فيه لبسًا.

وهو في كلا الحالتين – الواعى بضرورته وغير الواعى بها – وجودها دليل على قوته وتمكنه من لغته.

وقد ذهب ابن جنى إلى أن مثل هذه الضرورة لا يقاس عليها على ما فيها من دليل على قوة الشاعر وسموّه.

يقول: " ومن ذلك قوله [المنسرح](٤)

فأصبحَتْ بعد خط بهجتها كأن قَفْرا رسومَها قلما

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قَفْرا كأنّ قلما خطّ رسومها . ففصل بين المضاف الذى هو (بعد) ، والمضاف إليه الذى هو (بهجتها) بالفعل الذى هو (خط) ، وفصل أيضاً بـ (خط) بين (أصبحت) وخبرها الذى هو (قفرا) ، وفصل بين (كأنّ) واسمها الذى هو (قلما) بأجنبيين : أحدهما (قفرا) ، والآخر : (رسومها)؛ ألا ترى أن رسومها مفعول (خط) الذى هو خبر كأنّ ، وأنت لا تجيز كأن خبزًا زيدا آكل . بل إذا لم تُجز الفصل بين الفعل والفاعل على قوة

(٣) الخصائص : ٢/٣٩٤ ، ٣٩٥

(٤) ورد غير منسوب. انظر اللسان (خطط)

الفعل فى نحو : كانت زيداً الحمى تأخذ ، كان ألا تجيز الفصل بين كأن واسمها بمفعول فاعلها أجدر.

نعم وأغلظ من ذا أنه قدَّم خبر كأنّ عليها وهو قوله : خطّ . فهذا ونحوه ممَّا لا يجوز لأحد قياس عليه . غير أن فيه ما قدمنا ذكره من سموّ الشاعر وتغطرفه وبأوه وتعجرفه فاعرفه واجتنبه.

ومن ذلك بيت الكتاب(١) [الطويل]

وما مثلُه فى الناس إلا مملّكا أبو أمّه حَيّ أبوه يقاربه "(٢)

[illegible] (٣)

مما سبق يتضح أن وضوح المعنى فى رؤية الشاعر الخاصة لا يجعله مع انفعاله بمعناه يحفل بوضع الكلمات ولا المقاييس اللازمة لها.

ولعل هذا ما جعل الدكتور أنيس يقرر " أن الشاعر يفر من كل ما هو مألوف معهود محلقًا فى سماء الخيال ، لا يكاد يشعر بالألفاظ كما يشعر بالمعانى فإذا سيطرت عليه الصورة سيطرة تامة فقد يسوق لنا مثل هذا النظام الغريب " (٤)

وعليه " فاللغة الانفعالية تنفذ فى اللغة النحوية ، وتسطو عليها ، وتفككها ، لذلك يمكن أن يفسر عدم استقرار النحو بفعل الانفعالية إلى حد كبير " (٥).

ولا يعنى ذلك الانفصال بين النحو ولغة الشعر ذلكّ أن اللغة النحوية المنظمة تنظيمًا منطقيًا لا يستقل عن اللغة الانفعالية،فبين اللغتين تأثير متبادل " (١).

---

(١) منسوب للفرزدق انظر الكتاب :١/٣٢ج

(٢) الخصائص : ٢/٣٩٥ ، وكذلك : ١/١٤٧

(٣) نفسه : ١/١٤٧ ، ١٤٨

(٤) من أسرار العربية : ٣٣٠

(٥) اللغة لفندريس : ٢٠٢

(١) السابق : ١٩٦

خامسًا : رغبة الشاعر فى التعبير عن وجه عربى قوى مستعمل فى مقابل آخر أقل منه قوه . مع قوة الأقل نحويًا.

حيث يرى ابن جنى أن الشاعر قد يلجأ للضرورة دون داع غير رغبته فى استعمال وجه عربى قوى فى الاستعمال دون القياس فى مقابل وجه آخر قياسى .

يقول : " ومن ذلك قوله

فزجَجْتُها بمزَجَةٍ زجَّ القلوصَ أبى مزاده

أى : زجَّ أبى مزادة القلوص . ففصل بينهما بالمفعول به . هذا مع قدرته على أن يقول : زجَّ القلوص أبو مزادة ، كقولك : سَرَّنى أكلُ الخبز زيدٍ . وفى هذا البيت عندى دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه فى نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها ، لا لشىء غير الرغبة فى إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول "(٢).

تعليق عام

وبعد فهذه هى الملجئات التى دفعت الشاعر إلى ارتكاب الضرورة فى شعره ، أي الخروج عن الاطراد فى القياس أو الاطراد فى الاستعمال .

فإن كان الحفاظ على الوزن أو القافية هو الملجئ الأساسى لارتكاب الضرورة عند ابن جنى وغيره من النحاة إلا أن الشاعر عند ابن جنى قد يرتكب الضرورة دون حاجة لضبط وزن بيته أو قافيته من الكسر. وإنما :

١- ليعدها لوقت الحاجة إليها.

٢- أو قوة طبعه وتمكنه من اللغة يجعله مختارًا للضرورة مع علمه بذلك للتدليل على قوته وتمكنه فى اللغة.

---

(٢) الخصائص : ٤٠٨/٢

٣- أو استغراق التجربة عند الشاعر ووضوح المعنى لديه ، يوقعه – دون وعى منه – فى الضرورة ، مع ظنه بوضوح معناه وانعدام اللبس فيه.

٤- أو رغبته فى التعبير عن وجه – من وجهة نظره – أقوى من آخر .

فكيف فسّر ابن جنى ما وقع من ضرورات دعت إليها الملجئات السابقة.

هذا ما سأعرضه فى المبحث التالى.

المبحث الثاني
مفسرات الضرورة الشعرية عند ابن جني

بداية لم يكن ابن جني وحده أول من حرص على إيجاد مفسرات أو دوافع أو علل لما عدَّه من ضرورات الشعراء .

فمن قبله سيبويه[1] رصد في ثنايا مؤلفه (الكتاب) العديد من الدوافع ، فيقول مشيرًا إلى دافع التشبيه في مجال الزيادة في صرف ما لا ينصرف : " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء "[2] .

ويشير إلى دافع التشبيه في مجال الحذف في قوله : " وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا " [3].

ومن دوافعه (المنزلة) مشيرًا إليها بصورة أقل من التشبيه ، وربما كانت المنزلة صورة تالية للتشبيه ، فهو يُشَبِّه الشيء بالشيء فيصير المشبه بمنزلة المشبه به ومكانته ، حيث يأخذ المشبه حكمه ، ولكنه بعد ذلك يعبر بلفظة المنزلة.

من ذلك قوله إن (الكاف) بمنزلة (مثل) في الضرورة الشعرية يقول : " إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة (مثل) " [4].

ومن الدوافع التي ذكرها سيبويه للضرورة الرجوع إلى الأصل ، وذلك نحو قوله في إجراء الاسم المنقوص مجرى الصحيح : " كما قالوا حين اضطروا في الشعر ، فأجروه على الأصل قال الشاعر الهزلي [الوافر] [5]

---

(١) الخصائص : ٤٠٨/٢

(٢) الضرورة الشعرية في الكتاب : ٦ – ٨٥

(٣) الكتاب : ٢٦/١ ، والجمل في النحو للزجاجي ٣٩٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ٤٢٤.

(٤) الكتاب : ٤٠٧/١

(٥) في التحصيل ٨٥/٢ منسوب للمتخل الهزلي ، وفي ضرورة الشعر للسيرافي منسوب للمتنخل ٦٧، ٦٨ ، للهزلي في النكت :

أبيت على معارى واضحات بهن ملوب كدم العباط [٦]

كما يشير – أيضا – إلى دافع إجراء الوصل مجرى الوقف في باب مـا يحتمل من الشعر حيث يقول : " ومن العرب من يُثَقِّلُ الكلمة إذا وقف عليهـا ، ولا يثقلها في الوصل ، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو : سَبْسَبًّا وكَلْكَلاًّ ، لأنهم قد يثقلونه في الوقف فأثبتوه في الوصل " [١] ، ومن أمثلته على ذلك : قول رؤبة :

صَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا [٢]

وقد يكون الدافع عند سيبويه للضرورة تغيير الكلام عن نضده فمن ذلك قوله : " ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقص ، فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة : [الطويل][٣]

صددتِ فأطولت الصدود وقلما وصالٌ على طول الصدود يدوم[٤]

وإنما الكلام : (قل ما يدوم وصال) ، وسبب هذا القبح ، أن (قلما) " من الحروف التي لا يليها بعدها إلا فعل ، ولا تغير الفعل عن حاله "[٥] فإذا جاء بعدها الاسم فإن سيبويه يرى جوازه في الشعر فقط.

وقد يفسر وقوع الضرورة في ضوء لهجة من اللهجات ، فمثلاً في قول مزاحم العقيلي [الطويل] :

٨٧٥/٢ ، وفي ديوان الهزليين ٢٠/٢ برواية (معاري فاخرات)

(٦) الكتاب : ٣ / ٣١٢ ، ٣١٣

(١) الكتاب : ٢٩/١

(٢) الكتاب : ٢٩/١ ، ١٧٠/٤ ، ١٧١ ، والأصول : ٤٥٣/٣ بدون نسبة ، والمحتسب : ١٠٢/١ ، ٢٣٩/٢ ، وضرورة الشعر : ٢١٧ ، والنكت : ٢ /١١٠٣

(٣) في التحصيل منسوب للمرار الفقعسي ١٢/١ ، وفي النكت منسوب لعمر ١ / ١٥١ ، وليس في ديوان عمر .

(٤) الكتاب : ٣١/١

(٥) الكتاب : ١١٥/٣

وقالوا تعرَّفْها المنازلَ من مِنًى وما كل من وافى منى أنا عارف

جاءت الرواية برفع (كل) على لهجة أهل الحجاز التى تعمل (ما) حيث يشبهونها بـ (ليس)[٦] ، فتكون (كل) اسما لها ، وجملة (أنا عارف) الخبر ، والضمير العائد محذوف تقديره (أنا عارف) ، وحذف الضمير ضرورة فى جملة الخبر على المبتدأ . وإذا وجهنا هذه الرواية على لغة بنى تميم الذين لا يعملون (ما) فإن الضرورة أشد حيث يبقى الوصف (عارف) بدون مفعول ، مع جواز نصب (كل) على المفعولية ، إذ لا مانع يمنع من تقدم معمول الخبر على المبتدأ[١]، وهذا ما عبَّر عنه سيبويه فى قوله : " فإن شئت حملته على ليس ، وإن شئت حملته على (كله لم أصنع) وهذا أبعد الوجهين "[٢].

فرفع (كل) كما سبق للقول – يوجه على أن (ما) عاملة فى لغة أهل الحجاز تشبيها لها بـ (ليس) ، أو يوجه على لغة بني تميم ، وهذا أشبه بـ (كُلُّهُ لم أصنع)، وحكم سيبويه على التوجيه بأنه أبعد الوجهين لحذف المفعول للوصف (عارف) ، وللفعل (أصنع) مع إمكان نصب (كل) فى المثالين.

وقد يكون الدافع والمفسر للضرورة وجود رواية لها ، ففى البيت السابق رواية أخرى بنصب (كل) على لهجة بني تميم ، وعلى ذلك ففى البيت ضرورة التقديم للمفعول[٣] و (ما) لا تعمل ، كما أنها لا تعمل على هذه الرواية فى لهجة أهل الحجاز لتقديم معمول الخبر ، وللفصل بين (ما) واسمها بغير شبه الجملة [٤].

---

(٦) الكتاب : ٥٧/١
(١) الخزانة : ٤٤/٣
(٢) الكتاب : ١٤٦/١
(٣) الكتاب : ١٤٦/١
(٤) المغنى : ٦٩٤/٢

وقد يكون الصنع مفسرًا لوجود الضرورة عند سيبويه ، يقول : " وقد جاءنى فى الشعر فزعموا أنه مصنوع : [الطويل] (٥)

هم القائلون الخيرَ والآمرونه إذا ما خَشُوا من مُحْدَث الأمر مُعْظما

وقال [الطويل] : (٦)

ولم يرتفق والناسُ مُخْتَصرونه جميعا وأيدى المعتفين رواهقه" (٧)

وقد يكون الدافع للضرورة الحمل على المعنى ، من ذلك الاختلاف بين لفظ الكلمة ومعناها ، حيث إن لفظها واحد ، ومعناها جميع ، يقول سيبويه : " وليس بمستنكر فى كلامهم أن يكون اللفظ واحدا ، والمعنى جميع ، حتى قال بعضهم فى الشعر من ذلك ما لا يستعمل فى الكلام " (٨) ، واستدل على ذلك بقول علقمة ابن عبدة [الطويل](٩)

بها جِيَفُ الحسرى فأما عظامها فبيض وأما جلدها فصليب

فهنا وضع (الجلد) فى موضع (الجلود) ؛ " لأنه اسم جنس ينوب واحده عن جميعه فأفرده ضرورة لذلك " (١) .

وقد يكون المفسر هو الإجراء على القياس ، أشار سيبويه إلى ذلك تحت عنوان : " هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ، ولا دخول الألف واللام ، ولا لأنه لا ينصرف ، وكان القياس أن يذهب التنوين فيه "(٢). ،

---

(٥) الخزانة : ١٨٧/٢

(٦) النكت : ٢٩٥/١ ، شرح المفصل : ١٢٥/٢ ، الخزانة : ١٨٦/٢ – ١٨٨ ، وذكر أنه مصنوع ، والحلبيات ٣٢١ ، وعلق عليه
بالصنع.

(٧) الكتاب : ١٨٨/١

(٨) الكتاب : ١ /٢٠٩

(٩) الكتاب : ٢٠٩/١ ، الخزانة : ٣٧٩/٣

(١) النكت : ١٠٧/١

(٢) الكتاب : ٥٠٤

يريد العلم الموصوف بابن المضاف إلى علم ، الذي يحذف فيه تنوين العلم الأول لكثرة الاستعمال ، وقد يضطر الشاعر فينون العلم الأول وهذا جائز رجوعًا إلى القياس على حد تعبير سيبويه ومن شواهده ما ذكره من أنه يقول : " سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت [الوافر][٣]

هى ابنتكم وأختكمُ زعمتم لتغلبه ابن نوفلٍ ابن جسرّ " [٤]

وقد يكون الدافع والمفسر للضرورة هو التأويل على التذكير أو التأنيث ، يقول سيبويه : " وقد يجوز فى الشعر : موعظة جاءنا ، اكتفى بذكر الموعظة عن التاء "[٥]، واحتج على ذلك بقول الأعشى [المتقارب] :

فإما تَرَىَ لمتى بدلت فإن الحوادث أودى بها [٦]

حيث إن الضرورة فى البيت دفعت الشاعر إلى عدم ذكر علامة التأنيث فى الفعل (أودى) لأن الألف فى الفعل ردف ، الياء روى فى (بها) ، ولو أتى بعلامة التأنيث لصارت (أودى) (أودت) ، ولم يصبح فى البيت ردف[٧]، " وَسوَّغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقى ، وهو فى معنى الحدثان "[٨].

وقد يكون المفسر لارتكاب الضرورة فى رأى سيبويه هو الإبدال ، فقد تبدل (الياء) من حرف صحيح للضرورة ، ومن شواهده على ذلك ما نسبه لرجل من بنى يشكر [البسيط] [١]

لها أشاريرُ من لحم تتمره من الثعالى ووخز من أرانيها

---

(٣) النكت بدون نسبة : ٩٥٨/٢

(٤) الكتاب : ٥٠٥/٣ ، والتحصيل : ١٤٧/٢

(٥) الكتاب : ٤٥/٣

(٦) الكتاب : ٤٥/٢ ، ٤٦

(٧) الضرورة الشعرية في الكتاب : ٧٨.

(٨) التحصيل : ٢٣٩/١

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٣٩٣/١ ، ٣٩٤ ، وبحوث ومقالات في اللغة ١٢٧

حيث " إن الشاعر لما اضطر إلى الياء بدلها مكان البـاء "[٢] ، فالإبـدال هنـا للمحافظة على صحة الوزن وسلامة القافية ، فالبيت من البسيط ، ولـو نطقـه بدون إبدال لقال : (من الثعالب ووخز من أرانبها) لا نكسر البيت وتغير رويه.

وممن عرض لدوافع الضرورة ابن السراج ٣١٦هـ يقول : " ضرورة الشاعر أن يضطر الوزنُ إلى حذفٍ أو زيادة . أو تقديم ، أو تأخير فـي غيـر موضعه ، وإبدال حرف حرفٍ أو تغيير إعراب عَنْ وجههِ علـى التأويـل ، أو تأنيث مُذكرٍ على التأويل ، وليس للشاعر أنْ يحذفَ ما اتفق لَهُ ، ولا أن يزيد ما شاءَ ، بَلْ لذلك أصولٌ يعملُ عليها ، فمنها ما يحسنُ أنْ يستعملَ ، ويقاس عليه ، ومنها ما جاء كالشاذّ ولكنّ الشاعر إذا فعَل ذلك ، فلابد من أن يكون قد ضـارع شيئًا بشيءٍ ، ولكن التشبيه يختلف ، فمنه قريب ومنه بعيد " [٣] .

ومنهم أبو حيان الأندلسى ٧٤٥ هـ يقول " والضرائر كلها معللة بتغيير الكلمـة عن قياسها المستعمل ، والعدول بها إلى قياس آخر كان لها في الأصل فرفض، أو إلى قياس غيرها بضرب من الشبه بينهما "[٤].

هم بحثوا إذن عن العلة أو الدافع أو المفسر الذى دفع الشاعر لارتكـاب الضرورة وإن اختلفوا فى مفهومها .

فسيبويه وابن السراج وأبو حيان الضرورة عندهم ما ليس للشاعر عنـه مندوحة ــ وإن اختلفوا في إطلاقها على مستوى محدد مـن الكـلام أو غيـره فسيبويه استشهد على الضرورة بالشعر والنثر فى حين قصرها ابن السراج وأبو حيان على مستوى الشعر من الكلام فقط .

---

(٢) الكتاب : ٢٧٢/٢ ، ٢٧٣ ، والأصول ٤٦٧/٣

(٣) الأصول : ٤٣٥/٣ .

(٤) النكت الحسان : ٣١٤ وانظر ارتشاف الضرب : ٢٦٨/٣

واتفق أبو حيان مع ابن جنى فى أن الضرورة " ليس من شرطه الاضطرار كما يفهم من ظاهر لفظ ضرورة ؛ بل ما يختص بالشعر ولا يوجد فى النثر تسميه ضرورة ، سواءًا أكان الشاعر اضطر إليه أم لا " (١) .

أما مفسرات أو دوافع الضرورة الشعرية عند ابن جنى فهى :

أولا : التشبيه :

التشبيه علة من علل الجواز فى لغة الشعر (٢) ومن التشبيه :

١- فى مجال الحذف :

" حذف مالا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا " (٣) .

وتتعدد صور الحذف فى أمثلة ابن جنى ، من ذلك :

(١)- حذف حرف من بنية الكلمة :

من ذلك حذف حرف العلة وإنابة الحركة عنه ، ودليلة عليه .

- فقد تحذف الياء ، ومن ذلك قول الشاعر : [الرجز]

كفَاك كفّ لا تُليق درهمًا جُودًا وأخرى تُعط بالسَيف الدما (٤) .

- يريد : تعطى ، فـ [رَىُ تُعْط بِالسْـ] مستفعلن ، ولو ذكر (الياء) لكسر الوزن ، فحذفت حرف العلة الياء وبقيت الكسرة نائبة عنه ودليلا عليه . ومنه [الكامل]

- وأخو الغوان متى يشأ يَصرِ مِنْهُ (٥) .

ولو لم يحذف الياء لكسر الوزن فقال : [مَتَىْ يَشَأ] متفاعلن لتسقيم التفعلية ومنه : [الوافر] (٦) .

---

(١) النكت : ٣٠٠

(٢) انظر الأصول : ٤٣٥/٣ ، الكامل للمبرد : ١٧٣

(٣) الكتاب : ٢٦/١

(٤) الخصائص : ١٣٥/٣ ، ورد البيت غير منسوب ،انظر اللسان : لاق

(٥) ورد غير منسوب في الخصائص :١٣٥/٣ ، وورد في الكتاب منسوبا للأعشى :٢٨/١ وبقية البيت : ويَعْدُ ن أعداء بُعَيْد وِداد

وطِرْتُ بمَنْصلي في يَعْمَلاتٍ دَوامي الأيْد يَخبطْن السيريحَا[٧]

بحذف الياء من [الأيد] لتقسيم تفعلية مفاعلتن [ديَخْبطْنَ سْـ] ، ولـو ذكرهـا لكسر الوزن .

– وقد تحذف الواو ، " منه قوله : [الرجز]

إن الفقير بيننا قاضٍ حكم أن ترد الماء إذا غار النُّجُمْ

يريد: النجوم ، فحذف الواو ، وأناب عنها الضمة ، وقوله : [الرجز]

حتى إذا بلّت حلاقيم الحُلُق

يريد : الحُلُق، وقال الأخطل : [البسيط التام]

كلَمْع أيدى مَثاكيلٍ مُسلّبةٍ يندٍ بن ضَرَس بنات الدهر والخُطُب"[١]

يريد : الخطوب فكان حذف الواو من : النجوم و الحلوق والخطـوب ، لإقامـة الوزن ، وقد أجاز ابن جنى ذلك ، ويرى أن لذلك نظائر كثيرة فى الشعر والنثر منه " قول الله عز اسمه (ويَمْحُ اللهُ الباطل)[٢]و(يوم يدع الداع)[٣] و(سندع الزبانية)[٤] " [٥] " لأن الحركات أبعاض حروف المد " [٦].

وقد ذهب سيبويه إلى أن هذه الضرورة جائزة قياسا على حذف المـد بعـد الهاء فى الوصل إذا كان قبلها حرف لين ، يقول : " فإذا كان قبل الهاء حـرف لين فإن حذف الياء والواو فى الوصل أحسن ، لأن الهاء من مخـرج الألـف ،

---

(٦) الخصائص : ٢٧١/٢ ، ١٣٥/٣ .

(٧) البيت في الكتاب : ٢٧/١ ، ١٩٠/٤ ، ينسب لمضرس ابن ربعى الأسدى وقد ورد فى الخصائص دون نسبة ٢٧١/٢ ، ١٣٥/٣

(١) الخصائص :١٣٦/٣ ، وكذلك :١٩٧/٣ ، ١٩٨

(٢) الشوري : ٢٤

(٣) القمر: ٦

(٤) العلق : ١٨

(٥) الخصائص : ١٣٦/٣

(٦) سر صناعة الإعراب : ١٧/١، ١٨

والألف تشبه الياء والواو ، تشبههما فى المدّ ، وهى أختهما ، فلمّا اجتمعت حروف متشابهة حذفوا وهو أحسن وأكثر " [٧] فتحذف فى نحو : عليه وإليه ومنه .

فيقول : " وهذه [فى نحو الأيْد] أجْدرُ أن تحذف فى الشعر، لأنها قد تحذف فى مواضع من الكلام ، وهى المواضع التى ذكرتُ لك فى حروف اللّين نحو : عليه وإليه ، والساكن نحو منْهُ ، ولو أثبتوا لكان أصلاً وكلامًا حسنًا من كلامهم ، فإذا حذفوها على هذه الحال كانت فى الشعر فى تلك المواضع أجدر أن تحذف ، إذ حذفت مما لا يُحذف منه فى الكلام على حال"[٨]

وقد تحذف الألف فى الضرورة ، ويرى ابن جنى أنه قليل ، ويعلل ذلك فى قوله : " وهذا فى المفتوح قليل ؛ لخفّة الألف"، قال [الراجز]

مثل النقا لبّده ضرب الطِلَلْ [١].

ونحو منه قوله [المتقارب]

ألا باركَ اللهُ فى سُهْيلٍ إذا ما اللهُ باركَ فى الرجال

نحذف الألف من هذه اللفظة (الله) ومنه بيت الكتاب [الرجز]

أو الفا مكّةَ من وُرق الحمى [٢] .

يريد : الحمام ، فحذف الألف فالتقت الميمان فغير على ما ترى ... وأنشد أبو الحسن وأبن الأعرابى : [الوافر]

فلست بمدرك ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لوانى

يريد : بلهفى [٣]

---

(٧) الكتاب : ١٨٩/٤ .

(٨) الكتاب : ١٩٠/٤ ، ١٩١

(١) أصله الطلال ، ويروى بفتح الطاء ، وأصله الطل ، ففك التضعيف ، انظر : اللسان (طلل) . وقد ورد فى الخصائص غير منسوب.

(٢) فى الكتاب : قواطنا مكة من ورق الحمي منسو باللعجاج واللسان ٢٦/١ ، ١١٠، وانظر اللسان : حمم

ومنه قول رؤية : [الرجز]

"وصانى العجاج فيما وصنى

يريد : فيما وصانى ... ومن أبيات الكتاب قول لبيد [الرمل]

رهط مرجوم ورهط ابن المعل

يريد : المعلى (٤)

فلو قال الراجز (الطلال) بإثبات الألف لفسد الوزن ، وحذفه يقيم الوزن وتصبح (ضرْ بطَلَلْ) مستفعلن .

ولو قال الشاعر : (الله) بإثبات الألف لفسدت (فعولن) فقوله (إذا مادْ) فعولن و (له يا) فعولن .

وفى (الحمى) من (الحمام)، (الألف) حذفت فالتقى الميمان فصارت الحمم ، فأبدل من الميم الثانية ياء قرارا من التضعيف " كما تقول فى تظننت تظنيت وذلك لثقل التضعيف " (٥) .

وكذلك حذفت الألف من (بلهفى) حتى تستقيم تفعيلة (مفاعلتن) فهى (بلهف ولا) التفعلية الأولى فى الشطر الثانى من الوافر .

وكذلك حذفت الألف من (وصنى) و (المعلى) لإقامة الوزن .

وقد ذهب ابن جنى – كما ذكرنا – إلى أن حذف الألف قليل ، وذهب الشنتمرى إلى أن هذا من أقبح الضرورة ؛ وذلك لأن الألف لا تستثقل استثقال الياء والواو (١) .

وقد حذف التضعيف فى نحو (ربّ ، وإنّ ، وأنّ) وقد وصفة ابن جنى بالتحريف تارة وبالتخفيف تارة أخرى .

---

(٣) الخصائص ١٣٦،١٣٧/٣

(٤) نفسه : ٢٩٥/٢ وكذلك : ٣١٨/٢ ، ٣١٩

(٥) اللسان : حمم

(١) التحصيل : ٢٩٢/٢

ومما استشهد به على هذا الحذف قوله : في باب تحريف الحرف : " وخففوا رُبّ وإنّ ، فقالوا : [الكامل] :

رب هيضل لجب لففت بهيضل

وقال [البسيط] :

أنْ هالكٌ كل من يحفى وينتعِل

وقال [المتقارب] :

سقته الرواعد من صيف وإن من خريف فلن يعد ما

مذهب صاحب الكتاب أنه أراد : وإما من خريف " (٢)

حيث يقول سيبويه " ولا يجوز طرح (ما) من (إما) إلاّ في الشعر .. وإنما يريد : وإمّا من خريف " (٣)

وحذفه في كل ذلك لإقامة الوزن ، فـ(رب هيضل) متفاعلن ، و (أن هالك) مستفعلن ، و(إن من) فعولن ، والتضعيف في كل يفسد التفعلية ولا يقيم الوزن ومن حذف الحرف من بنية الكلمة ، ما حذف دون علة تشبيها له بما حذف لعلة ، وهو ما أطلق عليه (إجراء اللازم مجرى غير اللازم).

يقول ومثله : " قول الضبي [المنسرح]

في فِتْيةٍ كلّما تجمّعت الـ بَيْداءُ لم يَهْلعوا ولم يَخمُوا

يريد : ولم يخيموا فلم يحفل بضمة الميم ، وأجراها مجرى غير اللازم فيما ذكرناه وغيره ، فلم يردد العين المحذوفة من لم يخم ، وإن شئت قلت في هذين : إنه اكتفي بالحركة من الحرف كما اكتفى الآخر بها منه في قوله : [الرجز]

كفّاكَ كفٌ ماتُليق درهَما جُودا وأخرى تعِط بالسيف الدمَا " (١)

ودافع الشاعر قبل ذلك إقامة الوزن وضبط تفعيلات البيت .

---

(٢) الخصائص : ٤٤٢/٢ ، ٤٤٣

(٣) الكتاب : ٢٦٧/١ وقد نسب هذا البيت للنمر بن تولب وكذلك : ١٤١/٣

(١) الخصائص : ٩٢/٣

(٢)- حذف الحرف المضعف عند الإسناد لضمائر الرفع :

تشبيها للمضاعف بالمعتل فتقول فى : أحسست أحست كما تقول فى: خفتُ يقول ابن جنى فى باب تحريف الفعل " من ذلك ما جاء من المضاعف مشبهًا بالمعتل وهو قولهم فى ظللت : ظلت، وفى مسست : مست وفى أحسست : أحَسْتُ، قال [الوافر] :

خلا أنّ العِتاق من المطايا أحَسْنَ به فهنّ إليه شُوشُ

وهذا مشبّه بخفت وأردت. حكى ابن الأعرابى فى ظننت ظنْتُ . وهذا كله لا يقاس عليه ، لا تقول فى شممْت: شمَت ولا شمْت ولا فى اقضضت : اقضت"[٢]

هذا وإن نطقه الشاعر على أصله من التضعيف ما استقامت (مفاعلتن) وانكسر البيت .

(٣)- حذف همزة القطع :

وهو كثير الاستعمال فى الشعر والنثر ، ولم يجز ابن جنى القياس عليه إلا عند الضرورة .

يقول : " باب فى حذف الهمز وإبداله ، قد جاء هذا الموضع فى النثر والنظم جميعا ، وكلاهما غير مقيس عليه ، إلا عند الضرورة" [٣]

ومما جاء منه فى الضرورة الشعرية : أنشد أبو الحسن [الطويل]

تَضِبُّ لثاتُ الخيل فى حجراتها وتسمع من تحت العجاج لها ازملا

وأنشدنا أبو على : [الرجز]

إن لم أقاتل فالبسونى برقعا

. . . وروينا عن أحمد بن يحيى [البسيط]

هوى جند ابليس المرَيِّدِ

---

(٢) نفسه : ٢/٤٤٠ ، ٤٤١

(٣) نفسه : ٣/١٥١

وهو كثير ومنه قوله [الرجز] :

أريتَ إن جئتُ به أملودا

فقوله : [الرجز]

حتى يقولَ من رآه قد رَاه

وهو كثير[1]، وقد ذهب ابن جنى إلى أن هذا الحذف كثير ، ويقع " تخفيفا لكثرته فى الكلام " [2] .

والحذف الواقع فى هذه الأبيات للضرورة حتى يقيم الشاعر الوزن ويضبط قافيته، فقوله : (لهَزْ ملا) مفاعلن ، ولو أثبت الهمزة لفسدت التفعلية .

وقوله : (تل فلبسو) مستفعلن ، ولو أثبت الهمزة ما استقامت التفعلية .

وقوله (د بلِيـ) فاعل ، ولو ثبتت الهمزة ما استقامت التفعلية .

وقوله (أريت إن) مستفعلن ، ولو ثبتت الهمزة لفسدت التفعلية .

وقوله (هو قدر هو) مستفعلن ، ولو قال (رآه) ما استقامت التفعلية .

نعم الوزن ملجئ هؤلاء الشعراء لهذه الضرورة فما الدافع له فى نثرهم ؟ ربما كان ذلك من باب اتباع لهجة القبائل الحجازية ، و على رأسها قبيلة قريش ، فإنها كانت تسقط الهمزة من نطقها فى غير أول الكلمة، قال أبو زيد الأنصارى : " أهل الحجاز وهذيل ، وأهل مكة والمدينة لا ينبرون " [3] وقال ابن منظور : " ولم تكن قريش تهمز فى كلامها ولما حج المهدى قدّم الكسائى يصلى بالمدينة ، فهمز، فأنكر أهل المدينة عليه ، وقالوا : تنبر فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن ؟ "[4]

---

(١) الخصائص : ١٥٣/٣

(٢) ١٥٣/٣

(٣) أنظر : مقدمة لسان العرب ، لابن منظور : ١٤/١

(٤) لسان العرب : نبر

(٤)- حذف الواو من (هُو) والياء من (هِى) :-

يقول ابن جنى : " وواو (هو) فى الضمير المنفصل ثابتة فى الوقف والوصل . فأما قوله [الطويل] :

فبيناه يشرى رحل قالَ قائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رخو الملاطِ نَجيبُ

فللضرورة، والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل فى عصاه وقناه"[١]

وقيل إن هذا الحذف لغة ، استدل به الكوفيون والزجاج وابن كيسان على أن الضمير من (هو وهى) الهاء فقط ، والواو والياء زائدان [٢] .

ومن شواهد سيبويه حذف الياء من (هى) تشبيها لها بالياء اللاحقة للإشباع بضمير الغائبة عند الوصل حيث تحذف عند تسكين الهاء فى الوقف فى قول لشاعر [البسيط] :

بيناه فى دار صدق قد أقام بها حينا يعللنا وما نعلله[٣]

وقول آخر [الرجز]

دارٌ لسعدى إذه من هواكا [٤]

" أراد (هى) فسكن الياء أولا ضرورة ، ثم حذفها ضرورة أخرى بعد الإسكان آخرا تشبيها لها بالياء اللاحقة فى ضمير الغائب إذا سكن ما قبله ، والواو اللاحقة به فى هذه الحالة نحو : عليه ، ولديه ، ومنه ، وعنه " [٥] .

وذهب ابن السراج إلى أن هذا بعيد لا يجوز الحذف فيه " فيبقى الاسم على حرف، وهو اسم يجوز الابتداء " [٦] .

---

(١) الخصائص : ٧٠/١

(٢) الهمع : ٢٠٩/١

(٣) الكتاب : ٣١/١

(٤) نفسه : ٢٧/١

(٥) التحصيل : ١٠/١

(٦) الأصول : ٤٦٠/٣

وقد وجه ابن جنى هذا البيت على أن الحذف فى (إذه) حالة وصل من الكلمة (هى) بتسكين الياء " وهى لغة معروفة ، فإذا حذفها فى الوصل اضطرارا ، واحتاج إلى الوقف ردها حينئذ ... وإنما كان قوله : (إذه) على لغة من أسكن الياء لا على لغة من حركها ، من قبل أن الحذف ضرب من الإعلال والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحركات لقوتها " (٧)

(٥)- حذف حركة من بنية الكلمة

واستشهد ابن جنى عليه بما " أنشد البغداديون [الرجز]

رجْلان من ضبّة أخبرانا أنّا رأينا رجلا عُريانا " (١)

بتسكين عين الثلاثي المضموم ؛ فرجُل تصبح رجْلا ، وذهب إلى إجازة ذلك فى " ما كان ثلاثيا مضموم الثانى أو مكسوره ؛ فلك فيه الإسكان تخفيفا ، وذلك كقولك فى عَلِم قد عَلْمَ وفى ظرُف قد ظرْف ، وفى رجُل : رَجْل...." (٢)

واستشهد على ذلك بمنثور سمعه عن الشجرى يقول " سمعت الشجرى وذكر طعنة فى كتف فقال : الكتْفية " (٣) .ولا ضرورة فى النثر تدفع لهذا التسكين.

كما أجاز ذلك فى الثلاثى مفتوح العين مع قلته يقول " وقد سمع شيء من هذا الإسكان فى المفتوح ؛ قال الشاعر " (٤) [الطويل]

وما كلُّ مبتاع ولو سلْف صفقه براجع ما قد فأته يزداد " (٥)

ولم يذكر مفتوحا فى نثر ولم يستشهد بغير هذا البيت .

---

(٧) الخصائص : ٩٠/١

(١) الخصائص :٣٤٠/٢

(٢) نفسه : ٣٤٠/٢

(٣) نفسه : ٣٤٠/٢

(٤) هو الأخطل انظر اشرح شواهد الشافية : ١٨ ، وفيه رواية (يراجع) انظر الديوان : ١٣٧ .

(٥) الخصائص : ٣٤٠/٢

وقد أجاز هذا التسكين فيما كان على أكثر من ثلاثة أحرف يقول : " وقد جاء هذا فيما كان على أكثر من ثلاثة أحرف ، قال العجاج [الرجز]

فبات منتصبًا وماتكردسا

وحكي صاحب الكتاب ، أراك منتفْخا " (٦)

وعليه فقد أجاز ابن جنى تسكين عين الثلاثى المضمومة والمكسورة ، ولجوء الشاعر له لضرورة الوزن فى قوله [رجْلان من] لتسقيم مستفعلن ،لأن له ما يؤيده فى المنثور من كلام العرب .

كما أجازه فيما كان على أكثر من ثلاثة أحرف ؛ لأن لجوء الشاعر له لضرورة الوزن فى قوله : [تصبا وما] لتقسيم مستفعلن ، له ما يؤيده فيما سمع من كلام العرب المنثور الذى رواه عن سيبويه .

أما الثلاثى مفتوح العين فلم يذكر منه إلا بيتا لجأ الشاعر فيه إلى التسكين لضرورة الوزن فقال :

[ولو سلْ] لتستقيم تفعلية فعولن ، فلو حرك لكانت فعول وعندئذ لا تستقيم مفاعلن [فَ صَفَقَهْ] .

وقد يكون التسكين – كما يقول ابن جنى – منعا لالتقاء الساكنين ، فاستشهد على ذلك بقول الشاعر [الطويل] :

وذى وَلَد لم يَلْدَه أبوان

لأنه أراد : لم يلدْه ، فأسكن اللام استثقالا للكسرة ، وكانت الدال ساكنة فحركها لالتقاء الساكنين " (١)

واستشهد على ذلك بقول الشاعر [الطويل]

ولكننيى لم أجْدَ من ذلكم بدّا

أى : لم أجِدْ ، فأسكن الجيم وحرك الدال على ما مضى " (٢).

---

(٦) نفسه : ٢/٣٤٠ ، ٣٤١

(١) الخصائص : ٢/٣٣٥

هذا التعليل الذى ذهب إليه ابن جنى من التسكين للام للاستثقال ، ثم تحريك الدال منعا لا لتقاء الساكنين فى (لم يلدْه) ، والتسكين للجيم لاستثقال الكسرة ، ثم تحريك الدال منعا لالتقاء الساكنين ، سببه رغبته فى عدم تخطئة الشاعر ويحكمه فى ذلك القاعدة النحوية فى حين أرى أن ملجئ الشاعر لذلك هو إقامة الوزن؛ فقوله فى البيت الأول: (لدِ لم يأْء) مفاعلين ، وقوله (دَ هُ أ) فعول ، فلو أقام القاعدة وقال: فلو أقام القاعد ، وقال : (لدِ لم يلدهُ أ) ما استقامت : (فعولن) وقوله فى البيت الثاني : (ننِى لم أجـ) مفاعيلن ، وقوله (دَ منْ ذَا) فعولن ، فلو أقام القاعدة ، وقال : (ننى لم أجدْ من ذا) ما استقامت (فعولن).

(٦)- حذف علامة الإعراب :

يقول ابن جنى : " سألت أبا على – رحمه الله – عن قوله [الرجز]:

أبيتُ أسرى وتبيتى تدلكى وجهكِ بالعنبر والمسك الذكى

فخضنا فيه ، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من (تبيتين) ، كما حذف الحركة للضرورة فى قوله : [السريع]

فاليومَ أَشْرَبْ غير مستَحْقِبٍ [1].

كذا وجّهته معه ، فقال لى : فكيف تصنع بقوله : (تدلكي) ؟ قلت : نجعله بدلا من (تبيتى) أو حالا فتحذف النون ؛ كما حذفها من الأول فى الموضعين [أى فى تبيتى حال أو بدل] ، فاطمأن الأمر على هذا . وقد يجوز أن، يكون (تبيتى) فى موضع النصب بإضمار (أن) فى غير الجواب " [2] .

---

(٢) نفسه : ٣٣٥/٢ ، وانظر كذلك : ٩٢/٣ ، ٩٣

(١) الخصائص : ٣٨٩/١ ، ٣٩٠ ، وكذلك : ٧٥/١ ، ٣٤٢/٢

(٢) ورد غير منسوب ، وفي الكتاب : ٢٠٤/٤ منسوبا لامرئ القيس وقد ورد في الكامل ١٦٦/١ فاليوم أسقي لا ضرورة ولا شاهد علي هذه الرواية .

أورد ابن جنى هذين البيتين فى باب ما يرد عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور ، وقد حاول توجيهه واستثناءه مما يرد مخالفا للقياس والسماع ، لأنه ضرورة للشاعر فـ : [تى تدلكى] مستفعلن ولو قال : [تين تدلكين] على القياس لفسد الوزن مثلما حدث فى حذف الحركة من [أشرب] للحفاظ على تفعلية (مِستفعلن) فى (ربْ غير مسْـ) من الفساد .

على حين روى المبرد البيت : فاليوم أسقى [٣] وقد رد ابن جنى عليه فى المحتسب بقوله : " وأما اعتراض أبى العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب ، لأنه حكاه كما سمعه ، ولا يمكن فى الوزن أيضا غيره .

وقول أبى العباس : إنما الرواية (فاليوم فاشرب) فكأنه قال لسيبويه كذبت على العرب ، ولم تسمع ما حكيته عنهم ، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه " [٤] .

وقد أجاز سيبويه " أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور فى الشعر ، شبهوا ذلك بكسرة فخذ حيث حذفوا فقالوا فخْذ ، وبضمة عضُد حيث حذفوا فقالوا: عَضْد ، لأنّ الرّفعة ضمةٌ والجرّة كسرةٌ " [٥]

كما ذهب إلى أنه لم يجئ هذا فى المنصوب ، لأنّ الذين يقولون :كبدْ وفَخْذٌ لا يقولون فى جَمَلٍ : جَمْلٌ " [١]

وقد ذهب ابن جنى إلى إجازة تسكين المرفوع والمنصوب للاضطرار وللتخفيف خاصة وأن الوزن شاهده ومصدقه [٢] وقد حاول التأويل – فى بعض الأحيان – ليستقيم الوزن والقاعدة من ذلك قوله : " وأما قول أبى دواد :[الوافر]

---

(٣) الكامل : ١٦٦/١ والخزانة : ٣٥١/٨

(٤) المحتسب : ١١٠/١

(٥) الكتاب : ٢٠٣/٤

(١) الكتاب : ٢٠٤/٤ ، وانظر النكت الحسان : ٣٠٤

فأبلوني بليّتكم لعلّى أصالحكم وأستدرج نويا

فقد يمكن أن يكون أسكن المضموم تخفيفا واضطرار ، ويمكن أيضا أن يكون معطوفا على موضع لعلّ ، لأنّه مجزوم جواب الأمر ؛ كقولك : زرنى فلن أضيعك حقك وأعطك ألفا ، أى زرنى أعرف حقك وأعطك ألفا " (٣)

كما ذهب إلى أن تسكين المضموم أسهل لاستثقال الضمة من تسكين المفتوح .

ومن ثم وجه قول " الراعى " [البسيط]

تأبى قضاعةُ أن تعرفْ لكم نسبا وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

فإنه أسكن المفتوح ، وقد روى (لا تعرفْ لكم) فإذا كان كذلك فهو أسهل ؛ لاستثقال الضمة " (٤) .

وذهب الشنتمرى إلى أن تسكين المرفوع للتخفيف من أقبح الضرورة (٥)

(٧)- حذف التنوين

وجه ابن جنى فتح الشاعر وعدم تنوينه لكلمة " أثور " فى قوله [الرجز]

أثُوْرَما أصيدُكم أم ثوْرِيْن أم تيكم الجفاء ذات القرنين

على أنها فتحة بناء يقول " فقوله : (أثورَما) فتحة الراء منه فتحه تركيب (ثور) مع (ما) بعده ، كفتحة (راء) حضر موت ، ولو كانت فتحة إعراب لوجب التنوين لا محالة ، لأنه مصروف ، وبنيت (ما) مع الاسم وهى مبقاة على حرفيتها ، كما بنيت (لا) مع النكرة فى نحو : (لا رجل) " (٦)

---

(٢) الخصائص : ٣٤١/٢ – ٣٤٤

(٣) نفسه : ٣٤٣/٢

(٤) نفسه: ٢٤٣/٢ وانظر : ٤٣٢/٢ ، ٤٣٣

(٥) التحصيل : ٢٩٧/٢

(٦) الخصائص : ١٨٢/٢ ، ١٨٣

وذلك لتوجيه حذف الشاعر للتنوين فى هذه الكلمة ، وإنما أساس ذلك إقامته لوزن التفعلية فلو قال (أثورًا ها) ما استقامت : مستفعلن وفى رأيى أنه حذف لإقامة الوزن فقط .

(٨)- حذف حرف الجر

استشهد على حذفه بقول جميل [المتدارك]

رسْمِ دار وقفتُ فى طلَله كدتُ أقضِى الغداة من جَلَله [١]

وله فيه توجيهان فى موضعين من مؤلفه :

الأول : أنه يريد : (ربَّ رسم دار) ، بحذف (رب) لدلالة الحال عليها يجرى العادة والعرف بها . فدلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به [٢]

الثانى : أنه على التقديم والتأخير ، فأصله : (طلل دار وقفت فى رسمه) [٣]

وعلى توجيه الحذف أجازه ابن جنى لأنه يشبه الملفوظ به لدلالة الحال عليه ، واستشهد عليه بكثير من شعر العرب ونثرهم .

وقد ذهب سيبويه إلى أن حذف حرف الجر ليس بحد الكلام ، وفيه ضعف وقصر استعماله على الشعر يقول : " وقد يجوز أن تقول : بمن تمرر أمرَر ، وعلى من تنزل أنزل ، إذا أردت معنى عليه وبه ، وليس بحد الكلام وفيه ضعف ، ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو بعض الأعراب : [الرجز]

إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوما على من يتكل

يريد : يتكل عليه ولكنه حذف وهذا قول الخليل فحد الكلام أن تثبت الباء فى الآخر لأنه فعل لا يصل إلا بحرف الإضافة ، يدلّك على ذلك أنك لو قلت : مَنْ

---

(١) الخصائص : ٢٨٦/١ ، ١٥٢/٣ .

(٢) نفسه : ٢٨٦/١ .

(٣) نفسه: ١٥٢/٣ :

يضرب أنزل لم يجز حتى تقول عليه ، إلا فى شعر " (٤) ، ووافق الأعلم سيبويه على ذلك (٥) .

وعدّ ابن الشجرى ذلك من باب التقديم حيث يقول معلقا على البيت : " أراد من يتكل عليه ، وهذا تقديم قبيح سوغته الضرورة " (٦)

وابن جنى على الحذف و التعويض يقول " أى من يتكل عليه ، فحذف (عليه) هذه ، وزاد (على) متقدمة ؛ ألا ترى أنه يعتمل إن لم يجد من يتكل عليه ، وندع ذكر قول غيره ههنا وقياس هذا الحذف والتعويض قولهم ، بأيّهم تضرب أمرر ، أى أيهم تضرب أمررٌ به " (١) هذا على التوجيه الأول له بالحذف لدلالة الحال عليه ، أما توجيه القلب فيقول عنه : " فما وجدت مندوحة عن القلب لم ترتكبه "(٢)

(٩)- حذف لام الأمر

يقول ابن جنى " قال أبو العباس : حدثنى أبو عثمان قال : جلست فى حلقة الفرّاء، فسمعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا فى شعر ، وأنشد [الرجز]

من كان لا يزعم أنى شاعر فيذن منى تنهه المزاجرُ

قال : فقلت له : لم جاز فى الشعر ولم يجز فى الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر ، فيحذف : قال : وما الذى اضطره هنا ، وهو يمكنه أن يقول: فليدن منى ؟ قال :فسأل عنى ، فقيل له : المازنى فأوسع لى . قال أبو الفتح قد كان يمكن الفراء أن يقول له : إن العرب قد تلزم الضرورة فى الشعر

(٤) الكتاب : ٨١/٣

(٥) النكت : ٧٤١/١ ، والتحصيل : ٤٤٣/١

(٦) الأمالي :١٨٦/٢ .

(١) الخصائص : ٣٠٨/٣

(٢) نفسه : ٣٠٨/٣

فى حال السعة؛ أنسابها واعتيادا لها ، وإعدادا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها " [٣] .

فحذف لام الأمر وبقاء عملها أعدّها الشاعر دون ضرورة وزن – فى رأى ابن جنى – إعدادا لها لوقت الحاجة وقصر هذا الحذف على الشعر من باب التخفيف أنسا من الشاعر واعتيادا منه بها .

ولم يستشهد على حذفها لضرورة الوزن فى حين استشهد عليه سيبويه ، فى قوله :" واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها فى الشعر وتعمل مضمرة ، كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرة وقال الشاعر [الوافر]

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسكَ كلّ نفسٍ إذا ما خفت من شيء تَبالا

وإنَّمَا أراد لتَفْدِ وقال متمِّمُ بن نُوَيْرَةَ : [الطويل]

على مِثْلِ أصْحَاب البَعوضة فاخْمُشى لك الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبْكِ من بَكَى

أراد : لِيَبْكِ . . . فمن ثَمَّ لم يضمروا الجازم كما لم يُضمروا الجارّ . وقد أضمره الشاعرُ، شبّهه بإضمارهم رُبَّ و واو القسم في كلام بعضهم " [١].

فسيبويه يشبه حذف (لام الأمر) بإضمار (أنْ) مرة ، وبإضمار (رب و واو القسم) مرة أخرى " والتشبيه بين الأمرين مختلف ، حيث إن الإضمار لأن (رب و واو القسم) جائز شعرا ونثرا فى مواضع صرح بها النحاة [٢] ، على حين حذف الجازم مقصور على لغة الشعر" [٤].

---

(٣) نفسه : ٣٠٦/٣

(١) الكتاب : ٨/٣، ٩

(٢) الخصائص : ١٥٢/٣

(٤) الضرورة الشعرية في الكتاب : ١٥ ، ١٦

وحذف الجازم عن ضرورة أو دون ضرورة – كما فى شاهد ابن جنى – من أقبح الضرورة عند الشنتمرى : " لأن الجازم أضعف الجار، وحرف الجر لا يضمر " (٥) .

(١٠)- حذف حرف العطف وبقاء المعطوف به :

وقد وصفه ابن جنى بأنه شاذ ، وأورد منه نثرًا وشعرًا ، يقول : "حكى منه أبو عثمان عن أبى زيد : أكلت لحما ، سمكا ، تمرًا ، وأنشد أبو الحسن:[الخفيف]:

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ مِمّا يَزْرَع الوُدّ فى فؤاد الكريم

وأنشد ابن الأعرابى [الرجز]

وكيف لا أبكى على علاّتى صبائحي غبائقي قيلاتى

وهذا كله شاذ ، ولعلّه جميع ما جاء منه " (٦).

(١١)- تشبيه المنسوب بالمنقوص :

نحو (الشوشاة) أصلها : الشوشوة قلبت اللام الثانية ألفا والتاء للتأنيث ، وجمعها الشوشيات.

يوجه ابن جنى ورود (شوشوٍ) محذوفة اللام الثانية فى قول " أبى الأسود الدؤلي [الطويل] :

على ذات لَوْث أو بأهوجَ شَوْشَوِ

صَنِيع نبيل يملأ الرحلَ كاهلُهْ

فسألت عنه أبا علىّ ، فأخذ ينظر فيه فقلت له : ينبغى أن يكون بنى من لفظ الشوشاة مثال : جَحْمَرش فعاد إلى شوشوٍ ، فأبدل اللام الثالثة ياء لانكسار ما قبلها ، فعاد : شوشوٍ ، فتقول على هذا فى نصبه : شَوْشَوِيًا ، فقبل ذلك ورضيه. .

---

(٥) التحصيل : ٤٠٩/١

(٦) الخصائص : ٢٩١/١ ، ٢٩٢

ويجوز فيه عندى [والكلام لابن جنى] وجه آخر ، وهو أن يكون أراد شوشويًا ، منسوبا إلى شوشاة ، ثم خفف إحدى ياءى الإضافة [١] .

يريد أنه عندما خفف أشبه المنقوص فحذفت الياء وعوّض عنهما بالتنوين.

٢- في مجال الزيادة :

(١)- إشباع الحركات :

ذهب ابن جنى إلى أن " مد المقصور ، وقصر الممدود ، والإشباع والتحريف ، لا تعتدّ أصولاً ، ولا تثبت بها مُثُل ، موافقة ولا مخالفة " [٢].

ولكن يرى أن الشاعر قد يحتاج فيشبع ، يقول : " قال أوس [الكامل] :

ولنعم مأوى المستضيف إذا دعا والخيلُ خارجة من القَسْطال

" وقد يمكن أن يكون أراد القسطل ، فاحتاج ، فأشبع الفتحه ، على قوله [الكامل] ينباع من ذِفْرَى . . . [٣] " [٤]

فـ (ينباع) : " إنما هى إشباع للفتحة طلبا لإقامة الوزن ؛ ألا ترى أنه لو قال : (ينبع من ذفرى) لصحّ الوزن ، إلا أن، فيه زحافا وهو الخزل [تسكين التاء وسقوط الألف من متفاعلن] ، . . . فالإشباع . . . إنما هو مخافة الزحاف الذى مثلهُ جائز " [٥] .

ويقول- كذلك – مؤكدًا على أن حاجة الشاعر لإقامة الوزن هى الدافع لمطل الحركات : " وذلك قولك فى إشباع حركات ضَرِب ونحوه : ضوريبا.

---

(١) الخصائص : ٤٤/٣

(٢) الخصائص : ٢١٦/٣

(٣) بقيته : ينباع من ذفرى غضوب جسرة

(٤) الخصائص : ٢١٦/٣

(٥) الخصائص :١٩٦/٣ ، وكذلك ١٩٤/٣

ولهذا إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة وأنشأ عنها حرفًا من جنسها. وذلك قوله [البسيط]

نفى الدراهيم تنقادُ الصيارِيف[1]

وقوله أنشدناه لابن هَرْمة [الوافر]

وأنت من الغوائل حين تُرمى ومن ذم الرجال بمنتزاح

يريد بمنتزح ، وهو مفتعل من النزح ، وقوله : [البسيط]

وأنني حيث ما يَسْرِى الهوى بصرى من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور"[2]

وقد ذهب ابن جنى إلى أن هذا الإشباع " مما تختص به ضرورة الشعر وقلما يجئ فى النثر" [3].

وقد ناقض ابن جنى نفسه فى عرضه لهذه الأبيات فى المحتسب فيقول مرة: " .... أراد يَنْبَع [معلقًا على ينباع] فأشبع الفتحة ، فأنشأ عليها ألفًا . ولعمرى إن هذا مما يختص به ضرورة الشعر وقلما يجئ فى النثر " [4]

ويقول مرة أخرى : " وقد جاء من هذا الإشباع الذى تنشأ عنه الحروف شيء صالح نثرًا ونظمًا ، فمن المنثور قولهم : بينا زيد قائم جاء عمرو، إنما يراد بين أوقات زيد قائم جاء فلان ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفا. ومثله قول عنترة

ينباع من ذفْرى غضوب جسرة

---

(١) الشاهد في الصيارِيف : أراد الصيارف ، فأشبع الكسرة ، فتولد عنها ياء . فأما الدراهيم فلا حجة فيه ، لأنه يجوز أن يكون جمع درهام ، وقد نطقت به العرب قال : لو أن عندي مائتي درهام لجاز في أقاقها خاتامي " انظر سر صناعة الإعراب ٢٨/١ ، وفي البيت رواية أخرى : نفي الدنانير . المحتسب ٦٩/١

(٢) الخصائص : ٣١٧/٢ ، ٣١٨ ، والكتاب : ٢٨/١ ، وقد نسبه للفرزدق الكامل للمبرد : ١٧٢/١

(٣) السابق : ٣٤٠/١

(٤) السابق : ٣٤٠/١

أراد ينْبع ، فأشبع فتحة الباء فنشأت عنها ألف كما ترى . . . وقد قال الأصمعى مع ذلك يقال انباع الشجاع ينباع انبياعًا . . . وأخبرنا أبو عليّ عن أحمد ابن يحيى أنه قال : يقال : جئ به من حيث وليْسا وروى الفراءُ عن بعضهم أنه سمعه يقول : أكلت لحَما شاةٍ ، وهو يريد لحم شاة ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفًا" (٥).

وقد فسَّر على هذا الرأى قراءة الحسن (سأوريكم دار الفاسقين) (١) ، قال: " وزاد في احتمال الواو في هذا الموضع أنه موضع وعيد وإغلاظ ، فمكن الصوت فيه وزاد إشباعه واعتماده ، فألحقت الواو فيه " (٢).

وربما كان عدول ابن جنى عن قصر هذا الإشباع على ضرورة الشعر فقط إنما كان لتأويل هذه القراءة .

ومع مراجعة هذه الأبيات يلاحظ أن الشاعر لم يلجأ إليها إلا لإقامة الوزن ، فقوله : (الصيا[ريف])(فعّلن) ولو لم يشبع ما استقامت التفعيلة ، وقوله : (بمن[تزاح])(فعولن) ،وقوله (فأد[طور])(فعلن)، ولو لم يشبع ما استقامت التفعيلة وقد وصف السيوطي هذه الضرورة بإنها من أقبح الضرائر لأنها تؤدى إلى ما ليس أصلاً فى كلام العرب (٣).

٢- تنوين أوان :

وقد رفض ابن جنى تعليل من قال إن هذا التنوين للعوض معللاً رأيه وذلك فى قوله : "وتأوّل أبو العباس قول الشاعر [الخفيف]

طلبوا صُلْحَنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حينَ بقاء (٤)

---

(٥) المحتسب : ٢٥٨/١

(١) الأعراف : ١٤٥

(٢) المحتسب : ٢٥٩/١

(٣) همع الهوامع : ٣٣٣/٥

(٤) وفيه رواية أخرى هي . . . . فأجبنا أن لات حين بقاء

أى إبقاء على أنه حذف المضاف إليه أوان ، فعوض التنوين منه ، على حدّ قول الجماعة فى تنوين (إذ).

وهذا ليس بالسهل ؛ وذلك أن التنوين في نحو هذا إنما دخل فيما لا يضاف إلى الواحد وهو (إذ) فأمّا (أوان) فمعرب ويضاف إلى الواحد، كقوله:

فهذا أوانُ الغرض حيٌّ ذبابة زنابيرُه والأزرق المُتَلَمّسُ

وقد كسروه على آونة ، وتكسيرهم إيّاه يبعده عن البناء ، لأنه أخذٌ فى شق التصريف والتصرف . قال :

أبو حَنَشٍ يُؤَرّقنا وطَلْقٌ وعبّادٌ وآونة أُثالا " (٥).

هذا يعنى أن مذهب ابن جنى هو أن هذا التنون للضرورة ليس أكثر وتبعه في ذلك ابن هشام رافضًا رأى الزمخشرى فى أن يكون التنوين عوضًا عن محذوف (١).

(٣)- مد المقصور :

ذهب ابن جنى إلى أن ما يلجأ إليه الشاعر من مد للمقصور " لا تعتد أصولاً ، ولا تثبت بها مثل ، موافقة أو مخالفة "(٢)

ومما استشهد به عليه ما رواه عن الأعشى فى قوله [الكامل]

وجُلَنْداء فى عُمَان مقيما

وإنما هو : جُلَنْدى مقصورًا " (٣).

(٤)- نصب المجزوم :

جعله من باب تشبيه المنفصل من الكلمات بالمتصل من حيث تأثير وتأثر الحروف بعضها ببعض ، واستشهد عليه ابن جنى بقول الراجز

---

(٥) الخصائص : ٢/٣٧٩ ، ٣٨٠

(١) المغنى : ٢/٢٨٣ ، ٢٨٤

(٢) الخصائص ٣/٢١٦

(٣) الخصائص : ٣/٢١٧

" مِنْ أيّ يومَيّ من الموت أفرّ أيوم لم يُقْدَرْ أمْ يوم قُدِرْ " (٤).

وفيه لجأ الراجز إلى نصب المجزوم كما هو واضح في البيت دون اضطرار لإقامة الوزن ، فلو قال (لم يقدرْ) ما فسدت التفعيلة .

ومن ثم كان توجيه ابن جنى لهذه الضرورة وتعليلها ورده على غيره ممن حاول توجيهها على النحو التالي :

" كذا أنشده أبو زيد : لم يُقْدَرْ ، بفتح الراء ، وقال : أراد النون الخفيفة فحذفها ، وحَذْف نون التوكيد وغيرها من علاماته جار عندما مجرى ادّغام الملحق في أنه نقض الغرض ، إذ كان التوكيد من أماكن الإسهاب والإطناب، والحذف من مظان الاختصار والإيجاز .

لكن القول فيه عندى أنه أراد (أيوم لم يقدَرْ أم يوم قدر) ، ثم خفّف همزة (أم) فحذفها وألقى حركتها على راء (يقدر) فصار تقديره (أيوم لم يقدرَمْ) ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره : (أيوم لم يقدرَامْ) فحرك الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة ، فصار تقديره (يقدر أم) واختار الفتحة اتباعًا لفتحة الراء .

ونحو من هذا التخفيف في قولهم المرأة والكمأة إذا خففت الهمزة : المراة والكماة. وكنت ذاكرت الشيخ أبا عليّ – رحمه الله – بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال هذا إنما يجوز في المتصل ، قلت له : فأنت أبدا تكرر ذكر إجرائهم المنفصل مجرى المتصل ، فلم يردّ شيئًا " (١).

---

(٤) الخصائص : ٣/٩٦

(١) الخصائص : ٣/٩٧ ، وانظر المعني : ١/٢٠٦ ، ٣٠٧ ، والبحر المحيط : ٨/٤٨٣

وفيه رأى آخر حيث " زعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم [٢] (ألم نشرح) [٣] " [٤] وفى رأيى أن القول بأنها لهجة لبعض العرب أفضل لما فى الرأى الأول من شذوذين :

الأول : توكيد المنفى بـــ(لم) وهو ما لم يوجهه أحد .

الثاني : حذف النون لغير وقف ولا ساكنين وهو ما وجهه ابن جنى تبعه فيه ابن هشام بالحذف ونقل الحركة والإبدال .

فالأحسن كما قال أبو حيان اعتبارها لهجة عن بعض العرب .

(٥)- الفصل بين الجازم والمجزوم . والناصب والمنصوب :

يقول ابن جنى : " وقد شبه الجازم بالجار ففصل بينهما ، كما فصل بين الجار والمجرور ، وأنشدنا لذى الرمة : [الطويل]

فأضحتْ مَغَانيها قفارا رسومها كأن لم سوى أهلِ من الوحش تؤهَل

وجاء هذا فى ناصب الفعل . أخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى بقـــول الشاعر : [الكامل]

لمَّا رأيتُ أبا يزيد مقاتلاً أدَعَ القتال [وأشهد الهيجاء]

أى لن أدع القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً ، كما أراد فى الأول كأن لـــم تؤهـــل سوى أهل من الوحش وكأنه شبّه لن بـــ (أنّ)

فكما جاز الفصل بين أنّ واسمها بالظرف فى نحو قولك : بلغني أنّ فى الدار زيدًا ، كذلك شبه (لن) مع الضرورة بها ففصل بينها وبـــين منـــصوبها بالظرف الذى هو (ما رأيت أبا يزيد) أي مدَّة رؤيت " [١].

---

(٢) هي قراءة أبي جعفر ، ووصفت بأنها مرذولة ، وقيل : إنه ربما بين الحاء وأشبعها فى مخرجها فظن السامع أنه فتحها . أنظر البحر المحيط : ٨ /٤٨٣

(٣) الشرح : ١

(٤) المغني : ٣٠٦/١، والبحر المحيط : ٤٨٣/٨

(١) الخصائص : ٤١٢/٢ ، ٤١٣وانظر المغني : ٣٠٧/١

(٦)- إلحاق نون التوكيد باسم الفاعل :

تشبيها له بالفعل المضارع ، وقد جعل ابن جنى ذلك من باب الاستحسان يقول : " قول الشاعر : [الرجز]

أريت إن جئت له أمْلُودا مُرَجّلاً ويلبس البُرَودا

أقائلُنّ أحضروا الشهودا

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل ، تشبيها له بالفعل المضارع ، فهذا إذا استحسان لاعن قوة علة ، ولا عن استمرار عادة ، ألا تراك لا تقول أقائمُنّ يا زيدون ، ولا أمنطلقُنّ يا رجال : إنما نقوله بحيث سمعته، وتعتذر له، وتنسبُه إلى أنه استحسان منهم ، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له " (٢).

ولو نطقه الشاعر دون ضرورة وقال (أقائلٌ أحضروا) ما استقامت (متفعلن متفعلن).

٣- فى مجال العمل : تشبيه (لم) بـ (لا) :

فلا يجزم الفعل بعدها يقول ابن جنى :

" فأمّا قول الشاعر فيما أنشد أبو الحسن : [البسيط]

يوم الصُّليفاء لم يوفون بالجار

فإنه شبه للضرورة (لم) بـ (لا) فقد يشّبه حروف النفى بعضها ببعض ، وذلك لاشتراك الجميع فى دلالته عليه " (٣).

وقد ذهب ابن مالك إلى أن عدم حذف النون من الأفعال الخمسة فى حالة الجزم بـ (لم) لغة (٤).

---

(٢) نفسه : ١٣٧/١

(٣) الخصائص : ٣٨٩/١

(٤) المغنى : ٣٠٦/١

ثانيا : الحمل على المعنى :

علل ابن جنى لكثير من الضرورات الشعرية من خلال الحمل على المعنى.

وهو يرى أنه باب واسع فى اللغة جدًا استشهد عليه بكثير من فصيح الكلام والضرورات الشعرية التى أخرجها ووجهها عليه .

ومن الضرورات الشعرية التى وجهها على الحمل على المعنى :

١- الترخص فى العلامة الإعرابية :

ومن شواهد ابن جنى على ذلك فى الضرورة الشعرية وتأويله لها من باب الحمل على المعنى .

" قوله [الوافر]

فأبلوني بليَّتكم لَعَلّى ... أُصالحكم وأستدرجْ نويًّا

حتى كأنه قال: أصالحُكم وأستدرجْ نويا

... وكذلك قول الآخر [الطويل]

تواهق رجلاها يداها ورأسُهُ ... لها فتب خَلْف الحقيبة رادف

أراد : تواهق رجلاها يديها ، فحذف المفعول ، وقد عُلِم أن المواهقة لا تكون من الرجلين دون اليدين وأن اليدين مواهقتان كما أنهما مواهقتان ، فأضمر لليدين فعلاً دلّ عليه الأول فكأنه قال : تواهق يداها رجليها ثم حذف المفعول فى هذا ، كما حذفه فى الأول . فصار على ما ترى تواهق رجلاها يداها . فعلى هذه الصنعة التي وصفتُ لك تقول ضارب زيد عمرو على أن ترفع عمرًا بفعل غير هذا الظاهر ولا يجوز أن يرتفعا جميعًا بهذا الظاهر " [1].

مع ملاحظة أن لجوء الشاعر لهذه الضروة قد يكون لإقامة الوزن ، كما فى البيت الأول ، وقد يكون لاستغراق التجربة عند الشاعر دون حاجة لتصحيح

---

(١) الخصائص : ٤٢٦/٢ ، ٤٢٨

الوزن، كما فى البيت الثانى فلو قال(يديها) ما انكسر الوزن ، وربما أراد الشاعر بمخالفته الإعراب المتواتر أن يلفت النظر إلى المعنى بشكل أقوى .

٢- حذف الحرف الأصلى والمحافظة على الزائد :

والدافع لذلك كما يقول ابن جنى : " إذا كان الزائد ذا معنى فلا نظر فى استبقائه وحذف الأصلى لمكانه. (١)

ومن شواهده على ذلك " قوله [الرجز]

لاثُ به الأشاءُ والعُبْرىّ

حذف عين فاعل وأقررت ألفه؛ إذ كانت دليلاً على اسم الفاعل . ومثله قوله : [الرجز]

شاكُ السلاح بطل مجرَّب

وهذا أحد ما يقوّى قول أبى الحسن فى أن المحذوف من باب مقول ومبيع إنما هو العين، من حيث كانت الواو دليلاً على اسم المفعول " (٢).

٣- عود ضمير المفرد على الجمع :

حين يكثر ذكر الواحد فى أمثال هذا الموضع يقول ابن جنى : " ومن باب الواحد والجماعة قولهم : (هو أحسن الفتيان وأجمله) أفرد الضمير ، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد ، كقولك : هو أحسن فتى فى الناس ، قال ذو الرمة [الطويل]

ومَيَّة أحسن الثقلين وجهاوسالفةً و أحسنهُ قَذالا " (٣).

ولو قال ذو الرمة (وأحسنهم) ما انكسرت التفعيلة والتفت ابن جنى لذلك وعلق عليه بأنه من دلائل قوة الشاعر فى أحوال مواضع الكلمات وما يؤلف فيها يقول : " فأفرد الضمير ، مع قدرته على جمعه ، وهذا يدلّك على قوة اعتقادهم

---

(١) الخصائص : ٤٧٩/٢

(٢) نفسه : ٤٧٩/٢

(٣) نفسه : ٤٢١/٢

أحوال المواضع الكلمات وكيف ما يقع فيها ، ألا ترى أن الموضع موضع جمع ، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فترك اللفظ وموجب الموضع إلى الإفراد لأنه مما يؤلف في هذا المكان " (٤) .

٤- عود ضمير المثنى على الجمع :

يقول ابن جنى : " واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ ، كقولك شكرت من أحسنوا إلى على فعله ، ولو قلت : شكرت من أحسن إليّ على فعلهم جاز .

فلهذا ضعف عندنا أن يكون (هما) من (مصطلاهما) في قوله [الطويل]

كُميتا الأعالي جَوْنتا مصطلاهما

عائدًا على الأعالي في المعنى ، إذ كانا أعليين اثنين ، لأنه موضع قد تُرِك فيه لفظ التثنية حملاً على المعنى ، لأنه جعل كل جهة منهما أعلى . . . أو لأن الأعليين شيئان من شيئين . فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه ، لأنه انتكاث وتراجع ، فجرى ذلك مجرى ادّغام الملحق ، وتوكيد ما ماحذف على أنه قد جاء منه شيء ، قال [الطويل] :

رءوس كبيريهن ينتطحان "(١)

مما سبق يتضح أن عود ضمير المثنى على الجمع وإن كان ضعيفًا ، فهو جائز قياسًا على عود ضمير الجمع على المفرد.

٥- عود (مَنْ) على المثنى :

يقول ابن جنى : " قد توضع (مَنْ) للتثنية ، وذلك قليل ، قال : [الطويل]

يكن مثل مَنْ يا ذئبُ يصطحبان

---

(٤) الخصائص : ٢/٤٢١

(١) نفسه : ٢/٤٢٢ ، ٤٢٣

وأنشدوا [الطويل]

أخو الذئب يعوى والغراب ومن يكن شريكيه تطمع نفسُه كلّ مطمع

أودع ضمير (مَنْ) فى (يكن) على لفظ الإفراد وهو اسمها وجاء بـ (شريكيه) خبرًا لـ (يكن) على معنى التثنية ، فكأنه قال : وأىّ اثنين كانا شريكيه طمعت أنفسهما كل مطمع .

على هذا اللفظ أنشدناه أبو على ، وحكى المذهب فيه عن الكسائى أعنى عود التثنية على لفظ (مَنْ) إلا أنه عاود لفظ الواحد بعد أن حمل على معنى التثنية بقوله : تطمع نفسه ، ولم يقل : تطمع أنفسهما.

ولو ذهب فيه ذاهب إلى أنه من المقلوب لم أر به بأسا ، حتى كأنه قال : ومن يكن شريكهما تطمع نفسه كل مطمع . وحسّن ذلك شيئًا العلمُ بأنه إذا كان شريكهما كانا أيضًا شريكيه ، فشجُع بهذا القدر على ما ركبه من القلب "[1].

٦- الاختلاف بين لفظ الكلمة ومعناها :

حيث إن لفظها جمع أو مثنى ، ولكن معناها مفرد ، ومنهج ابن جنى فى ذلك إما الحمل على المعنى ، وإما التأويل على الحذف.

فمن الأول قوله : " قال عبيد [البسيط المجزوء]

فالقُطْبِيّاتُ فالذَنُوبُ

وإنما القُطْبيّة ماء واحد معروف .وقال الفرزدق [الطويل]

فَالبيت دارى بالمدينة أصبحت بأجفارِ فلج أو بسيف الكواظم

يريد الحفر وكاظمة ، وقال جرير [البسيط]

بان الخليط برامتين فودّعوا أو كلما ظعنوا لِبين تجزع

وإنما رامة أرض واحدة معروفة" [2]

---

(١) الخصائص : ٢/٤٢١ ، ٤٢٢

(٢) نفسه : ٢/٤٢١ ، ٤٢٢

حيث يرى أن إيقاع الجمع أو المثنى فى هذه المواضع لا لبس فيه لأن المعنى واضح يقول فى :" قول الفرزدق [الكامل]

وإذا ذكرت أباك أو أيامه أخزاك حيث تُقَبّل الأحجار

يريد الحجر – فإنه جعل كل ناحية حجرا ؛ ألا ترى أنك لو مَسِسْت كل ناحية منه لجاز أن تقول مسست الحجر . وعليه شابت مفارقه ... وهذا عندى هو سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد "[٣] .

ومن الثانى قوله : " وأمّا قوله [الوافر]

فقلنا أسلِمُوا إنا أخوكم فقد برئَت من الإحَن الصدور

فيجوز أن يكون جمع أخ قد حذفت نونه للإضافة ويجوز أن يكون واحدًا وقع موقع الجماعة " [١].

والحذف كما يقول ابن جنى ليس للنون فقط – إن كان – وإنما حذف للألف وتغيير حركة الهمزة على اعتبار أن أصلها (إخوانكم) .

وقد علل الفراء لذلك فى قوله : " فجاء التوحيد ، لأن أكثر الكلام يُواجه به الواحد . . . فكأنه إذا وحَّد ذهب إلى واحد من القوم ، وإذ جمع فهو الذى لا مسألة فيه "[٢]، وقبل ذلك يقول تعليقًا على قوله تعالى (عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ) [٣] فوحد اليمين وجمع الشمائل ، وكل ذلك جائز فى العربية .

ويقول سيبويه " وليس بمستنكر فى كلامهم أن يكون اللفظ واحدًا ، والمعنى جميع " [٤]

---

(٣) نفسه: ٤٢٤/٢

(١) نفسه : ٤٢٤/٢

(٢) معاني القرآن : ١٠٢/٢

(٣) سورة النحل : ٤٨

(٤) الكتاب : ٢٠٩/١

٧- تذكير المؤنث :

تناول ابن جنى ما ورد منه خلال ثلاثة طرق :

الأول : التأويل

وذلك من خلال الحمل على المعنى المؤول المراد مما يقوله الشاعر وذلك عند أمن اللبس ، ومنه " قوله : [المتقارب]

فلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرْضَ أبْقَلَ إبْقَالهَا

ذهب ب بالأرض إلى الموضع والمكان " (٥)

حيث لم ترد العلامة فى الفعل أبقل ، لأن الأرض مؤولة بالمكان- كما ذهب ابن جنى فصارت فى المعنى فى رتبة المذكر، وإن كانت فى الأصل مؤنثة(٦) وكان الأجدر أن يقول : " ولا أرض أبقلت ابقالها ، بوصل همزة (إبقالها) حتى يستقيم وزن البيت ولو صارت على الأصل لا نكسر الوزن، لذا فوصل الهمزة يحافظ على الوزن ولو كان ضرورة قبيحة ، كما أن إعادة الضمير على معنى الكلمة لا على لفظها قبيح كذلك ، لذا فالقبح موجود على الروايتين: (ولا أرض أبقل) ، و (ولا أرض أبقلت ابقالها)" (١)

كما يرى ابن جنى أن فى هذه الضرورة شيئيين يؤنسان ، وواحد يوحش منه: "أما المؤنسان فأحدهما أنه تأنيث لفظى لا حقيقى ، والآخر أنه لا علامة تأنيث فى لفظه ، وأما الموحش فهو أن الفاعل مضمر، وإذا أضمر الفاعل فى فعله وكان الفاعل مؤنثًا لم يحسن تذكير فعله حُسْنَه إذا كان مظهرًا، وذلك أن قولك : قام هند أعذر من قولك : هند قام ، من قِبَل أن الفعل منصبغ بالفاعل المضمر فيه أشد من انصباغه به إذا كان مظهرًا بعده . فقام هند – على صبغه – أقرب مأخذا من هند قام لما ذكرناه؛ وذلك أنك إذا قلت : قام فإلى أن تقول :

---

(٥) الخصائص ٢/٤١٣ ، ٤١٤

(٦). انظر المفصل : ١٩٨ ، وشرح شواهد المغني : ٢ /٩٤٣ ، وخزانة الأدب : ١/٤٥ ، ٤٦

(١) الضرورة الشعرية في الكتاب : ٧٩

هند فاللفظ الأول مقبول غير ممجوج؛ لأن الفعل أصل وضعه على التذكير، فإذا قلت:هند قام ، فالتذكير الآتى من بعدُ مخالف للتأنيث السابق فيما قبل فالنفس تعافه لأوّل استماعه" (٢).

الثانى : التوجيه

للخروج من هذه الضرورة وطرد ما جاء منها على القاعدة من ذلك قوله في " بيت الحكميّ : [الرمل]

ككمون النار فى حجره

فيكون على هذا [أى من باب الحمل على المعنى] ؛ لأنه ذهب إلى النور والضياء ، ويجوز أن تكون الهاء عائدة على الكمون أى فى حجر الكمون ، والأوّل أسبق فى الصنعة إلى النفس" (٣).

أى أن الحمل على المعنى أولى من تقدير محذوف لتوجيه تذكير المؤنث.

الثالث : ترجيح التذكير

يرى ابن جنى أن " تذكير المؤنث واسع جدًا ، لأنه رد فرع إلى أصل "(١)، وعليه كان يرى- أحيانًا- أن ما يرد من تذكير للمؤنث أحسن من تأنيثه.

يقول : " ومن تذكير المؤنث قوله [البسيط]

إن امرأ غرّه منكنّ واحدةٌ بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور

لما فصل بين الفعل وفاعله حذف علامة التأنيث ، وإن كان تأنيثه حقيقيًا . وعليه قولهم : حضر القاضى امرأة " (٢).

---

(٢) المحتسب : ١١٢/٢

(٣) الخصائص : ٤١٥/٢ ، وكذلك : ٤١٦/٢

(١) الخصائص : ٤١٧/٢

(٢) نفسه : ٤١٦/٢

واستحسن ابن جنى تذكير المؤنث عندما يستخدم الشاعر لفظًا مشهورًا يجرى مجرى المثل فى كلامهم ، يقول : " قوله [الطويل]

وتُتركَ أخرى قرْدَة لا أخالها

ولم يقل لا أخت لها ، ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبالك) (ولا أخالك) قيل مع المؤنث على حدّ ما يكون عليه مع المذكّر ، فجرى هذا نحوًا من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى واثنين وجماعة (الصيف ضيعت اللبن) على التأنيث " (٣).

٨- تأنيث المذكر :

ذهب ابن جنى إلى أن " تأنيث المذكرّ أذهب إلى التناكر والإغراب "(٤) من تذكير المؤنث.

وقد سبقه سيبويه إلى هذا القول ، حيث قال : " اعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث ، لأن المذكر أول ، وهو أشد تمكنًا ، وإنما يخرج التأنيث من المذكر ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى والشيء مذكر "(٥).

- وتأنيث المذكر له جانبان فى الخصائص :

الجانب الأول : حمل المذكر على معنى المؤنث .

من ذلك قوله : " قال [الكامل]

لو في قلبي كَقَدْرِ قُلامةٍ حبًا لغيرك قد أتاها أرسلى

كسَّر رسولاً وهو مذكر على أرْسُل ، وهو من تكسير المؤنث. . . لمَّا كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة لأنها فى غالب الأمر ممّا يستخدم فى هذا الباب . وكذلك ما جاء عنهم من جَناح وأجْنُح ، قالوا ذهب فى التأنيث إلى الريشة.

---

(٣) نفسه : ٣٤٤/١

(٤) نفسه : ٤١٧/٢

(٥) الكتاب : ٢٢/١ ، وكذلك : ٢٤١/٣

وعليه قول عمر [ابن أبي ربيعة : الطويل]

فكان مَجنّي[1] دون من كنت أتقي ثلاثُ شخوصٍ : كاعبانِ ومُعْصِر

أنّث الشخص ، لأنه أراد به المرأة.

وقال الآخر : [الطويل]

فإن[2] كلابا هذه عشر أبطن وأنت برئ من قبائلها العَشْر

ذهب بالبطن إلى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله : من قبائلها" [3]

الجانب الثاني : اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه.

واستشهد على ذلك بقراءة من قرأ [4] (تلتقطه بعض السيارة)[5]، وقولهم: ذهبت بعض أصابعه يقول " أنّث ذلك لمّا كان بعض السيارة سيارة فى المعنى ، وبعض الأصابع إصبعًا " [6]

ومما جاء فى الشعر استشهد عليه بقول " الأعشى[7] [الطويل]

كما شَرِقتْ صَدْرُ القَناةِ من الدَّمِ

فإن شئت قلت : أنث ، لأنه أراد القناة ، وإن شئت قلت : إنّ صدر القناة قناة.

وعليه قوله : ذى الرمة[8]. [الطويل]

مشيت كما اهتزّت رماحٌ تسفّهت أعاليهَا مَرُّ الرياح النواسم

---

(١) في الكتاب : رواية [فكان – نصيري . .] ،انظر : ٥٦٦/٣ ورواية ابن جني كما في ديوان عمر : ١٢٦

(٢) وفي الكتاب رواية : وإن كلابا . . . : ٥٦٥/٣

(٣) الخصائص : ٤١٨/٢ ، ٤١٩ ، وانظر الانصاف / ١١١ ، ٧٦٩/٢ وما بعدها

(٤) نسبت إلي الحسن في معاني الفراء : ٣٦/٢ ، وإليه وإلي مجاهد وقتاده وأبي رجاء فى البحر المحيط :٢٨٤/٥

(٥) سورة يوسف : ١٠

(٦) الخصائص : ٢ / ٤١٧ ، وكذلك الكتاب : ٥١/١

(٧) لم يرد منسوبًا في الخصائص ، انظر ديوان الأعشى ١٨٣

(٨) ورد غير منسوب في الخصائص ، ونسب " لذي الرمة " في معجم شواهد العربية : ٤٧١

وقول الآخر :[جرير [1] الكامل]

لمّا أتى خبرُ الزبيرِ تواضَعَتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشّعّ

وقول الآخر : [العجاج [2] رجز]

طول الليالى أسرعتْ فى نقْضى

وقوله [الطويل]

على قبضة موجوءةٍ ظهرُ كفه

وقول الآخر[3] : [البسيط]

قد صرّح السير عن كُتمان وابتُذِلَتْ وَقْعُ المَحَاجن بالمَهْرِيَّةَ الذُّفُن " [4]

والتأنيث فى النماذج السابقة جائز ليس فيه من التناكر والإغراب ما فى الجانب الأول ، وقد صرح بذلك الفراء فى قوله : " والعرب إذا أضافت المذكر ، وهو فعل له، أو هو بعض له قالوا فيه التأنيث والتذكير " [5].

واشترط ابن جنى أن يكون المضاف بعضًا من المضاف إليه[6] ، متبعا فى ذلك سيبويه [7] ، وأضاف الفراء وابن مالك : صلاحية[8] المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

٩- الفصل بالبدل بين أجزاء جملة الصلة :

منع ابن جنى تقديم البدل عليه بعض أجزاء جملة الصلة ، وذهب إلى أنه خطأ في الصناعة [9].

---

(١) ورد غير منسوب فى الخصائص ، ونسب لجرير فى معجم شواهد العربية : ٢٩٢

(٢) ورد غير منسوب في الخصائص ، ونسب للعجاج في الكتاب : ٥٣/١

(٣) ورد غير منسوب في الخصائص ، ونسب لتميم بن مقبل في معجم شواهد للعربية : ٥٢٠

(٤) الخصائص : ٤١٩/٢ ، ٤٢٠

(٥) معاني القرآن : ٣٦/٢

(٦) الخصائص : ٤١٧/٢

(٧) الكتاب : ٥١/١

(٨) المعاني :٧٣/٣ ، وأوضح للمسالك : ١٠٢/٣

ووجه ما جاء منه في الضرورة الشعرية على التأويل على المعنى ، وذلك بإضمار محذوف يدل عليه المذكور في المعنى ، يقول: " فأمّا ما أنشده أبو الحسن من قوله [الأعشى الكامل[١٠] .]

لسنا كمن حلّت أيادٍ دارَها تكريتَ ترقب حَبّها أن يُحْصدا

فمعناه : لسنا كمن حلّت دارها ، ثم أبدل (إيادٍ) من (مَنْ حلت دارها) فإن حملته على هذا كان لحنًا ، لفصلك بالبدل بين بعض الصلة وبعض، فجرى ذلك في فساده مجرى قولك : مررت بالضارب زيدٍ جعفرا.

وذلك أن البدل إذا جرى على المبدل منه آذن بتمامه وانقضاء أجزائه ، فكيف يسوغ لك أن تبدل منه وقد بقيت منه بقيّة ! هذا خطأ في الصناعة . وإذا كان كذلك والمعنى عليه أضمرت ما يدل عليه (حلّت) فنصبت به الدار ، فصار تقديره : لسنا كمن حلّت إيادٍ ، أي كإياد التي حلّت ، ثم قلت من بعده : حلّت دارها فدلّ (حلت) في الصلة على (حلّت) هذه التي نصبت (دارها)"[١].

١٠- الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي عنهما :

منعه ابن جني ، وأول ما جاء منه متناقضًا معناه مع إعرابه على تأويل محذوف ليقيم المعنى مع الإعراب.

يقول : منه قول الشاعر [الطويل]

"ولا تحسبن القتل محضًا شربتَهُ نزارا ولا أن النفوس استقرّت

ومعناه : لا تحسبنّ قتلك نزارا محضا شربته ، إلا أنه وإن كان هذا معناه فإن إعرابه على غيره وسواه ، ألا ترى أنك إن حملته على هذا جعلت (نزارا) في صلة المصدر الذي هو (القتل) وقد فصلت بينهما بالمفعول الثاني الذي هو

---

(٩) الخصائص : ٢/٤٠٤

(١٠) ورد غير منسوب في الخصائص ، ونسب للأعشى في اللسان : مدن

(١) نفسه : ٢ /٤٠٤

(محضاً) ، وأنت لا تقول : حسبت ضربك جميلاً زيدا وأنت تقدره على حسبت ضرك زيدا جميلا ؛ لما فيه من الفصل بين الصلة والموصول الأجنبى .

ولا بد إذا من أن تضمر لنزار ناصبا يتناوله ، يدل عليه قوله :(القتل) أى قتلت نزارا . "[٢]

١١- مراعاة لفظ كل وكلا للمعنى :

ومن ذلك قوله : " قولك : كل القوم عاقل ، أى كل واحد منهم على انفراده عاقل . هذا هو الظاهر ، وهو طريق الحمل على اللفظ .

. . . وقال [الأعشى الطويل]

كلا أبويكم كان فرع دعامة

فلم يقل : كانا ، وهو الباب . ومثله قول الأعشى أيضًا [السريع]

حتى يقول الناس مما رأوا يا عجبا للميت الناشر

أى حتى يقول كل واحد منهم: يا عجبا [ألا ترى أنه لولا ذلك لقيل : يا عجبنا [١]] وعليه قول الآخر [الطويل] :

تفوقت مال ابنى حجير وما هما بذى خَطْمة فانٍ ولا ضَرَع غُمر

أي : وما كل واحد منهما كذلك "[٢].

واستشهد على ذلك بقوله تعالى : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْدًا)[٣] ، وقوله تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) [٤].

---

(٢) نفسه: ٢ / ٤٠٥

(١) الخصائص : ٣٢٨/٣ ، ٣٢٩

(٢) الخصائص : ٣٣٨/٣

(٣) سورة مريم : ٩٥

(٤) سورة الكهف : ٣٣

ويعلل ابن جنى لجواز الحمل على اللفظ فى (كـل وكـلا) ، عنـدما يكونان مضافين لما يدل على المعنى المراد فيغنى هذا المضاف عن ذكر الجمع أو التثنة فى الخبر[٥].

فى حين يجب الحمل على المعنى فى كل-خاصة -عندما لا تضاف إلى جماعة يقول : " فأمّا قوله تعالى : (وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ)[٦] و (كُلٌّ لَّهُ قَـانِتُونَ)[٧] فمحمول على المعنى دون اللفظ ، وكأنه إنما حمل عليه هنا لأن كلا فيه غيـر مضافة ، فلما لم نضف إلى جماعة عُوض من ذلك ذكر الجماعة فـى الخبـر . ألا ترى أنه لو قال : وكل له قانت لم يكن فيه لفظ الجمع البتّة ، ولمـا قـال : (وكلهم آتية يوم القيامة فردا) فجاء بلفظ الجماعة مضافًا إليها ، استغنى به عن ذكر الجماعة فى الخبر" [٨].

ثالثًا الإجراء على القياس :

قد يكون مفسر للضرورة عند ابن جنى هو قبول هذه الضرورة للقيـاس من ذلك :

١- حذف حرف زائد للضرورة قياسًا على جواز حذف حرف أصلي للضرورة.

يقول عن (هَيْكُر) : " قال أبو على ، سألت محمد بن الحسن عن الهَيْذكر ؛ فقال : لا أعرفه وأعرف الهيد كور . . . وأما الهديكر فغير محفـوظ عـنهم ، ولظنه من تحريف النقلة ألا ترى إلى بيت طرفة : [الرمل]

فَهْى بَدّاءُ إذا ما اقبلت فَخمةُ الجسم رَدَاح هيدكر

وكأن الواو حذفت من هيدكور ضرورة ، فإذا جاز أن تحذف الواو الأصلية لذلك فى قول (الأسود بن جعفر) [الطويل]

---

(٥) الخصائص ٣/٣٣٩

(٦) سورة النمل : ٨٧

(٧) سورة البقرة : ١١٦

(٨) الخصائص : ٣/٣٣٨ ، ٣٣٩

فألحقت أخراهم طريق الألاهم

كان حذف الزيادة أولى . ويقال : تهدكرت المرأة تهدكرا في مشيها ، وذلك إذا ترجرجت " [1]

٢- إجراء الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدد عند الوقف :

يقول ابن جني في سياق حديثه عن مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف: " ومنها أنهم قد أجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدّد ، وذلك أنه إذا وقع رويًّا في الشعر المقيد سكن، كما أن الحرف المشدد إذا وقع رويا في الشعر المقيد خُفّف فالمتحرك نحو قوله : [الرجز] [2]

وقاتم الأعماق خاوى المخترق

فأسكن القاف وهي مجرورة ، والمشدّد نحو قوله : [الرمل]

أصحوت اليوم أم شاقتك هرْ

فحذف إحدى الراءين ، كما حذف الحركة من قاف المحترق وهذا إن شئت قلبته ، فقلت : إن الحرف أجْرِى فيه مجرى الحركة ، وجعلت الموضع في الحذف للحركة ثم لحق بها فيه الحرف . وهو عندى أقيس "[3].

٣- إجراء المنفصل على المتصل ، والمتصل على المنفصل ؛ قياسًا على مذهب العرب في قلب الياء إلى واو :

يقول ابن جنى من ذلك إجراء الضمير المنفصل على المتصل إن الضمير المتصل " آثر في نفوسهم ،وأقرب رُحْمًا عندهم، حتى إنهم متى قدروا عليه لم يأتوا بالمنفصل مكانه " [1].

---

(١) الخصائص : ٢/٢٠٥ ، ٢٠٦

(٢) ورد غير منسوب في الخصائص ، وهو لرؤبة انظر معجم شواهد العربية : ٦٥٧

(٣) الخصائص : ٢/٣٢٢ ، وكذلك : ٢/٢٣٠

(١) الخصائص : ٢/١٩٥

ثم يقول إنه من باب قياسهم المنفصل على المتصل " قد يستعمل في بعض الأماكن في موضعه ، نحو قوله [رجز] :

إليك حتى بلغَتْ إياكا [٢].

أي : بلغتك ، وقول أبي بجيلة (وهو ببيت الكتاب [٣] [كامل])

كأنّا يوم قُرى إنّـ ـما نقتل إيانا

وبيت أميّة : [بسيط]

بالوارث الباعث الأموات قد ضمِنَتْ إيّاهم الأرض في دهر الدهاريرِ

وكذلك قد يستعمل المتصل موضع المنفصل ، نحو قوله : [البسيط]

فما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألاّ يجاورنا إلاك ديّارُ [٤] " [٥]

ويعلل لإجازة ذلك من خلال القياس حيث ، يقول : " فإن قلت : زعمت أن المتصل آثر في نفوسهم عن المتصل ، وقد ترى إلى كثرة استعمال المنفصل موضع المتصل ، وقلّة استعمال المتصل موضع المنفصل ، فهلاّ ذلّك على خلاف مذهبك ؟

قيل : لمّا كانوا متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل ، غلب حكم المتصل ، فلمّا كان كذلك عوضّوا منه أن جاءوا في بعض المواضع بالمنفصل في موضع المتصل ، كما قلبوا الياء إلى الواو في نحو : الشَرْوَى ، والفتوى ، لكثرة دخول الياء على الواو في اللغة ."[٥].

وقد أجاز ابن جني ذلك في الضرورة فقط – كما هو ظاهر من شواهده – وعلته وقبولها للقياس.

---

(٢) ورد غير منسوب في الخصائص ، ونسبه سيبويه لحميد الأرقط الكتاب : ٣٦٢/٢

(٣) الكتاب : ٣٦٢/٢

(٤) ورد غير منسوب في الخصائص ، ونسب في معجم شواهد العربية ليزيد بن حمار : ٢٠٩

(٥) الخصائص : ١٩٦/٢ ، ١٩٧

(٥) نفسه : ١٩٧/٢

وأغلب النحاة على قصر هذا الاستعمال على ضرورة الشعر [1]، ما عدا الزجاج الذى لم يقصره على الضرورة وأجازه مطلقا [2] .

٤- جواز تقديم الفاعل المضاف لضمير مفعوله على المفعول :

أجاز ابن جنى ذلك فى قول النابغة [الطويل]

جزى ربُّه عنّى عديّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وعلل لذلك بالقياس .

يقول ابن جنى إن النحاة منعوا " تقديم الفاعل فى نحو: ضرب غلامه زيدا، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، وإنما امتنع لقرينة انضمّت إليه ، وهى إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول ، وفسادُ تقدم المضمر على مظهره لفظا ومعنى ، فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول : ضرب زيدا غلامه ...

وقالوا فى قول النابغة :

جزى ربُّه عنى عدىّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافًا إلى الفاعل ، فيكون مقدمًا عليه لفظًا ومعنى .

وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء فى قوله :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم

عائدة على (عدى) خلافًا على الجماعة " [3]

ثم علل رأيه مبينًا أن الدافع لهذه الإجازة المخالفة لجمهور النحاة هو القياس من جهتين ؛ الجهة الأولى : القياس على تمكين الفروع عند العرب ، فيقول : " الأمر وإن كان ظاهره ما تقول [أى وقوع المضمر قبل مظهره

---

(١) الهمع : ٢١٦/١، ٢١٧ ، الكتاب : ٢٦٣/٢

(٢) الهمع : ٢١٧/١

(٣) الخصائص : ٢٩٥/١

لفظًا ومعنى] ، فإن هناك طريقًا آخر يسوّغك غيرَه ، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدّمه على الفاعل ... نحو قول الله عز وجل (إنما يخشى الله من عباده العلماءُ)... والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن الكريم، وفصيح الكلام متعالَم غير مستنكر ، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له ، حتى أنه إذا أخّر فموقعه التقديم ، فعلى ذلك كأنه قال: جزى عدى بن حاتم ربُّه ، ثم قدّم الفاعل على أنه قدّره مقدمًا عليه مفعوله فجاز ذلك ، ولا تستنكر هذا الذى صوّرته لك ولا يَجُفُ عليك ، فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشّعه " (١).

وقاس ذلك على إجازة سيبويه جر (الوجه) من قولك : هذا حسن الوجه على الإضافة وعلى تشبيهه له بالضارب الرجل ، مع أن الجر في (الرجل) إنما جاءه وأتاه من جهة تشبيههم له بالحسن الوجه ، لكن لما اطرد الجر في نحو هذا الضارب الرجل صار كأنه أصل في بابه ، مما دعا سيبويه إلى أن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل وهذا – كما يقول ابن جنى – يدل على تمكن الفروع عندهم ، حتى إن أصولها التى أعطتها حكمًا من أحكامها قد عادت فأخذت من فروعها ما كانت قد أعطته لها ، فكذلك – أيضًا – يصير تقديم المفعول لمّا استمرّ وكثر وكأنه هو الأصل ، وتأخير الفاعل كأنه أيضًا هو الأصل "(٢).

الجهة الثانية : القياس على ما اطرد عن العرب في دعائهم . يقول " ويؤكد أن الهاء في (ربه) لعدى بن حاتم من جهة المعنى عادة العرب فى الدعاء ، ألا تراك لا تكاد تقول : جزى ربُّ زيد عمرا ، وإنما يقال : جزاك ربك خيرا أو

(١) الخصائص : ٢٩٧/١ ، ٢٩٨
(٢) نفسه : ٢٩٨/١ ، ٢٩٩

شرا ، وذلك أوفق ، لأنه إذا كان مجازيه ربه كان أقدر على جزائه وأملأ به ولذلك جرى العرف بذلك " [٣].

٥- قياس حرف العطف على (أل) التعريف :

في جواز تعليقها مدعمة بحرف الإطلاق – للضرورة – وإعادتها مع المعطوف في أول البيت الثاني.

يقول ابن جني إنه " إذا حذف المعطوف لم يجز أن يبقى الحرف العاطفه قبله بحاله ، لأن حرف العطف لا يجوز تعليقه.

فإن قلت فقد قال[١] [الرجز]

قد وعدتني أمّ عمرو أنْ تا تَدْهُن رأسي وتُفَلّيني وا

وتمسحَ القنفاء حتى تنْتا

فإنما جاز هذا لضرورة الشعر ، ولأنه أيضًا قد أعاد الحرف في أوّل البيت الثاني ، فجاز تعليق الأول بعد أن دَعَمه بحرف الإطلاق وأعاده ، فعُرِف ما أراد بالأوّل .

فجرى مجرى قوله : [الرجز]

عجّل لنا هذا وألحقنا بذا الشّحم إنّا قد مَلِلنا بَجَل [٢]

فكما علق حرف التعريف مدعومًا بألف الوصل وأعاده فيما بعد ، فكذلك علق حرف العطف مدعومًا بحرف الإطلاق وأعاده فيما بعد ، فإن قلت ، فألف قوله (وا) ملفوظ بها ، وألف الوصل في قوله (بذا آلْ) غير ملفوظ بها ، قيل لو ابتدأت اللام لم يكن من الهمزة بُدّ " [٣].

---

(٣) نفسه: ٢٩٩/١

(١) ورد غير منسوب في الخصائص وهو لحكيم بن معيّة ، انظر : معجم شواهد العربية : ٧٣٩

(٢) ورد غير منسوب في الخصائص ن وهو لدى الرمة انظر : معجم شواهد العربية :

(٣) الخصائص : ٢٩٢/١

ورفض أن تقاس ألف الإطلاق على هاء بيان الحركة لأنه ضعيف في القياس يقول : " فإن قلت : أفيجوز على هذا (قام زيدوه ، وعمرو) فتجرى هاء بيان الحركة مُجرى ألفِ الإطلاق ؟ فإنه أضعف القياسين ، وذلك أن ألف الإطلاق أشبه بما صيغ في الكلمة من هاء بيان الحركة ؛ ألا ترى إلى ما جاء من قوله [٤]: [الوافر]

ولاعَبَ بالعشيِّ بني بنيه كفعل الهِرِّ يحترش العظايا

فأبعدهُ الإله ولا يُسؤبّى ولا يُسقى من المرض الشفايا

- وقرأته على أبي عليّ : ولا يُشفى - ألا ترى أن أبا عثمان قال : شبّه ألف الإطلاق بتاء التأنيث ، أي فصحّح اللام لهما كما يصححها للهاء ، وليست كذلك هاء بيان الحركة ، لأنها لم تقوَ قُوّة تاء التأنيث ، أو لا ترى أن ياء الإطلاق في قوله [١] : [الرجز]

[عليّ ذنبا] كُلّه لم أصنعِي

قد نابت عن الضمير العائد حتى كأنه قال : لم أصنعه ، فلذلك كان (وا) من قوله (وتقليني وا) كأنه لاتصاله بالألف غير مُعلّق ، فإذا كان في اللفظ كأنه غير معلق وعاد من بعدُ معطوفاً به لم يكن هناك كبير مكروه فيعتذر منه "[٢]

٦- تقديم جواب الشرط :

منعه ابن جني وعلّة منعه وبعده عن القياس : " أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ، ومحال تقدم المجزوم على جازمه "[٣].

---

(٤) ورد غير منسوب في الخصائص ن وهو لأعصر بن سعد بن قيس عيلان كما في اللسان (حما)

(١) ورد غير منسوب في الخصائص وهو لأبي النجم العجلي انظر الكتاب : ٨٥/١ ومعجم شواهد العربية : ٦٥٠

(٢) الخصائص ٢٩٢/١ ، ٢٩٣

(٣) نفسه : ٣٩٠/٢

وما ورد منه فى الضرورة الشعرية وجهه ابن جنى ليجعله مقبولاً ومقيسًا ، يقول : " فأمّا قوله[٤] [الطويل] :

فلم أرْقِهِ إن يَنْجُ منها وإن يمت فَطَعَنَةُ لا غُسٌّ ولا بمغمَّر

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينج منها فلم أرقه ، وقدم الجواب ، وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز والقياس له دافع ، وعنه حاجز

... وإذا كان كذلك فقد وجب النظر فى البيت . ووجه القول عليه أن الفاء فى قوله : (فلم أرقه) لا يخلوا أن تكون معلَّقة بما قبلها ، أو زائدة ، وأيُّهما كان فكأنه قال : لم أرقه إن ينج منها .

وقد علم أنّ لم أفعل (نفي فعلت) ، وقد أنابوا فعلت عن جواب الشرط ، وجعلوه دليلا عليه فى قوله [٥] [الرجز]

يا حكَم الوارثُ عن عبد الملك أوديتُ إن لم تَحْبُ حَبْو المعتنك

أى : إن لم تحب أوديت. فجعل (أوديت) المقدّمة دليلا على (أوديت) هذه المؤخّرة . فكما جاز أن نجعل (فعلت) دليلا على جواب الشرط المحذوف، كذلك جعل نفيها الذى هو لم أفعل دليلا على جوابه.

والعرب قد تُجرِى الشيء مُجْرَى نقيضه ؛ كما تجريه مجرى نظيره ، ألا تراهم قالوا : جوعان ، كما قالوا : شبعان ، وقالوا : علم ؛ كما قالوا : جهل ، وقالوا كثر ما تقومنّ ، كما قالوا :قلّما تقومنّ " [١].

---

(٤) ورد غير منسوب في الخصائص ، وهو لزهير بن مسعود كما في اللسان : غسس، ومعجم شواهد العربية :٢٢٤.

(٥) ورد غير منسوب في الخصائص ، وهو لرؤبة انظر : معجم شواهد العربية ٦٦٦

(١) الخصائص : ٣٩٠/٢ ، ٣٩١

رابعًا : الرجوع إلى الأصل :

ذهب ابن جنى إلى أن الأصل المنصرف عنه إلى الفروع على ضربين :

أحدهما : إذا احتيج إليه جاز أن يراجع ، عند الضرورة .

ثانيهما : ما لا تمكن مراجعته ؛ لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله ، حيث لم يأت عنهم في نثر ولا نظم شيء منه (٢).

ومن النوع الأول الذى يجوز أن يراجع ما يلى :

١- صرف ما لا ينصرف :

يقول ابن جنى : " الصَرْف الذى يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين ، فمتى احتجت جاز أن تراجعه فتصرفَه ، وذلك كقوله : [البسيط]

فلتأتينْكَ قصائدٌ وليدفعا جيشًا إليك فى قوادم الأكوار (٣)

وهو باب واسع" (٤)

فكلمة قصائد مصروفة ولو لم تصرف لانكسر البيت ، فالبيت من بحر البسيط ، فلو لم تنون ما استقامت (مُتَفْعلن)

وهذا رأى البصريين ، كما ذكر ابن الأنبارى ، حيث صرح بأن : " الأصل فى الأسماء كلها الصرف ، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها " (٥).

---

(٢) الخصائص : ٣٤٩/٢ ، ٣٥٠

(٣) ورد غير منسوب في الخصائص ، وهو للنابغة الزبياني ، انظر معجم شواهد العربية : ٢٣٢

(٤) الخصائص : ٣٤٩/٢ ، وانظر : ٩٨/٢

(٥) الإنصاف :م (٦٩) ٤٨٩/٢ . والأصول : ٤٣٦/٣

أما ترك صرف ما ينصرف فقد وجّهه ابن جنى للخروج عن هذه الضرورة ، يقول فى قول الشاعر [1] [الطويل] :

وإن قال غاوٍ من تنُوخَ قصيدةً بها جَرَبٌ عُدّت علىّ بزَوْبَرا

سألت أبا علىّ عن ترك صرف (زوبر) فقال : علّقه علَما على القصيدة ، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث ، كما اجتمع فى (سبحان) التعريف والألف والنون " [2].

حيث ذهب إلى أن الأعلام ، كما تقع على الأعيان قد تقع على المعانى ، فـ (سبحان) اسم علم لمعنى البراءة والتنزيه بمنزلة عثمان وحمران [3].

وقد ذهب ابن السراج إلى أن ترك صرف ما ينصرف خطأ وإن كان الشاعر فصيحًا ولو كان فى الضرورة ؛ لأن فى هذا رجوعًا إلى الفرع [4].

فى حين أجازه سيبويه للضرورة [5]، ونسب ابن الأنبارى الجواز إلى الأخفش والفارسى وابن برهان من البصريين وإلى الكوفيين [6]، ويميل إلى هذا الرأى فى قوله : " والذى أذهب إليه فى هذه المسألة مذهَبُ الكوفيين لكثرة النقل الذى خرج عن حكم الشذوذ لا لقوته فى القياس " [7]، حيث إن القياس وإن عده ضعيفًا وخروجًا عن الأصل ، فإن السماع يؤيده.

٢ – تصحيح المعتل :

---

(١) ورد غير منسوب في الخصائص ، وهو منسوب لابن أحمر كما في اللسان (زبر)

(٢) الخصائص : ٢٠٠/٢

(٣) نفسه : ١٩٩/٢

(٤) الأصول : ٤٣٦/٣ – ٤٤١

(٥) الكتاب : ٢٣١/٣ ، الضرورة الشعرية في الكتاب : ٩٠ ، ٩١

(٦) الانصاف : م/(٧٠) ٥١٣/٢

(٧) الانصاف : م/(٧٠) ٥١٤/٢

يقول ابن جني : إن من الرجوع إلى الأصل عند الضرورة " إجراء المعتل مجرى الصحيح ؛ نحو قوله : (٨) [منسرح]

لا بارَكَ الله في الغوانِي هل يُصْبِحْنَ إلا لهنّ مطّلَبُ " (٩)

وقد ذهب ابن جني إلى أن هذا الأصل " مما يمكن النطق به ، غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه وإطراحهِ ، إلا أن يشِذّ الشيء القليل منه فيخرجَ على أصله مَنْبَهة ودليلا على أوّلية حاله " (١).

كما ذهب إلى أن الشاعر قد يرجع إلى هذا الأصل دونما ضرورة ، وإنما – كما يقول ابن جني – ليعدّها لوقت الحاجة إليها ، ويقول مُعلقًا على قول الشاعر(٢) [وافر] :

" أبيتُ على مَعارِي فاخرات(٣) بهنّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِباطِ

هكذا أنشده : على معارى باجراء المعتل مجرى الصحيح ضرورة ، ولو أنشد معارٍ فاخرات لما كسر وزنًا ولا احتمل ضرورة " (٤).

كما ذهب إلى أن هذا الأصل لم يكن مستعملا فيقول " . . . قولنا الأصل في قام قوَم ، وفى باع بيع ، وفى طال طول . . . فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها – مما يدّعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه قد كان مرة يقال ، حتى إنهم كانوا يقولون فى موضع قام زيد : قوَم زيد ، وكذلك نوم جعفر، وطول محمد ... وليس الأمر كذلك ، بل بضده. وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه .

---

(٨) ورد غير منسوب في الخصائص ، وهو لابن قيس الرقيات انظر الكتاب ٣١٣/٣

(٩) الخصائص : ٣٤٩/٢

(١) الخصائص : ٢٦٣/١

(٢) ورد غير منسوب في الخصائص ، وهو للمتنخل الهزلي انظر الكتاب : ٣١٢/٣

(٣) ورد فى الكتاب : على معارى واضحات : ٣١٣/٣

(٤) الخصائص : ٦٣/٣

وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأمّا أن يكون استُعمل وقتًا من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر .

ويدل هذا على أن ذلك عند العرب معتقد كما أنه عندنا مراد معتقد إخراجها بعض ذلك مع الضرورة ، على الحدّ الذى نتصوره نحن فيه ، وذلك قولك: [٥] [الطويل] :

صددت فأطْوَلت الصدود وقلّما وِصال على طول الصدود يدوم

هذا يدلك على أن أصل أقام أقوم ، وهو الذي نومئ نحن إليه ونتخيّله ، فربّ حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابه ، ولعله إنما أخرج على أصله فتَجُشّم ذلك فيه لما يُعقِب من الدلالة على أوّلية أحوال أمثاله " [١]

٣- إظهار التضعيف

ذهب ابن جنى إلى أن الضرورة الشعرية قد تلزم [٢] الشاعر على فك الإدغام ، وعدّ ذلك من الأصول التى يجوز أن يراجعها الشاعر [٣].

يقول : " إن ألزمك نحو قول قَعْنَب [البسيط] :

مَهْلاً أعاذِل قد جرّبتِ من خُلُقِي أنّى أجود لأقوام ، وإن ضننوا

وقول العجاج : [الرجز]

تشكو الوَجَى من أظْلَلٍ وأظْلَلِ

وقول الآخر : [الرجز]

---

(٥) نفسه : ٢٥٧/١ ، ٢٥٨

(١) وردت في غير الخصائص ، ونسب في الكتاب لعمر بن أبي ربيعة ٣١/١ ، ١١٥/٣ ، ونسب فى جمهرة أشعار العرب لمزار الفقعسي : ٤٤٦

(٢) الخصائص : ١٦١/١

(٣) نفسه : ٣٤٩/٢

وإن رأيت الحِجَح الرواد دا قواصيرًا بالعُمْر أو موابدا [٤].

قلت : هذا ظَهَر على أصله مَنْبَهة على بقية بابه ، فتعلم بـه أنّ أصـل الأصم أصْمَمَ ، وأصل صَبَّ صَبِبُ . . . إنما خرج على أصله إيذانًا بأصول ما كان مثله " [٥].

كما ذهب ابن جني إلى أن إظهار التضعيف من بـاب إجـراء الـلازم مجرى غير اللازم فشبهه بنحو : (جعل لك) و (ضرب بكر) قياسًـا علـى تشبيه غير ال اللازم من ذلك باللازم فادّغم نحو : ضَرَبَّكْر وجَعَلَّك ، فهذا مشبه في اللفظ بشدّ ومدّ واستعدّ ونحوه ، مما لزم فلم يفارق[٦].

وقد حمل سيبويه المضعف على المعتل حيث يقول : " وقال الكميت [المتقارب] :

خرَيعُ دَوَادِىّ فى ملعب تأزَّرُ طورا وتلقى الإزارا

اضطر فاخرجه كما قال: ضننوا " [١] يقصد أن الاسم المعتل (دوادى) أجـرى مجرى الصحيح فجر بالفتحة ، وشبهه حين الاضطرار بإظهـار التـضعيف إذا اضطُرَّ الشاعر [٢].

وقيل إن إظهار التضعيف ضرورة على التشبيه بما استعمل في الكـلام مضافًا على أصله نحو : لححت عينه وضبب البلد كثر ضبابه ، وألّل الـسقاء : إذا تغير ريحه [٣].

---

(٤) ورد غير منسوب في الخصائص : وهو لأبي النجم كما في معجم شواهد العربية : ٥٩٩

(٥) الخصائص : ١٦١/١ ، ١٦٢ ، وكذلك : ٣٤٩/٢ ، ٩٥/٣ ، ٩٦

(٦) نفسه : ٨٩/٣.

(١) الكتاب : ٣١٦/٣

(٢) الضرورة الشعرية في الكتاب : ٤٢

(٣) انظر : التحصيل : ١١/١ ، وشرح الأبيات للنحاس : ٤٨ ، ٤٩. والمقتضب : ٣٨٠/١ ، والخصائص : ٢٦٣/١

وقد ذهب ابن جنى إلى أن هذا الأصل وإن كان أصلاً لهذه الكلمات إلا أنه غير مستعمل ولم يكن مستعملاً من قبل ولم يرد إلا في الضرورة منبهة على أصل بابه [٤].

٤- تنوين العلم الموصوف بابن المضاف إلى علم :

المطرد حذف تنوين العلم الأول لكثرة الاستعمال ، ولالتقاء الساكنين.

يستشهد ابن جنى على ما ورد مخالفًا لهذا الاستعمال بقول الشاعر : [٥]

[الكامل]

" إلا يكن مال يثاب فإنه يأتى[٦] ثنائى زيدا ابن مهلهل

فالوجه أن يكون (ابن مهلهل) بدلاً من زيد لا وصفًا له ، لأنه لو كان وصفًا لحذف تنوينه ، فقيل : زيدبن مهلهل . ويجوز أيضًا أن يكون وصفا أخرج على أصله ككثير من الأشياء تخرج على أصولها تنبيها على أوائل أحوالها . . . ومثله قوله الآخر [٧] : [الرجز]

جاريةٌ من قيسِ ابن ثَعْلَبَة

القول في البيتين سواء " [٨]

فالضرورة وقعت على أن (ابنا) صفة أما على كونها بدلا فلا شاهد ولا ضرورة.

وقد ذهب سيبويه إلى جواز تنوين العلم الأول عندما يضطر الشاعر ، وعلة جوازه أنه رجوع إلى القياس [١] ، وذهب المبرد إلى أن التنوين فى الاسم العلم جائز حسن فى الكلام [٢].

---

(٤) الخصائص : ١/٣٥٧- ٣٥٩ ،

(٥) لم يرد منسوبا ، ولم أعثر على نسبة له.

(٦) وردت في الخصائص برواية (سيأتي) وربما كانت من خطأ الرواة ، لأنها لو رويت هكذا لا تكسر البيت.

(٧) ورد غير منسوب ، وهو للأغلب العجلي انظر معجم شواهد العربية : ٥٧٠

(٨) الخصائص : ٢/٤٩٣

٥- إجراء النعت بالمصدر مجرى منعوته فى التأنيث والجمع :

ووجه ابن جنى ذلك على أنه جرى على الأصل ، يقول : " إن قلت : فقد قالوا : رجل عدل ، وامرأة عدلة ، وفرس طوعة القياد ، وقال أُمَيّة أنشدناه [البسيط] :

والحيّة الحتفاء الرّقشاء أخرجها من بيتها آمنات الله والكلم

قيل : هذا مما خرج على صورة الصفة ، لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذى بابه أن يقع الفرق فيه بين مذكره ومؤنثه ، فجرى هذا فى حفظ الأصول ، والتلفت إليها ، للمباقاة لها ، والتنبيه عليها ، مجرى إخراج بعض المعتل على أصله ، نحو استحوذ ، وضننوا ... وعلى ذلك أنّث بعضهم فقال : خصمة وضيفة ؛ وجمع ... فإن قيل : فلم أنّث المصدر أصلاً ؟ وما الذى سوّغ التأنيث فيه مع معنى العموم والجنس ، وكلاهما إلى التذكير ، حتى احتجت إلى الاعتذار له بقولك : إنه أصل ، وإن الأصول تحمِل ما لا تحمله الفروع .

قيل : علة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره أن المصادر أجناس للمعانى ، كما أن غيرها أجناس للأعيان ، نحو : رجل وفرس . . . فكما أن أسماء أجناس الأعيان قد تأتى مؤنثة الألفاظ ، ولا حقيقة تأنيث فى معناها ، نحو غرفة ، ومَشْرُقة . . . كذلك جاءت أيضا أجناس المعانى مؤنثا بعضها لفظًا لا معنى ، وذلك نحو المحمِدة ، والموجِدة ، والرشاقة ...

وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدريته غير موصوف ، لم يكن تأنيثه وجمعه ، وقد ورد وصفا على المحل الذى من عادته أن يفرق فيه بين مذكره ومؤنثه ، وواحده وجماعته ، قبيحًا ولا مستكرهًا ، أعنى ضيفة وخَصْمة وأضيافًا وخصومًا ، وإن كان التذكير والإفراد أقوى فى اللغة وأعلى فى الصنعة.

---

(١) الكتاب : ٥٠٥/٣

(٢) المقتضب : ٣١٣/٢ ، ٣١٤

وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك ، فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع ، كما يجب للمصدر فى أوّل أحواله .

ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التى لا معنى للمبالغة فيها ، نحو : قائمة ، ومنطلقة ، وضاربات ، ومكرمات . فكان ذلك يكون نقضًا للغرض ، أو كالنقض له ، فلذلك قلّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثًا أو مجموعًا " (١)

خامسًا الإبدال :

١- **إبدال الهمزة من الياء :**

وعدّه ابن جنى من أغلاط العرب ، وإن لجأ الشاعر إلى هذه الضرورة لإقامة الوزن.

وقد استشهد عليه بالنثر والشعر يقول : " ومن أغلاطهم قولهم : حلأت السّويق ، ورثأت زوجى بأبيات ، واستلأمت الحَجَر ، ولبأت بالحج ، وقوله(٢): [الطويل]

كمشترئ بالحمد أحمرة بُترا " (٣)

وذلك أن الشاعر لو نطقه (رى بالحم) دون إبدال ما استقامت مفاعيلن

٢- **إبدال الألف من الهمزة :**

وقد عدّه ابن جنى غير قياسى يلجأ الشاعر إليه للضرورة في الشعر فقط .

يقول ابن جنى " أما الإبدال على غير قياس . . . أنشدنى بعض أصحابنا لابن هَرْمة : [البسيط]

إن السباع لتهدا عن فرائسها والناس ليس بهادٍ شرُّهم أبدا

---

(١) الخصائص : ٢٠٧/٢ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ .انظر : ١٥٥/١

(٢) ورد غير منسوب، ولم أعثر على قائل له.

(٣) الخصائص : ٢٨٢/٣.

... و قال : [الطويل]

تقانفه الروّاد حتى رموا به ورا طرق الشأم البلاد الأقاصيا

أراد : وراء طرق الشام فقصر الكلمة ، فكان ينبغى إذ ذاك أن يقول: ورأ ، بوزن قرأ ؛ لأن الهمزة أصلية عندنا ؛ إلا أنه أبدلها ضرورة فقلبها ياء ، وكذلك ما كان من هذا النحو. " (١)

٣- إبدال الهمزة من ألف المد

استشهد على ذلك بقول " كثير [الطويل]

إذا ما العوالي بالعبيط أحمأرّت

وقال [أي كثير الطويل] :

وللأرض أمّا سُودُها فتجلّلتْ بياضًا وأما بيضُها فاسوأدت "(٢)

فكلا البيتين من الطويل ولو نطقهما الشاعر دون إبدال لانكسر البيت،واختل وزن(مفاعى).

وأكد ابن جنى على أن هذه الضرورة " أمر يخصّ الألف دون أختيها . وعلّته فى اختصاصه بها دونهما أن همزها فى بعض الأحوال إنما هو لكثرة ورودها ساكنة بعدها الحرف المدغم ، فتحاملوا وحملوا أنفسهم على قلبها همزة ، تطرّقًا إلى الحركة وتطاولا إليها ، إذ لم يجدوا إلى تحريكها هى سبيلا ، لا فى هذا الموضع ولا فى غيره وليست كذلك أختاها، لأنهما وإن سكنتا فى نحو هذا فصيب بكر وتمود الثوب فإنهما قد تحركان كثيرًا فى هذا الموضع فصار تحركهما فى غير هذا الموضع عوضًا عن سكونهما فيه ، فاعرف ذلك فرقًا "(٣).

---

(١) نفسه : ١٥٤/٣ ، ١٥٥

(٢) نفسه : ١٢٨/٣ ، ١٢٩

(٣) الخصائص : ١٢٩/٣

٤- استثقال المثلين وإبدال أحدهما :

استشهد عليه ابن جنى بالنثر والشعر الذى وصفه بأنه أشد من النثر فى غرابته والبحث عن علة له .

يقول:"ومن استثقالهم المثلين،حتى قلبوا أحدهما فى نحو أمليت،وأصلها أمللت ...، وقالوا فى أشدّ من ذا [٤] [الرجز]

ينشَب فى المَشْعل واللهاء أنشبِ من مَآشرٍ حداء

قالوا : يريد حداد ، فأبدل الحرف الثانى وبينهما ألف حاجزة "[١].

كما ذهب ابن جنى إلى أن هذا التغيير غير واجب ولا يلزم فى غيره ، " وإنما غير استحساناً ، فساغ ذلك فيه ، ولم يكن موجبًا لتغيير كل ما اجتمعت فيه أمثال "[٢].

فالتغيير فى أمللت للتخفيف[٣] ، وفى حداد لما اضطر إلى ضبط و توحيد روى القافية وهو الهمزة فقبل هذا البيت :

يا لك من تمر ومن شيشاء [٤].

أبدل ليحافظ على سلامة القافية، استحسانا كما وصف ابن جنى أى ليس عن استحكام علة .

٥- الجمع بين البدل والمبدل منه :

ذهب ابن جنى إلى أن من أغلاط العرب قول بلال بن جرير :[المتقارب]:

إذا ضِفتهم أو سألتهم وجدت بهم علّة حاضرهْ

---

(٤) لم أعثر على نسبة لهذا البيت.

(١) الخصائص : ٣٣٣/٢ ، ٣٣٤

(٢) نفسه : ٣٣٥/٢

(٣) نفسه : ٣٣٤/٢

(٤) اللسان : حدد وشيش

أراد : ساءلتهم (فاعلتهم) من السؤال ، ثم عنّ له أن يبدل الهمزة على قول من أراد : سايلتهم فاضطرب عليه الموضع فجمع بين الهمزة والياء ، فقال : سآيلتهم فوزنه على هذا : فعاعلتهم . وإن جعلت الياء زائدة لا بدلاً كان فعايلتهم وفى هذا ما تراه فاعجب له(٥).

ويرى أنه قد يكون " أراد : ساءلتهم كالأوّل ؛ إلا أنه زاد الهمزة الأولى ، فصار تقديره : سئاءلتهم بوزن : فعاعلتهم ، فجفا عليه التقاء الهمزتين هكذا ، ليس بينهما إلا ألف ، فأبدل الثانية ياء " (٦).

واستشهد كذلك على ما جمع فيه الشاعر بين " العوض والمعّوض منه فى العين ما ذهب إليه أبو اسحاق وأبو بكر فى قول الفرزدق [الطويل]

هما نَفَثَا فىّ من فَمَويهما

فوزن : (فمويهما) على قياس فعَيهما "(١).

والملاحظ فى كلا البيتين أن الشاعر لو رواهما دون الجمع بين المبدل والمبدل منه ما استقام وزن البيتين .

فالبيت الأول من المتقارب ، وقولهم (سأايل) هى تفعيلة (فعولن) ، ولو نطقها (ساءل) ما استقامت.

والبيت الثانى من الطويل وقوله (فمويهما) هى : مفاعلن ، ولو نطقها (فيهما) ما استقام وزن التفعيلة .

---

(٥) الخصائص : ٢٨٣/٣ ، وكذلك : ١٤٩/٣

(٦) نفسه : ١٤٨/٣.

(١) الخصائص : ١٤٩/٣.

سادسًا اللهجة :

وقد تفسر الضرورة فى ضوء لهجة من اللهجات من ذلك :

١- فتح الحرف الحلقى إذا انفتح ما قبله :

يقول ابن جنى " ينبغى أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد ، إلا أن تقوى لغته ، وتشيع فصاحته . . . وسمعت الشجرى أبا عبد الله غير دَفْعةٍ يفتح الحرف الحلقى فى نحو (يعدو) و (هو محموم) ولم أسمعها من غيره من عُقيل ، فقد كان ترِد علينا منهم من يؤنس به ولا يبعد عن الأخذ بلغته ، وما أظن الشجرى إلا استهواه كثرةُ ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقى بالفتح إذا انفتح ما قبله فى الاسم على مذهب البغداديين ، نحو قول كُثَيِّر [الطويل]

له نَعل لا تطّبى الكلب ريحُها وإن جُعلت وسط المجالس شُمَّتِ

وقو أبى النجم [الرجز]

وجبلا طال معدّا فاشمخرّ أشمّ لايسطيعه الناس الدَّهَرْ

وهذا قد قاسه الكوفيون ، وإن كنا نحن لا نراه قياسًا ، لكن مثل (يعَدو وهو محموم) لم يرو عنهم فيما علمت فإياك أن تُخْلد إلى كل ما تسمعه ، بل تأمّل حال مورده ، وكيف موقعه من الفصاحة ، فاحكم عليه وله " (٢).

هو يرى إذن أن ما ورد عن لهجة عقيل من فتح الحرف الحلقى فى الأسماء – خاصة – إذا كان قبلها مفتوح مقيس مقبول لشيوعه وكثرة وروده ، أما سماعه فى الفعل فقليل ، ورد عن واحد لا يؤيده غيره فلا يقاس عليه .

١- إسكان هاء الضمير في الوصل :

لهجة نسبها ابن جنى لأزد السراة .

يقول ابن جنى: "إن الفصيح قد يجتمع فى كلامه لغتان فصاعدًا ، ومن ذلك قول الشاعر : [الطويل]

فَظِلْت لدى البيت العتيق أُخيلهو ومِطْوايِ مشتاقان لهْ أرقانِ

---

(٢) نفسه ٢/١١ ، ١٢

فهاتان لغتان : أعنى إثبات الواو فى (أخيلهو) ، وتسكين الهاء فى قوله (له) ، لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزْدِ السَّرَاة ، وإذا كان كذلك فهما لغتان ، وليس إسكان الهاء فى (له) عن حذفٍ لحق بالصنعة الكلمة ، لكن ذاك لغة.

ومثله مارويناه عن قُطْرُب [البسيط]

وأشرب الماء ما بى نحوهو عطش إلا لأن عيونَهْ سيل واديها

فقال : (نحوهو) بالواو ، وقال (عيونه) ساكن الهاء " [1].

وفى كلا البيتين نجد أن الوزن هو الباعث الرئيسى لجمع الشاعر بين اللهجتين ، فالبيت الأول لو لم يشبع الشاعر لا نتقل البيت من الصورة الثانية لهذا البحر الذى عروضه مقبوضه وضربه محذوف إلى الصورة الخامسة الذى عروضه وضربه محذوفان وفى البيت الثانى قوله (نحوهو) بإشباع و(عيونه) بتسكين أوزن لاكتمال تفعلية مستفعلن دونما زحاف .

٣- إسكان الياء من (هى) فى الوصل :

يقول ابن جنى فى رده على المبرد فى تخطئته لما أنشده سيبويه :

" فأما قول أبى العباس فى إنشاد سيبويه[2] [الرجز] :

دارٌ لسُعْدَى إذهِ من هَواكا

إنه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة ، لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنًا محركًا فى حال ، فخطأ عندنا " [1].

وعلل لعدم تخطئة هذا الشاعر فى قوله : " وذلك أن الذى قال : (إذه من هواك) هو الذى يقول فى الوصل : هىْ قامت ، فسكن الياء ، وهى لغة معروفة ، فإذا حذفها فى الوصل اضطرارًا واحتاج إلى الوقف ردَّها حينئذ فقال: هى ، فصار الحرف المبدوءبه غير الموقوف عليه ، فلم يَجِبِ من هذا أن يكون

---

(١) الخصائص : ٣٧١/١ ، ٣٧٢ . انظر ١٢٩/١

(٢) الكتاب : ٢٧/١ . لم أعثر على نسبة له.

(١) الخصائص : ٩٠/١.

فإن هذا وإن كان ضربا من ضروب المطالبة فإنه يبعد ، وذلك أن لم يمرر بنا عن أحد من العرب أنه يقف فى غير الإنشاء على تنوين الصرف ، فيقول فى غير قافية الشعر : رأيت جَعْفَرْن ، ولا كلمت سعيدَنْ ، فيقف بالنون . فإذا لم يجئ مثله قبح حمله عليه ، فوجب حمل قوله : وأدت بعضن على أنه تنوين الإنشاد " [1]

سابعًا : رواية شعرية :

قد يفسر ابن جنى وقوع الضرورة فى ضوء رواية من الروايات ، ومن ذلك :

١ – حذف علامة الإعراب :

حذف حركة الإعراب من الضرورات الشعرية التى سبق الحديث عنها ، ويرى ابن جنى أن حذف الضمة أسهل فى القبول من حذف الفتحة ، لثقل الضمة ، لذلك فهو يفاضل بين روايتين بهما هذه الضرورة وفقًا لمبدأ الثقل والخفة.

يقول " قال الراعى [البسيط]

تأبى قضاعةُ أن تعرفْ لكم نسبا وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

فإنه أسكن المفتوح ، وقد روى (لا تعرفْ لكم) ، فإذا كان كذلك فهو أسهل ؛ لاستثقال الضمة[2].

٢ – تقديم التمييز :

يقول ابن جنى " ومما يقبح تقديمه الاسم المميز ، وإن كان الناصبه فعلاً متصرّفًا . فلا نجيز (شحما تفقأت) ، ولا (عرقا تصببت) . فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل : [الطويل]

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

فتقابله برواية الزجاجىّ وإسماعيل بن نصر وأبى إسحاق أيضًا :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

---

(١) الخصائص : ٢/٩٩ ، ١٠٠

(٢) نفسه : ٢/٣٤٣

فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم " [٣]

فعلة رده للرواية الأولى وجود الرواية الثانية التى يؤيدها القياس فيقول : " وذلك أن هذا المميز هو الفاعل فى المعنى ؛ ألا ترى أن أصل الكلام تصبَّب عَرَقِى ، وتفقَّأ شحمى ، ثم نقل الفعل ، فصار فى اللفظ لى ، فخرج الفاعل فى الأصل مميزًا، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، وكذلك لا يجوز تقديم المميز ؛ إذ كان هو الفاعل فى المعنى على الفعل " [١].

٣- حذف الموصوف :

يقول ابن جنى : " ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه ، وذلك أن تكون الصفة جملة " [٢].

ويستشهد على ذلك برواية مردودة ، ترُدها رواية أخرى على القياس ، يقول : " فأما قوله :[٣] [الرجز] :

جادت بكفّى كان مِنْ أرمى البشر

أى بكفى رجل أو إنسان كان من أرمى البشر ، فقد روى غير هذه الرواية،روى : (بكفى كان مَنْ أرمى البشر) بفتح ميم (من) أى بكفى من هو أرمى البشر ، و(كان) على هذا زائدة . ولو لم تكن فيه إلا هذه الرواية لما جاز القياس عليه لفروده وشذوذه عما عليه عقد هذا الموضع "[٤].

---

(٣) نفسه : ٣٨٦/٢

(١) الخصائص : ٣٨٦/٢

(٢) نفسه : ٣٦٨/٢

(٣) لم يرد منسوبا ، ولم أعثر على نسبة له.

(٤) الخصائص : ٣٦٩/٢

٤- زيادة (ما) في أول الكلام :

يقول ابن جني : " الحذف اتساع ، والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه ، لا في صدره وأوله ؛ ألا ترى أن من اتسع بزيادة (كان) حَشْوًا أو آخِرا لا يجيز زيادتها أولا ، وأن من اتسع بزيادة (ما) حشوا وغير أوّل لم يستجز زيادتها أولا إلا في شاذ من القول ، نحو قوله [٥] [الوافر]

وقَدْ ما هاجني فازددت شوقًا بكاءُ حمامتين تجاوبانِ

فيمن رواه (وقد ما) بزيادة (ما) على أنه يريد : وقد هاجني ، لا فيمن رواه فقال : (وقِدْمًا هاجني) أي : وقديما هاجني" [٦].

ثامنًا : الوصل والوقف :

١- إجراء الوصل مجرى الوقف

يرى ابن جني أن ذلك " أمر يخص المنظوم دون المنثور" [١]

وإن ذكر منه القليل في قولهم المنثور وهو : " ثلاثَه أربعة ، يريد : ثلاثه أربعه فنقول ثلاثَه اربعه، وفي قولهم (سَبْسَبًّا وكَلْكَلاً) "[٢] ذلك أن سبسبا وكلكلاً قد يثقلونه في الوقف فأثبتوه في الوصل "[٣].

ومن شواهد ابن جني على إجراء الوصل مجرى الوقف " قول الآخر[٤] [الطويل]

فَظِلت لدى البيت العتيق أخيله ومطواى مشتاقان لهْ أرقان

على أن أبا الحسن حكى أن سكون الهاء في هذا النحو لغة لأزد السراة.

---

(٥) ورد غير منسوب في الخصائص ، ونسبه المحقق لجحدر اللص هـ ١٠١/٢٩١

(٦) الخصائص : ١٠/٢٩١

(١) الخصائص : ١/٧١

(٢) الخصائص : ١/٣٠٦

(٣) الكتاب : ١/٢٩

(٤) ورد غير منسوب في الخصائص ، وهو ليعلى الأحوال الأزدي انظر معجم شواهد العربية : ٥١٧

ومثل هذا البيت ما رويناه عن قطرب من قول الشاعر :

[البسيط]

وأشرب الماء ما بى نحوه عطش إلا لأن عيونه سيل واديها

ورويناه أيضًا عن غيره [٥] [الرجز]

إنّ لنا لكَنّـــــة مبـــقّةً مفنّة

مِتْيَـــــحَة مِعَنّة سِمْعَنَّةً يَظْرِنَة

كالذئب وسط القُنّة إلا تَـرَهْ تَظُنّه

فقوله (تره) مما أجرى فى الوصل مجراه فى الوقف ، وأراد : إلا تر ، ثم بين الحركة في الوقف بالهاء ، فقال : (تَرَهْ) ثم وصل ما كان وقف عليه " [٦].

ويروى المبرد رأى يونس بجواز ذلك على حين أن سيبويه يرى ذلك رديئًا[٧] ، وعد ابن السراج تلك الضرورة من باب الشاذ الذى لا يقاس عليه [٨].

ويرى ابن جنى ذلك من باب تشبيه الأصل بالفرع حيث يرى أنهم لما شبهوا الوقف بالوصل وتمكن هذا الشبه عندهم استفاد الأصل من الفرع أيضًا فيما كان الفرع أفاده من الأصل [١]

٢- إجراء الوقف مجرى الوصل :

يرى ابن جنى أن ذلك أيضا " أمر يخص المنظوم دون المنثور "[٢] .

وإن استشهد عليه بشيء من نثرهم وهو فى نحو قولهم:(عليه السلام والرحمَتْ)"[٣]

---

(٥) لم يرد منسوب ، ولم أعثر على نسبة ل

(٦) الخصائص : ١٢٩/١ ، ١٣٠

(٧) المقتضب : ٣٠٦/٢ ، والخزانة : ١٦٧/٦

(٨) الأصول : ٤٥٠/٣ ، ٤٥١

(١) الخصائص : ٣٠٤/١ ، ٣٠٥

(٢) نفسه : ٧١/١

ويرى أن إجراء الوقف مجرى الوصل فى الشعر مخالف لمجرى الوقف فى الكلام المنثور غير الموزون [٤]. ومن شواهد ابن جنى عليه قول الشاعر[٥]

[الطويل]

" أعِنّى على برق أريك وميضهو

فوقف بالواو ، وليست اللفظة قافية ، وقد قدّمت أن هذه المدّة مستهلكة فى حال الوقف ، قيل : هذه اللفظة وإن لم تكن قافية ، فيكون البيت بها مقفى ،أو مصرعا، فإن العرب قد تقف على العروض نحوا من وقوفها على الضرب ، أعنى مخالفة ذلك لوقف الكلام المنثور غير الموزون ، ألا ترى إلى قوله أيضًا :

[الطويل]

فأضحى يسح الماء حول كتيفتن

فوقف بالتنوين خلافًا على الوقف فى غير الشعر . . . وأمثاله كثيرة ، كل ذلك الوقوف على عروضه مخالف للوقوف على ضربه، ومخالف أيضًا لوقوف الكلام غير الشعر "[٦].

ومن الوقف على تاء التأنيث بالتاء حالها عند الوصل استشهاده بقول الشاعر

[الرجز] : بَلْ جَوْزِ تيهاء كظَهْرِ الجَحفَتْ

---

(٣) نفسه : ٣٠٥/١

(٤) نفسه : ٧١/١

(٥) ورد غير منسوب ، وهو لامرئ القيس فى معلقته

(٦) الخصائص : ٧٠/١ ، ٧١ ، ٧٢

وقوله [٧][الرجز] :

الله نجّـــــــاك بكفّى مَسْـــلَمَتْ من بعد ما وبعد ما وبعد مَتْ[١]

صارت نفوس القوم من الغَلصَمَتْ وكادت الحرة أن تدعى أمت"

[٢]

وقد ذهب الفراء إلى أن الوقف على تاء التأنيث بغير إبدال لهجة لقبيلة طيئ ، يقول " العرب تقف على كل هاء مؤنث بالهاء إلا طيئا ، فإنهم يقفون عليها بالتاء ؛ فيقولون : هذه أمت ، وجاريت ، وطلحت " [٣] .

٣- المنزلة بين المنزلتين :

من شواهد ابن جنى على الصنعة ودورها فى تعليل الضرورة إنزال الشاعر الكلمة فى منزلة بين منزلة الوصل ومنزلة الوقف.

يقول فى باب الحُكم يقف بين الحكمين : " من ذلك بيت الكتاب[٤]

[وافر]

له زَجَلٌ كأنه صوت حاد

فحذف الواو من قوله (كأنه) لا على حدّ الوقف ولا على حدّ الوصل . أما الوقف فيقضى السكون " (كأنه) ، وأما الوصل فيقضى بالمطل وتمكين الواو : (كأنهو) فقوله إذا (كأنهْ) منزلة بين الوصل والوقف .

وكذلك أيضًا سواء قوله[٥] [البسيط]

يا مرحباه بحمار ناجيه إذا أتى قربته للسانيهْ

---

(٧) ورد غير منسوب فى الخصائص ، وهو لأبى النجم ، انظ اللسان (ما)

(١) أراد (بعدما) فأبدل الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث اللسان (ما).

(٢) الخصائص : ٣٠٥/١

(٣) انظر اللسان : (ها)

(٤) الكتاب : ٣٠/١ ، ورد فيه منسوبًا للشماخ . وتمام البيت هو إذا طلب الوسيقة أو زميرو

(٥) لم أعثر على نسبة له

فثبات الهاء فى (مرحباه) ليس على حد الوقف ، ولا على حد الوصل . فأما الوقف فيؤذن بأنها ساكنة : يامرحباه ، وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً ، يا مرحبا بحمار ناجية . فثابتها إذًا فى الوصل متحركة منزلةٌ بين المنزلتين . وكذلك سواء قوله[٦] : [الرجز]

ببازل وجناء أو عَيْهَلٍ

فإثبات الياء مع التضعيف طريف . وذلك أن التثقيل من أمارة الوقف ، والياء من أمارة الإطلاق . فظاهر هذا الجمع بين الضدين ، فهو إذًا منزلة بين المنزلتين"[٧].

وقد علل ابن جنى لجواز هذا الجمع بين منزلة الوصل ومنزلة الوقف فى قوله : " إن كل واحد منهما قد كان جائزًا على انفراده ، فإذا جمع بينهما فإنه على كل حال لم يَكلّفْ إلا بما من عادته أن يأتى به مفردًا ، وليس على النظر بحقيقة الضدين كالسواد والبياض والحركة والسكون فيستحيل اجتماعهما. فتضادهما إذًا إنما هو فى الصناعة لا فى الطبيعة . والطريق متلئبة منقادة ، والتأمل يوضحها ويمكنك منها " [١]

وإن جوّز ابن جنى ذلك فى الشعر على التعليل السابق ، فإنه قد حكم عليه بأنه مما يضعف فى القياس والاستعمال كما ذهب إلى أنه " موضع ضيق ، ومقام زلج . لا ينقيك بإيناس ، ولا ترسو فيه قدم قياس . وقال أبو إسحاق[٢] فى نحو هذا ، إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، وليس الأمر كذلك ؛ لما أريتك من أنه لا على حد الوصل ولا على حد الوقف "[٣]

---

(٦) لم يرد منسوبًا فى للخصائص ، وقد نسب لمنظور بن حبه انظر معجم شواهد العربية : ٦٨٢

(٧) الخصائص : ٣٦٠/٢ ، ٣٦١

(١) الخصائص : ٣٦١/٢.

(٢) وكذلك سيبويه ، انظر الكتاب : ٣٠/١

(٣) الخصائص : ١٢٧/١ ، ١٢٨.

تاسعًا : المنزلة :

استعمل ابن جنى هذا اللفظ لتفسير بعض الضرورات وسبقه إليه سيبويه يقول : فى استعمال سوى اسما بمنزلة غير: " ولا يكون اسمًا إلا فى الشعر . قال بعض العرب ، لما اضطر فى الشعر جعله منزلة (غير) ، وقال الشاعر وهو رجل من الأنصار [الطويل] :

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا قعدوا منا ولا من سوائنا" (٤).

ويقول مثل ذلك فى الكاف حيث يقول : " إلا أن ناسًا من العرب إذا اضطرُّوا فى الشعر جعلوها بمنزلة مِثل "(٥).

وربما كانت المنزلة صورة تالية للتشبيه ، فهو يُشبّه الشيء بالشيء ، فيصير المشبه بمنزلة المشبه به ومكانته ، حيث يأخذ المشبه حكمه ، ولكنه بعد ذلك يعبر بلفظ المنزلة (٦).

ومن أمثلة ذلك عند ابن جنى :

١- استعمال الكاف اسما بمنزلة مثل :

يقول ابن جنى : " قوله [الأعشى ، البسيط] :

أتنتهون ولن ينهى ذوى شَطَط كالطعن يهلك فيه الزيت والفُتُل

فليست الكاف هنا حرف جر ، بل هى اسم بمنزلة مثل " (١) ، ذلك أنها لو كانت حرفًا لكان حذف الفاعل وهو ما يقول عنه ابن جنى لا يحسن لفروده وشذوذه(٢)

واستشهد على ذلك – أيضًا – بقول الشاعر(٣) : [الطويل]

على كالقطا الجُونِىّ أفزعه الزجرُ

---

(٤) الكتاب : ١/٤٠٧ ، ٤٠٨

(٥) الكتاب : ١/٤٠٨

(٦) الضرورة الشعرية في الكتاب : ٢٨

(١) الخصائص : ٢/٣٧٠

(٢) نفسه : ٢/٣٧٠

(٣) نفسه : ٢/٣٧٠ ، ٣٧١

وكالكاف الثانية من قوله(٤) [السريع]

وصاليات ككما يُؤثفَين

أى : كمثل ما يؤثفين.

وعليه قول ذى الرمة : [الطويل]

أبيت على مَىّ كئيبا ، وبعلها على كالنقا من عالج يتبطح (٥)

فى ضوء ما سبق يتضح أن الكاف تكون اسما فى الضرورة فى ثلاثة مواضع :

١- إذا وقعت موقع المسند إليه ، وهو لا يكون إلا اسما .

٢- إذا جاءت قبلها الكاف الحرفية .

٣- إذا جاء قبلها حرف جر .

٢- استعمال (سوى) بمنزلة (غير) :

يقول ابن جنى فى سياق حديثه عن عدم جواز حذف الفاعل ، وتأويله ما ورد منه فى الضرورة : " فأما قوله الهزلى [المتقارب] :

فلم يبقَ منها سوى هامد وغير الثُمَام وغير النؤىّ

ففيه قولان : أحدهما أن يكون فى (يبق) ضمير فاعل من بعض ما تقدم ، كذا قال أبو على رحمه الله.

والآخر أن يكون استعمل (سوى) للضرورة اسما فرفعه ، وكأن هذا أقوى ؛ لأن بعده : وغير الثمام وغير النؤى ، فكأنه قال : لم يبق منها غير هامدٍ " (١).

الأصل فى سوى و سواء أن يستعملا ظرفين عند البصريين ، ويجوز فى الضرورة استعمالهما اسمين عند دخول حرف الجر تشبيها بغيرهما من

---

(٤) البيت غير منسوب ، وهو للأخطل انظر معجم شواهد العربية : ١٨٩

(٥) ورد البيت غير منسوب ، وهو لخصام المجاشعى انظر المحقق من٣٠٧/٢٠٦ هـ

(١) الخصائص : ٣٧١/٢

الظروف، واستشهد سيبويه على ذلك بقول المرار بن سلامة العجلى : [الطويل] :

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقول الأعشى [الطويل]

تجانف من جو اليمامة ناقتى وما عدلت من أهلها لسوائكا[٢]

أما الكوفيون فيرون استخدامهما ظرفًا وغير ظرف فى الاختيار ، لذا ما يعد من باب الضرورة عند البصريين مقبول عند الكوفيين بلا ضرورة [٣].

وفى ضوء شاهدى سيبويه تعد (سوى) فى الضرورة اسما عندما يتقدم عليها حرف جر ، أما ابن جنى فضابط استعمال (سوى) فى الضرورة اسمًا ، وقوعها موقع الفاعل ومسوغ ذلك عطف (غير) عليها .

عاشرًا : الصنعة :

اجتماع ثلاث عينات فى كلمة :

يقول ابن جنى : " ... ولسنا نعرف كلمة فيها ثلاث عينات غير كَذُّبذب وذُرُّحرح ، وقد أنشد بعض البغداديين قول الشاعر [السريع] :

بات يقاسى ليلهن زمّام والفقعسى حاتم ابن همّام

مسترعِفات لِصِلِّخْم سامْ

اللام الأولى وهى الزائدة هنا، لأنها لا يلتقى عينان إلا والأولى ساكنة ، وهذا مصنوع للضرورة ، يريد لِصلّخْم ، فاحتاج لإقامة الوزن ، فزاد على العينين أخرى ، فصار من فعّل إلى فِعِلّ " [٤]

ولو نطقه دون زيادة عين ثالثة ما استقام الوزن وانكسر البيت .

---

(٢) الكتاب : ٣١/١ ، ٣٢

(٣) الإنصاف : م ٣٩ : ٢٩٤ – ٢٩٨، والتبيين : م ٧١ : ٤١٩ ، وائتلاف النصرة : م ١٧ : ٤٠

(٤) الخصائص : ٢٠٧/٣

تعليق عام على المبحث الثانى

أولاً : الضرورة فى الجانب الصرفى قليلة جدًا بالمقارنة بورودها فى الجانب النحوي .

ثانيًا : غلب حدوث الضرورة من أجل المحافظة على الوزن الشعرى أو على حركة الروى.

ثالثًا : غلب وقوع الضرورة فى الحركة وما يحدث لها سواء بالحذف أم بالتغيير أم بالمطل ، يليه وقوع الضرورة فى الحرف وما يحدث فيه من حذف أو زيادة أو إبدال. يليهما وقوع الضرورة فى التركيب من حذف أو فصل أو تقديم أو تأخير .

رابعًا : قد يحتج ابن جنى على الضرورة بشواهد من الشعر فقط ، أو شواهد من الشعر والنثر.

خامسًا : يرفض ابن جنى الضرورة عندما تخالف القياس والسماع، ويخرجها على الغلط فى الصنعة.

المبحث الثالث

ضوابط الضرورة الشعرية

تناثرت أحكام ابن جنى على الضرورة الشعرية فى ثنايا مؤلفه الخصائص، قمت بجمعها ورصد موقفه من الضرورة الشعرية من خلالها ، فهو يرى أن" ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب " (١)

وأن ما " يرد عن العرب مخالفًا لما عليه الجمهور إذا اتفق شىء من ذلك نُظر فى حال ذلك العربىّ وفيما جاء به ، فإن كان الإنسان فصيحًا فى جميع ما عدا ذلك القدر الذى انفرد به ، وكان ما أورده مما يقبله القياس ، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان ، فإن الأولى فى ذلك أن يُحْسَن الظنّ به ، ولا يُحمَل على فساده " (٢).

هذا يعنى أن القياس على كلام العرب ، وحُسْن الظن بهم هو منهج ابن جنى فى المسموع منهم.

يرى متبعًا فى ذلك أبا على الفارس أنه " كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا ، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فلتكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها فليكن من أقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك " (٣).

هذه ثلاث مستويات للضرورة ، عرضها ابن جنى ، ضرورة حسنة ، وضرورة قبيحة ، وضرورة بين بين .

كما يرى أن ما جاء مخالفًا لبابه فنحن أمامه بين أمرين : " إما أن نرتاح لذلك – المسموع – ونعلله ، وإما أن نتهالك فيه ونتقبله غفل الحال ، ساذجًا من

---

(١) الخصائص : ٣٥٨/١

(٢) نفسه : ٣٨٦/١

(٣) نفسه : ٣٢٤٥/١ ، ٣٢٥

الاعتلال . . . ألا ترى إلى قوله : وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون له وجهًا ، فإذا لم يَخْل مع الضرورة من وجه من القياس مُحاول ، فهُم لذلك مع الفُسحة فى حال السعة أولى بأن يحاولوه وأحجى بأن يشاهدوه فيتعللوا به ولا يهملوه " (١).

ابن جنى إذن :

١- يحسن الظن بما يقوله العرب نثرًا أو شعرًا ، فهو لم يقصر كلامه على اختيار مستوى دون آخر .إذا كان هذا العربى محكومًا عليه بالفصاحة.

٢- كلام العربى – نثر أو شعر – إما مقيس ومسموع ، وإما مخالف لبابه وهذا المخالف إما أن نعلله بحيث يقبله وجه من أوجه القياس، وإما أن نقبله كما هو دون تعليل إذا لم يكن له وجه من القياس أو السماع خاصة إذا كان قائله معروفًا بفصاحته .

٣- للضرورة ثلاثة مستويات :

الأول : حسنة

الثانى : قبيحة

الثالث :بين بين

سنعرض الآن لهذه الضروات عند ابن جنى المتناثرة فى أبواب مؤلفه الخصائص المختلفة ، وسنعرف كيف كان حكمه عليها ، انطلاقا من مدى قبول هذه الضرورات للقياس أو السماع.

١- الضرورة الحسنة الجائزة :

متى حكم ابن جنى على الضرورة بأنها جائزة ووصفها بالحسن ، سنعرف ذلك من خلال العرض التالى لآرائه حول ما وصفه بذلك :

يقول معلقا على قول الحطيئة يمدح زيد الخيل الطائى:

" إلا يكن مال يثاب فإنه سيأتي ثنائى زيدا ابن مهلهل

---

(١) ٢٩٧/٢

فالوجه أن يكون (ابن مهلهل) بدلاً من زيد لا وصفًا له ، لأنه لو كان وصفًا لحذف تنوينه ، فقيل زيد بن مهلهل ، ويجوز أيضًا أن يكون وصفا أخرج على أصله ، ككثير من الأشياء تخرج على أصولها تنبيهًا على أوائل أحوالها . . . ومثله قول الآخر :

جارية من قيسِ ابن ثعلبةْ

القول في البيتين سواء " [1].

ويقول " ألا ترى أنه إذا حذف المعطوف لم يجز أن يبقى الحرف العاطفُه

قبله بحاله ؛ لأن حرف العطف لا يجوز تعليقه . وفإن قلت فقد قال :

قد وعدتني أمّ عمرو أن تا تذْهُنَ رأسي وتفليني وا

وتمسح القنفاء حتى تنتا

فإنما جاز هذا لضرورة الشعر ، ولأنه أيضًا قد أعاد الحرف في أول البيت الثاني، فجاز تعليق الأول بعد أن دَعمه بحرف الإطلاق وأعاده ، فعرف ما أراد بالأول ، فجرى مجرى قوله :

عجِّل لنا هذا وألحقنا بذا الـ

الشَّح إنا قد مَللِناه الشَّحم بَجَل

فكما علّق حرف التعريف مَدعومًا بألف الوصل وأعاده فيما بعد ، فكذلك علق حرف العطف مدعوما بحرف الإطلاق وأعاده فيما بعد ."[2].

وقد وصف ما ورد من هذه الضرورة بأوصاف تشير إلى قبوله بها وإجازته لها ، فوصفها بـ :

أ) الكثيرة :

---

(١) ٤٩٣/٢، وانظر كذلك : ٣٩٧/١

(٢) ٢٩٢/١

يقول : " . . . إجراء غير اللازم مجرى اللازم وهو كثير . . . من ذلك قول الآخر :

فقد كنت تُخفِي حُبَّ سمراء حِقْبَةً فبُح لانَ منها بالذى أنت بائحُ

فأسكن الحاء التى كانت متحركة لالتقاء الساكنين فى (بح الآن) لما تحركت للتخفيف اللام " (٣).

ب) حسن جميل :

يقول فى سياق حديثه عن الفصل والتقديم والتأخير :" وأما قول الآخر:

معاوى لم ترع الأمانة فا رعها وكن حافظًا لله والدين شاكر

فحسن جميل ، وذلك أن (شاكر) هذه قبيلة ، وتقديره معاوى لم ترع الأمانة شاكرٌ ، فارعها أنت وكن حافظًا لله والدين . فأكثر ما فى هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل ، والاعتراض للتسديد قد جاء بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر وبين الموصول والصلة ، وغير ذلك مجيئًا كثيرًا فى القرآن ، وفصيح الكلام " (١).

جـ) كثير حسن :

" . . . ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله :

وقد ادركتني – والحوادث جَمَّةٌ – أسنة قومٍ لا ضعاف ولا عُزل

والاعتراض فى هذه اللغة كثير حسن " (٢)

د – مستحسن :

وهو وفقا لم ذهب إليه ابن جنى–وجه نحوى علته ضعيفة غير مستحكمة(٣) فى مقابل الوجه الأقوى القياسى .

---

(٣) ٩٢/٣ ، وكذلك ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٧٧/١ ، ١٧٨.

(١) ٣٣١/١ ، ٣٣٢

(٢) ٣٣٢/١

(٣) ١٣٤/١

نحو قولهم : الفتوى كان المتبادر للذهن والقياس القوى ألايجرى فيها إعلال ، فيقال : الفتيا ، ولكن عارض هذا القياس الجلى القاضى بالتصحيح أمر يدعو إلى الإعلال وهو الفرق بين الاسم الصفة وعليه فهو"استحسان لا عن ضرورة علة" (٤) ويقول ، ومن ذلك – أعنى الاستحسان – قول الشاعر :

أريت إن جئت به أملودا مرجلا ويلبس البرودا

أقائلُنّ أحضروا الشهودا

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل ، تشبيها له بالفعل المضارع ، فهذا إذا استحسان ، لا عن قوة علة ، ولا عن استقرار عادة ، ألا تراك لا تقول : أقائمنّ يازيدون ، ولا أمنطلقنّ يا رجال، إنما تقوله بحيث سمعته ، وتعتذر له وتنسبه إلى أنه استحسان منهم ، على ضعف منه واحتمال بالشبهه له" (١)

وبعد ، فمما سبق يلاحظ أن هذه الضرورة للحسنة الجائزة ، تشترك فى سمات تجمعها هى أن لها :

١- أصلا يسوغها ٢- وقياسا يحتملها ٣- وسماعا ورد بها

٢- الضرورة الشاذة

من ذلك قوله ابن جنى : " قبح قوله

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر

لأنه موضع يتحرك فيه الحرف فى نحو قولك : لم يكن الحق وعلة جواز هذا للبيت ونحوه ، مما حذف فيه ما يقوى بالحركة ، هى أن هذه الحركة إنما هى لالتقاء الساكنين ، وأحداث التقائهما ملغاة غير معتدة ، فكان النون ساكنة ، وإن كانت لو أقرت لحركت ، فإن لم تقل بهذا لزمك أن تمتنع من إجماع العرب

(٤) ١/١٣٥ ، و : هـ ١/٢،١٣٤

(١) ١/١٣٧

الحجازيين على قولهم : اردد الباب ... وأن تحتج فى دفع ذلك بأن تقول : لا أجمع بين مثلين متحركين " (٢)

وقد وصف هذه الضرورة بأوصاف هى :

أ) شاذ فى السماع ولكنه قياسى :

" إن كان الشيء شاذا فى السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ،وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله من ذلك امتناعك من : وذر ، وودع ؛ لأنهم لم يقولوهما ، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما ؛ نحو : وزن ووعد لو لم تسمعهما فأما قول أبى الأسود :

لَيْت شِعْرِى عن خليلى ما الذى غاله فى الحُبّ حتى وَدَعَه

فشاذ ، وكذلك قراءة بعضهم (مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ) فأ ما قولهم ودع الشيء يدع – إذا سكن – فاتّدع ، فمسموعٌ مُتَّبَع ، وعليه أنشد بيت الفرزدق :

وعَضُّ زمانٍ يا بن مَرْوانَ لم يَدَع من المال إلا مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفُ

فمعنى (لم يَدَع) بكسر الدال – أى لم يتّدع ولم يثبت " (٣).

ب) ضعيف :

من ذلك قول ابن جنى فى قول أبى إسحاق بأن الهمزة تجرى مجرى الواو فى إبدالهما تاء فى كلمة اتخد :" . . . ذهب أبو إسحاق (١) إلى أن اتخذت كاتقيت، واتزنت وأن الهمزة أجريت فى ذلك مجرى الواو . وهذا ضعيف ، إنما جاء منه شيء شاذ ، أنشد ابن الأعرابىّ :

فى داره تقسم الأزواد بينهم كأنما أهله منها الذى اتَّهلا

---

(٢) ٩٠/١ ، ٩١

(٣) ١٠٠/١

(١) هناك رأى آخر بأن التاء ليست بدلاً من شيء بل هى فاء أصلية بمنزلة اتبعت من تبع . يدل على ذلك ما أنشده الأصمعى من قوله :

وقد تخذت رجلى إلى جنب غرزها . . . ٢٨٩/٢.

وروى لنا أبو عليّ عن أبى الحسن على بن سليمان (مُتَّمِن)وأنشد :

. . . . . .بيض اتَّمَن

وعذر من قال (اتَّمن) [من الأمان] و (اتّهل) من الأهل ؛ أن لفظ هذا إذا لم يدَّغم يصير إلى صورة ما أصله حرف لين ، وذلك قولهم فى افتعل من الأكل : ايتكل ، ومن الإزرة : ايتزر . فأشبه حينئذ (ايتعد) فى لغة من لم يبدل الفاء تاء ، فقال : اتَّهل واتّمن لقول غيره ايتهل وايتمن ، وأجود اللغتين إقرار الهمز "(٢).

فإقرار الهمزة إذا كانت (فاء) فى صيغة افتعل لغة أجود من قلبها (ياء)، فقلبها ياء لغة جيدة على ضعفها كما قال ابن جنى ، فهى فى رأيه مرحلة تطورت من لغة قلبها حرف علة إلى تاء في صيغة افتعل ،مثل : اتقيت واتزنت.

جـ) قبيح كثير :

وذلك نحو الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، وحرف الجر ، وقصر ابن جنى وروده على الضرورة الشعرية بضرورة الشاعر يقول :

" وأنشدوا

كأن برْذَون أبا عصام زيد حمارٌ دُقَّ باللجام

أي كأن يزدون زيد يا أبا عصام حمار دق باللجام والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير ، لكنه من ضرورة الشاعر "(٣).

مما سبق يتضح أن الضرورة الشاذة التى وصفت بالأوصاف السابقة ، ضرورة تشترك فى أن :

١- لها على تجوّزها.

٢- أو لهجة تطرد فيها .

---

(٢) ٢٨٩/٢ ، ٢٩٠/٢

(٣) ٤٠٦/٢

٣- أو قياس يقبلها ، مع قلتها فى الاستعمال.

٣- الضرورة الممنوعة :

ذهب ابن جنى إلى أنه " إذا تركت العرب أمرًا من الأمور لعلّة داعيـة إلى تركه وجب اتباعها عليه ، ولم يسع أحد بعد ذلك العدول عنه

وقام ابن جنى بتعليل أو رفض ما ورد على غيـر قيـاس العـرب أو مناقض لما سمع عنهم.

من ذلك قول ابن جنى : " فما تصنع بما حدّثكم به أبو صالح السليل ابن أحمد بن عيسى بن الشيخ عن أبى عبد الله محمد بن العباس اليزيدى قال : حدثنا الخليل بن أسد النوشجانى قال : قرأت على الأصمعى هذه الأرجوزة للعجاج :

يا صاح هل تعرف رَسمًا مكرسًا

فلمَّا بلغتُ:

تقاعس العِزّ بنا فاقعنسسا

قال لى الأصمعى : قال لى الخليل : أنشدنا رجل :

ترافع العِزّ بنا فارفنععا

فقلت : هذا لا يكون . فقال : كيف جاز للعجاج أن يقول :

تقاعس العِزّ بنا فاقعنسسا

فهذا يدل على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأبنية ، على أنه من كلامهم ، ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيِّد قومه وكاشف قناع القياس فى علمه ، كيف منع من هذا ؛ ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحًا ومَذهبًا مَرضيًا لما أباه الخليل ولا مَنَع منه . [ثم حاول توجيه هذا المسموع فى قوله] فالجواب عن هذا من أوجه عدةٍ أحدها : أن الأصمعى لم يحكِ عن الخليل أنه انقطع هنا ، ولا أنه تكلم بشىء بعده ، فقد يجوز أن يكون الخليل لمّا احـتجَّ عليه منشده ذلك البيت ببيت العجاج عرف الخليل حُجتـه فتـرك مراجعتـه ،

وقطْع الحكاية على هذا الموضع يكاد يقطع بانقطاع الخليل عنه ، ولا ينكر أن يسبِق الخليل إلى القول بشيء فيكون فيه تعقُّب له فينبه عليه فينتبه.

وقد يجوز أيضًا أن يكون الأصمعي سمع من الخليل في هذا من قبوله أوردّه على المحتج به ما لم يحكه للخليل بن أسَد ، ولا سيَّما والأصمعي ليس ممن ينشط للمقاييس ، ولا لحكاية التعليل.

نعم ، وقد يجوز أن يكون الخليل أيضًا أمسك عن شرح الحال في ذلك ، وما قاله لمنشده البيت من تصحيح قوله ، أو إفساده ، للأصمعي لمعرفته بقلة انبعاثه في النظر وتوفّره على ما يُروى ويُحفظ ، وتؤكد هذا عندك الحكاية عنه وعن الأصمعي ، وقد كان أراده الأصمعي على أن يعلِّمه العَرُوض فتعذر ذلك على الأصمعي وبعد عنه ، فبئس الخليل منه...

ووجه غير هذا ، وهو ألطف من جميع ما جرى وأصنعهُ وأغمضه ؛ وذلك أن يكون الخليل ، إنما أنكر ذلك لأنه بناء مما لامه حرف حلقي ، والعرب لم تبن مما لامه أحد حروف الحلق ، إنما هو مما لامه حرف فموي ، وذلك نحو : اقعنسس ، واسحنكك ، واكلندد ، واعفـنجج . فلمّا قال الرجل للخليل (فارفنععا) أنكر ذلك من حيث أرينا.

فإن قيل : وليس ترك العرب أن تبنى هذا المثال مما لامه حرف حلقي ، يمانع أحدا من بنائه من ذلك ؛ ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مَثْلهم ، وأم مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعًا ، ولا أن يرويه رواية.

قيل : إذا تركت العرب أمرًا من الأمور لعلة داعية إلى تركه وجب اتباعها عليه ، ولم يسع أحدا بعد ذلك العدول عنه ، وعلة امتناع ذلك عندى ما أذكر لتتأمله فتعجب منه ، وتأنق لحسن الصنعة فيه" [1].

وقد وصف ما ورد من هذه الضرورة بأنها :

---

(١) ١/٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣

أ- محتقرة شاذة :

من ذلك إقامة حرف الجر ومجروره مقام الفاعل يقول :

" فقد قال :

ولو ولَدَت قُفَيرةُ جرو كلب لسُب بذلك الجرو الكلابا

فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل ، وهناك مفعول به صحيح ، وقيل هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد أصلاً ، بل لا يثبت إلا محتقرًا شاذًا " (١).

ب- غلط وفساد :

" فمن ذلك ما أنشده أحمد بن يحيى :

غدا مالك يرمي نسائي كأنما نسائي لسهمي مالك عرضان

فيا رب فاترك لي جهينة أعصرا فمالك موتٍ بالقضاء دهاني

هذا رجل مات نساؤه شيئًا فشيئًا ، فتظلم من ملك الموت عليه السلام ، وحقيقة لفظه غلط وفساد . وذلك أن هذا الأعرابي لمّا سمعهم يقولون . مَلَك الموت ، وكثر ذلك في الكلام ، سبق إليه أن هذه اللفظة مركبة من ظاهر لفظها ، فصارت عنده كأنها فعل ، لأن ملكا في اللفظ على صورة (فَلَك) ، فبنى منها فاعلاً ، فقال مالك موت ، وغدا مالك ، فصار في ظاهر لفظه كأنه فاعل ، وإنما مالك هنا على الحقيقة والتحصيل (مافل) ، كما أن مَلَكا على التحقيق مَفَعل ، وأصله ملأك ، فألزمت همزته التخفيف ، فصار مَلَكا ، واللام فيه فاء ، والهمزة عين ، والكاف لام ، هذا أصل تركيبه وهو (ل أ ك) وعليه تصرّفه ، مجيء الفعل منه في الأمر الأكثر . . . .

فإن قلت : فمن أين لهذا الأعرابيّ – مع جفائه وغلظ طبعه – معرفة التصريف ، حتى بنى من ظاهر لفظ مَلَك فاعلا ، فقال : يا مالك قيل : هَبْه لا يعرف التصريف أتراه لا يحسن بطبعه وقوة نفسه ولطف حسه هذا القدر ، هذا

---

(١) ٣٩٨/١

ما لا يجب أن يعتقده وعارف بهم ، أو آلف لمذاهبهم ؛ لأنه وإن لم يعلم حقيقة تصريفه بالصنعة فإنه يجده بالقوة . . . [٢].

ويقول أيضًا – أن هذا الأعرابى " لمَّا سمع ملَكا وطال ذلك عليه أحس من ملَك في اللفظ ما يحسّه من حلَك فكما أنه يقال:أسود حالِك قال هنا من لفظة ملك: مالك ، وإن لم يدر أن مثال ملك فعل أو مفل ، ولا أن مالكا هنا فاعل أو ما قل ولو بني من ملك على حقيقة الصنعة فاعل لقيل : لائك ، كبائك ، وحائك " [١]

فمع وصف ابن جنى لقول هذا الأعرابى بالغلط والفساد إلا أنه فسر لجوءه له بقوة طبعه وحسّه .

جـ) شاذ فى السماع والقياس :

يقول حذف حرف العطف وبقاء المعطوف به شاذ " إنما حكى منه أبو عثمان عن أبى زيد : أكلت لحما ، سمكا ، تمرا ، وأنشد أبو الحسن :

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يزرع الود فى فؤاد الكريم

وأنشت ابن الأعرابى :

وكيف لا أبكي على علاتى صبائحى غبائقى قيلاتى

وهذا كله شاذ ، ولعله جميع ما جاء منه " [٢]

د) مصنوع للضرورة :

يقول : " ولسنا نعرف كلمة فيها ثلاث عينات غير كد بذب ، نرُحرح ، وقد أنشد بعض البغداديين .

قول الشاعر :

بات يقاس ليلهن زمام والفقعسى حاتم ابن همام

---

(٢) ٢٧٦/٣ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨

(١) ٢٧٩/٣

(٢) ٢٩١/١ ، ٢٩٢

مسترعفات لصلّخم سامْ

اللام الأولى هى الزائدة هنا ، لأنه لا يلتقى عينان إلا والأولى ساكنة ، وهذا مصنوع للضرورة يريد لِصلّخم ، فاحتاج لإقامة الوزن ، فزاد على العينين أخرى، فصار من فعّل إلى فععّل " (٣)

هـ) محرف للضرورة :

يقول : " وأما شمَنْصير فقائت أيضا إن كان عربيا قال الهزلى :

لعلك هالك إما غلام تبوأ من شمنصير مقاما

وقد يجوز أن يكون محرفا من شمنصير لضرورة الوزن " (١)

و) قبيح

ترده رواية أخرى لنفس البيت يقبله القياس ، يقول :

" ومما يقبح تقديمه الاسم المميز ، وإن كان الناصبه فعلا متصرفا فلا تجيز شحما تفقأت ، ولا عرقا تصببت فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق يطيب

فتقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبى إسحاق أيضًا :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فراوية برواية ، والقياس من بعد حاكم . وذلك أن هذا المميز هو الفاعل فى المعنى ؛ ألا ترى أن أصل الكلام تصبَّب عَرقى وتفقأ شحمى ، ثم نقل الفعل ، فصار فى اللفظ لى ، فخرج الفاعل فى الأصل مميِّزًا ، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فكذلك لا يجوز تقديم المميز ؛ إذ كان هو الفاعل فى المعنى

---

(٣) ٢٠٧/٣

(١) ٢٠٨/٣

على الفعل . . . وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل " (٢).

ومع وصفه لمثل هذه الضرورة بالقبح إلا أنه يرى أن ارتكاب الشاعر لها دليل على فصاحته يقول : " فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها ، وانخراق الأصول بها فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دلَّ من وجه على جَوره وتعسفه ، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه ، وليس بقاطع على ضعف لغته ، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته ... لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله ، إدلالا بقوة طبعه ، ودلالة على شهامة نفسه " (٣) ، كما ذهب إلى أن ما ورد من الشاعر من نحو ذلك " فاعرفه واجتنبه " (١)

ز) ضعيف لا يحسن :

لانفراده وشذوذه ، لذا لا يجوز القياس عليه ، يقول ابن جني : " ومما يؤكد عندك ضعفَ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات مالا يمكن حذف موصوفه . وذلك أن تكون الصفة جملة ، نحو : مررت برجل قام أخوه ، ولقيت غلامًا وجهُه حسن ، ألا ترك لو قلت : مررت بقام أخوه أو لقيت وجهُه حسن لم يحسن .

فأمّا قوله :

مالك عندى غير سهمٍ وحَجَرْ وغير كبداءَ شديدةِ الوتَر

جادت بكفى كان من أرمى البشر

---

(٢) ٣٨٦/٢ ، ٣٨٧ ، وكذلك ٣٩٢ – ٣٩٤ ، ٤٠٦

(٣) ٣٩٤/٢

(١) ٣٩٥/٢

أى: يكفى رجل أو إنسان كان من أرمى البشر فقد روى غير هذه الرواية . روى: (بكفىّ كان مَنْ أرمى البشر) بفتح ميم (من) أى بكفى من هو أرمى البشر، و (كان) على هذا زائدة .

ولو لم تكن فيه إلا هذه الرواية لما جاز القياس عليه ، لفروده وشذوذه عمَّا عليه عَقْد هذا الموضع " [٢].

ح) لحن :

ويرى أنه خطأ فى الصناعة يؤوله ليستقيم المعنى من ذلك قوله " فأما ما أنشده أبو الحسن من قوله :

لسنا كمن حلَّت إيادٍ دارها تكريت ترقب حَبّها أن يُحصدا

فمعناه : لسنا كمن حلت دارها ، ثم أبدل (إيادٍ) من (من حلت دارها) فإن حملته على هذا كان لحنا ؛ لفصلك بالبدل بين بعض الصلة وبعض ، فجرى ذلك فى فساده مجرى قولك : مررت بالضارب زيدٍ جعفرا . وذلك أن البدل إذا جرى على المبدَل منه آذن بتمامه وانقضاء أجزائه ، فكيف يسوغ لك أن تبدِل منه وقد بقيتْ منه بقيَّة هذا خطأ فى الصناعة . وإن كان كذلك والمعنى عليه أضمرتَ ما يدلّ عليه (حلّت) فنصبت به الدار ، فصار تقديره : لسنا كمن حلّت إيادٍ،أى : كإيادٍ التي حلّت ، ثم قلت من بعده : حلّت دارها . فدلّ (حلت) فى الصلة على (حلّت) هذه التى نصبت دارها "[١].

ط) مرذول مطّرح :

وذلك ما كان ضعيفًا فى القياس ، قليلاً فى الاستعمال

يقول ابن جنى : " ضعف الشىء فى القياس ، وقلّته فى الاستعمال فمرذول مطّرَح ، غير أنه قد يجئ منه الشىء إلا أنه قليل.

وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

---

(٢) ٣٦٩/٢ ، ٣٧٠

(١) ٤٠٤/٢

٣- مطرد فى الاستعمال ، شاذ فى القياس ، ويرى أن ما جاء منه لا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يُتّخذ أصلاً يقاس عليه غيره .

٤- شاذ فى القياس والاستعمال جميعًاوهو مالا يحسن استعماله ولا القياس عليه.(١)

وعليه كان إذا تكلم الشاعر بما اطرد فى القياس والاستعمال جميعًا فلا ضرورة فى كلامه وكان ذلك ما لا غاية وراءه ، نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب ، والجر بحروف الجر ، والجزم بحروف الجزم ، وغير ذلك مما هو فاشٍ فى الاستعمال ، قوى فى القياس.

أما إذا تكلم الشاعر بما اطرد فى القياس ، وشذ فى الاستعمال أو اطرد فى القياس وشذ فى الاستعمال ،فقد قبل ما جاء منه دون قياس عليه أو اتباعه فيه

أما إذا ورد فى شعره ما شذ فى القياس والاستعمال جميعًا ، فمرذول مطرح ، غير مقبول ، يؤول ما ورد منه ليستقيم المعنى ، أو اللجوء لرواية أخرى يقبلها القياس، وقد يكون مرتجلاً مصنوعًا لأجل إقامة الوزن وضبط القافية ، وفى كل لا يقاس عليه.

وبعد فيتضح مما سبق أن ما دخل تحت مصطلح الضرورة عند ابن جنى لا يخرج عن كونه شاذا فى السماع فقط ، أو فى القياس فقط ، أو فى كليهما معًا.

والملفت أن مصطلح الضرورة عند ابن جنى لم يقتصر على ما شذ عن القاعدة الكلية فى السماع أو القياس أو كليهما ، فى الشعر فقط ، وإنما انسحب هذا المصطلح لكل ما اتسم بهذه الصفات من كلام منثور يقول ابن جنى هذا : " باب فى الحمل على أحسن الأقبحين ، اعلم أن هذا الموضع من مواضع الضرورة المُمَيِّلة . وذلك أن تُحضرك الحالُ ضرورتين لابد من ارتكاب إحداهما، فينبغى حينئذ أن تَحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشا.

---

(١) ١/٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٢٦ ، ١٢٧

وذلك كواو (وَرَنْتَل)[1] أنت فيها بين ضرورتين : إحداهما أن تدّعى كونها أصلاً فى ذوات الأربعة غير مكررة ، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير نحو الوصوصة ، الوحوحة ، وضوضيت ، وقوقيت ، والآخَر أن تجعلها زائدة أولاً ، والواو لا تزاد أوّلاً.

وإذ كان كذلك كان أن تجعلها أصلاً أولى من أن تجعلها زائدة ، وذلك أن الواو قد تكون أصلاً فإذا فى ذوات الأربعة على وجه من الوجوه ، أعنى فى حال التضعيف فأما أن تزاد أولاً فإن هذا الأمر لم يوجد على حال فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه " [2].

وقد وصف ارتكاب الضرورة فى السعة بأنه صعب جدّا يقول : " . . . والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحروف الجر قبيح كثير ؛ لكنه من ضرورة الشاعر . . . ومن ذلك قراءة ابن عامر : (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أولادهم شركائهم)[3] ، وهذا فى النثر وحال السعة صعب جدّا ، ولا سيما والمفصول به مفعول لا ظرف " [4].

وبعد ، فهذا هو رأى ابن جنى فى الضرورة وفي كل ما شذ عن الاطراد فى السماع والقياس ، وهذا فى رأيى يتناقض مع ما ذهب إليه بداية من أن " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب "[5] ، أى أن ما قبله القياس وإن قلّ فى الاستعمال قياسى وهو ما لم يقل به فى الضرورات القياسية التى يقل استعمالها عند العرب.

---

(١) الشر و الأمر العظيم
(٢) ٢١٣/١ ، ٢١٤ ، وكذلك ١٥١/٣ ، ١٥٢
(٣) الأنعام : ١٣٧
(٤) ٤٠٩/٢
(٥) ٣٥٨/١

ثم هو الذى قال أيضًا عن العربى الفصيح مخالفًا لما عليه الجمهور – كما سبق أن ذكرت فى بداية المبحث – أنه ينبغى " أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده " [1]. وهؤلاء الشعراء ما هم إلا عرب ، تتوافر فيهم شروط الاحتجاج.

ولعل هذا الاضطراب راجع إلى وقوع ابن جنى وغيره ممن حكموا على الضرورة الشعرية بالخطأ والشذوذ تحت وطأة معيارية القاعدة ، " وبدت القاعدة فى نظرهم أهم من اللغة نفسها فوقعوا فى تناقض مع أنفسهم لهذا السبب ، وانطلقوا يخطئون العرب ، ويختلقون أسماء ومصطلحات لكل ما ليس موافقًا لقواعدهم "[2].

حيث كانت القاعدة التى أسست على القياس الصحيح هى المعيار الذى يفصل به بين المطرد والجائز والممنوع فى لغة الشعر.

ولعل هذا هو ما أظهر هذا الاضطراب فى منهج ابن جنى فى حكمه على العربى ، مرات يقول بفصاحته وعدم تخطئه ما يرد منه ، وحسن الظن به ، ومرات يقول إنه لحن وصناعة وخطأ وشذوذ وتفرد لأنه خالف قواعد القياس المطردة .

أىُ قواعد تلك ، العربى هو الذي نقيس على كلامه ، أم نقيس ما يقوله على قواعد تحكمها قوانين بعينها .

والحقيقة أن الشعر لغة خاصة ، لها قواعد ولها ما تحتمله بخلاف النثر ، وعليه كان لابد من الفصل بين الشعر والنثر ، والقول بما قال به أبو على الفارسى : " كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم "[3] ، وعليه لا يحكم الشعر فى النثر ، ولا يحكم النثر فى الشعر.

---

(١) ٣٨٦/١

(٢) لغة الشعر ٦١٦

(٣) الخصائص : ٣٢٤/١ ، ٣٢٥

يقول العلامة عبد القاهر الجرجانى : " لو كان القصد بالنظم إلى اللفظ نفسه دون أن يكون الغرض ترتيب المعاني فى النفس ، ثم النطق بالألفاظ على حذفها لكان ينبغى أن لا يختلف حال اثنين فى العلم بحسن النظم ، أو غير الحسن فيه ، لأنهما يحسان بتوالى الألفاظ فى النطق إحساسا واحدا ، ولا يعرف أحدهما فى ذلك شيئا يجهله الآخر " (١)

كما يرى أن التجربة الشعرية هى التى تفرض الألفاظ التى تريدها تعبيرًا عنها ، وترتبها بحسب ترتيب المعنى فى النفس(٢) .

هذا يعنى أن للنظم الشعرى نظاما خاصا بينه وبين النثر صلة وتأثير متبادل لا انفصال تام ، وكانت مثل هذه الضرورات الشعرية وهى أهم ما تتسم به لغة الشعر تعكس طبيعة التجربة الشعرية التى يمر بها قائلها ، وهو لم ينفصل تمامًا عن الواقع اللغوى بقدر ما عبَّر عن تجربته الشعرية فهو كما يقول ابن جنى: " مثله فى ذلك عندى مثل مُجْرِى الجَمُوح بلا لجام ، وارد الحرب الضَرُوس حاسرًا من غير احتشام ، فهو وإن كان ملوما فى عنفه وتهالكه ، فإنه مشهود له بشجاعته، وفيض مُنّته ، ألا تراه لايجهل أن لو تكفر فى سلاحه ، أو أعصم بلجام جواده ، لكان أقرب إلى النجاة ، وأبعد عن المَلْحاة ، لكنه جشم ما جشِمه على علمه بما يعقِب اقتحام مثله ، إدلالاً بقوة طبعه ، ودلالة على شهامة نفسه (٣).

---

(١) دلائل الإعجاز : ٥١

(٢) دلائل الإعجاز : ٥٤

(٣) الخصائص : ٣٩٤/٢

الخاتمة

وبعد ...

فهذا بحثى الذى أرجو أن يكون قد حقق هدفه فى توضيح موقف ابن جنى من الضرورة الشعرية من خلال ملجئاته ومفسراته وما وضعه من ضوابط لها.

فتوصلت إلى النتائج الآتية :

أولاً : ملجئات الضرورة الشعرية عند ابن جنى لا تقتصر على إقامة الوزن وتصحيح القافية فقط ، وإنما اشتملت كذلك على :

١- الإعداد لها لتكون هذه الضرورة جاهزة لوقت الحاجة إليها عند اضطرار فى الوزن أو القافية .

٢- قوة طبع الشاعر وتمكنه فى اللغة قد يجعله يستخدم الوجه الأضعف فى مقابل الوجه الأقوى ، ليدل – كما يقول ابن جنى – وعلى قوة طبعه وشهامة نفسه.

٣- استغراق التجربة ، ووضوح المعنى ، قد يلجئ الشاعر للوقوع فى الضرورة دون قصد منه إليها ، ولكن يكفيه وضوح المعنى وفيغلب على اختيار ألفاظه.

٤- رغبة الشاعر فى التعبير – من وجهة نظره – عن وجه عربى قوى مستعمل فى مقابل وجه آخر قد يراه أضعف ، وإن كان أقوى منه نحويًا.

ثانيًا : مفسرات الضرورة الشعرية عند ابن جنى ، التى فسر من خلالها وقوع الضرورة فى أقوال بعض الشعراء هى :

١- التشبيه ، فى مجال الحذف ، ومجال الزيادة ، ومجال العمل.

٢- الحمل على المعنى .

٣- الإجراء على القياس.

٤- الرجوع إلى الأصل.

٥- الإبدال.

٦- اللهجات المختلفة.

٧- الروايات الشعرية.

٨- الوصل والوقف.

٩- المنزلة.

١٠- الصنع.

ثالثًا : وضع ابن جنى مجموعة من الضوابط التى تصنف الضرورة إلى ثلاثة أنواع :

١- ضرورة حسنة جائزة ، وضابطها ، أن يكون لها أصل يسوّغها أو قياس يحتملها ، أو سماع ورد بها ، وعليه كان ما سمع منها نحويًا أو صرفيًا مقيسًا مقبولاً على المستوى النحوى أو الصرفى

وتنوعت أحكامه على ما سمع منها بأنه : حسن ، وجائز ، وكثير ، وحسن جميل ، وكثير حسن ، ومستحسن

٢- ضرورة شاذة ، وضابطها أن لها علّة تجوزها أو لهجة تطرد فيها ، أو قياس يقبلها مع قلة استعمالها ، ومن ثم رفض القياس عليها واكتفى بقبول ما سمع منها دون رفضه.

وتنوعت أحكامه على ما سمع منها بأنه : شاذ فى السماع قياسى ، وضعيف ، وقبيح كثير.

٣- ضرورة ممنوعة ، وضابطها ترك العرب استعمالها وخروجها على منهاج أقيستهم ، ورفضهم القياس على ما سمع منها ، ومن ثم رفض ابن جنى هذه الضرورة وقام بتعليل ماورد منها وتأويله وتوجيهه ليدخله مع وجه نحوى أو صرفى مقبول مسموع ، أو يرفض ما سمع منه ويذهب إلى أنه غلط أو فاسد ، أو يرده برواية أخرى يقبلها القياس .

وتنوعت أحكامه على ما سمع منها وفقًا لقبوله للتعليل أو عدم قبوله إلى ، محتقر شاذ ، وغلط وفساد ، وشاذ فى السماع والقياس ، ومصنوع للضرورة ، ومحرف للضرورة ، وقبيح ، وضعيف لا يحسن ، ولحن ، ومرذول مطرح.

رابعًا : يلاحظ أن وقوع الشاعر فى الضرورة لأجل إقامة الوزن غلب على باقى الملجئات فيما ورد من ضرورات فى مؤلفه.

خامسًا : لاحظت أن مفسرات الضرورة عند ابن جنى قد تتداخل ، فيوضع – على سبيل المثال – تحت مفسّر الرجوع إلى الأصل بعض صور التشبيه والرجوع إلى القياس والإبدال.

سادسًا : قد تكون الضرورة الشعرية عنده سببًا فى البحث عن أصول المسائل وفروعها ، وذلك بإشاراته إلى مسلمات بدهية فى هذا المجال ، حيث يوضح العلاقات بين الأشياء تذكيرًا وتأنيثًا ، أو إفرادًا وغيره ...

سابعًا : لا تقتصر الضرورة على ميدان الشعر ، فقد تكون فى النثر ، ووقعها فيه أشد ، لأن الناثر أكثر حرية من الشاعر فى نثر أفكاره .

ثامنًا : الضرورة فى الجانب الصرفى قليلة جدًا ، وذلك بالنظر إليها فى المجال النحوى حيث إن مواضعها محدودة ، وغالبًا ما تأتى للمحافظة على الوزن الشعرى أو على حركة الروي .

تاسعًا : من شواهد ابن جنى على الضرورة لاحظت وجودها فى حوالى اثنى عشر بحرًا هى بالترتيب حسب كثرة ما ورد فى البحر من ضرورة :

١- بحر [الطويل والرجز] كل منهما بنسبة ٢٨٪ من مجمل أبيات الضرورة.

٢- بحر [البسيط] بنسبة ١٣,٥٪ من مجمل أبيات الضرورة.

٣- بحر [الوافر] بنسبة ٨٪ من مجمل أبيات الضرورة .

٤- بحر [الكامل] بنسبة ٧,٥٪ من مجمل أبيات الضرورة .

٥- بحر [المتقارب] بنسبة٥٪ من مجمل أبيات الضرورة .

٦- بحر [السريع] بنسبة ٤٪ من مجمل أبيات الضرورة .

٧- بحر [الرمل] بنسبة ٢,٥٪ من مجمل أبيات الضرورة .

٨- بحر [الخفيف والمنسرح] كل منهما بنسبة ١,٢٪ تقريب من مجمل أبيات الضرورة .

٩- بحر [المتدارك] ورد بنسبة ١ ٪ تقريبا من مجمل أبيات الضرورة .

ولم يستشهد بأبيات وردت فيها ضرورة فى البحور التالية : [الهزج ، والمديد ، والمجتث ، والمقتضب ، والمضارع]

والحمد لله بدءًا ومختتمًا ، وعليه – سبحانه – قصد السبيل

ثبت المصادر والمراجع (*)

١- ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، للزبيدى ، ت: د / طارق الجنابى ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م

٢- الأشباه والنظائر فى النحو ، للسيوطى ، ت : د / عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٣- الأصول فى النحو ، لابن السراج ، ت : د / عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

٤- الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، ت : محمد محى الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان.

٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان الأندلسى ت : د / مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدنى ، السعودية ، ط١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٧- البحر المحيط ، لأبى حيان ، دار الفكر ، بيروت ط٢ ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.

٨- بحوث ومقالات فى اللغة د/ رمضان عبد التواب ، الخانجى ، القاهرة، ط٢ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٠- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البقاء العكبرى ، ت ودراسة : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

١١- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب فى علم مجازات العربى ، للأعلم الشنتمرى ، المطبعة الأميرية بولاق ١٣١٦، ١٣١٧ ، مطبعة الزهراء بالمنيا ١٩٩١م ، القسم الأول ، تحقيق د / محمد فؤاد ، د / فاروق مهنى

(*) جريت هنا على اسم المصدر أو المرجع ، لا على اعتبار مؤلفه

١٢- الجمل فى النحو ، للزجاجى ، ت : د/ على توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

١٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادى ، دار صادر ، ط١ .

١٤- الخصائص ، لابن جنى ، ت : محمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٥- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى ، قرأه وعلق عليه ، أبو فهر محمود محمد شاكر ، الخانجى القاهرة ، ط٥ ، ٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ .

١٦- ديوان الأخطل شرح وتقديم مهدى محمد ناصر الدين دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

١٧- ديوان الأعشى ، دار صادر ، بيروت ، د . ت .

١٨- ديوان امرئ القيس ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ١٩٥٨م .

١٩- ديوان رؤية ، تصحيح وترتيب وليم بن البروسى فى مجموع أشعار العرب، دار الأفاق الجديدة ببيروت ، ط١ ، ١٩٧٩م.

٢٠- ديوان عمر بن أبى ربيعة ، دار صادر ، بيروت ، د. ت .

٢١- ديوان الهذليين ، الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٥ - ١٩٦٥ ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب .

٢٢- سر صناعة الإعراب ، لابن جنى ، ت : د/ حسن هنداوى ، دار القلم، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٣- شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ت : محمد على الريح هاشم ، دار الفكر ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م

٢٤- شرح أبيات سيبويه للنحاس ، ت : د / وهبة متولى عمر ، دار الشباب ، القاهرة، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٥- شرح أبيات شواهد الشافية ، للبغدادى ، ت : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٦- شرح جمل الزجاجي ، لابن هشام ، دراسة وتحقيق : د / على محسن عيسى ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٧ شرح شواهد المغنى ،للسيوطى ، تصحيح وتعليق محمد محمود ابن التلاميد ، لجنة التراث العربى ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٢٨- شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، د . ت .

٢٩- ضرورة الشعر ، للسيرافى ، ت : د / رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٠- الضرورة الشعرية فى الكتاب ، كتاب سيبويه ،د / فاروق محمد مهنى ، دار حراء ، المنيا ، ١٩٩٣.

٣١- فصول في فقه العربية ، رمضان عبد التواب ، الخانجي ،القاهرة ، ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٣٢- الكامل للمبرد ، دار الفكر ، بيروت ، ت :

٣٣- الكتاب لسيبويه ، ت وشرح : عبد السلام محمد هاون ، والخانجي ، القاهرة ط٣ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

٣٤- اللغة ، لفندريس ، ترجمة : عبد الحميد الدواخلى ، د/ محمد القصاص ، الأنجلو المصرية .

٣٥- لغة الشعر دراسة فى الضرورة الشعرية ، د / حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، ط٣ .

٣٦- لسان العرب ، لابن منظور ، بولاق

٣٧- المحتسب ، في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنـي ، ت : النجدي ناصف ، د / عبد الحليم النجار ، د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، المجلس للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ

٣٨- المسائل الحلبيات للفارسي ، ت : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م

٣٩- معاني القرآن ، للفراء ، ت : أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠م .

٣٨- معجم شواهد العربية ، عبد السلام هارون ، الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، د.ت :

٣٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بدون ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤٠- المفصل في علوم العربية للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، ط٢ ، د.ت :

٤١- المقتضب للمبرد ، ت : محمد عبد الخالق عضيقة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ط٣ ، ١٣٩٩ - ١٣٨٦.

٤٢- من أسرار العربية ، إبراهيم أنيس ،الأنجلو المصرية ط٣ .

٤٣- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان النحوي ، الأندلس ، الغرناطي ، ت : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٤- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ، ت : زهير عبد المحسن سلطان ، الكويت ، ط١ ، ١٤٠٧ ، ١٩٨٧م

٤٥- همع الهوامع ، مع شرح جمع الجوامع للسيوطي شرح وتحقيق د / عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.